الجامعة العربية الأمريكية

كلية الدراسات العليا

قسم العلوم الاجتماعية

برنامج الماجستير في دراسات الشرق الأوسط

الحروب الإسرائيلية على غزة وتداعياتها على المشروع الوطني الفلسطيني ما بين 2008-2024

فادي عبد اللطيف محمد مرعي

202220133

أسماء لجنة الإشراف:

د. دلال عريقات

د. فادي جمعة

أ. د. أيمن يوسف

تم تقديم هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في تخصص دراسات الشرق الأوسط

فلسطين، شباط/ 2025

© الجامعة العربية الأمريكية، جميع حقوق الطبع محفوظة

الجامعة العربية الأمريكية
كلية الدراسات العليا
قسم العلوم الاجتماعية
برنامج الماجستير في دراسات الشرق الأوسط

صفحة إجازة الرسالة

الحروب الإسرائيلية على غزة وتداعياتها على المشروع الوطني الفلسطيني ما بين 2008-2024

فادي عبد اللطيف محمد مرعي

202220133

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ 25/ 2/2025 من لجنة المناقشة التالية أسماؤهم وتواقيعهم:

الاسم		التوقيع
1. د. دلال عريقات	المشرف الرئيس	
2. د. فادي جمعة	عضو لجنة الرسالة	
3. أ. د. أيمن يوسف	عضو لجنة الرسالة	

فلسطين، شباط/ 2025

الإقرار

أنا الموقع أدناه مقدم الرسالة الموسومة:

الحروب الإسرائيلية على غزة وتداعياتها على المشروع الوطني الفلسطيني ما بين 2008-2024

أقر بأن ما اشتملت عليه الرسالة إنما هو نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وإن هذه الرسالة ككل، أو جزء منها لم يقدم من قبل لنيل درجة علمية أو بحث لدى أي مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

اسم الطالب: فادي عبد اللطيف محمد مرعي

الرقم الجامعي: 202220133

التوقيع:

تاريخ تسليم النسخة النهائية من الرسالة: 2025/3/9

الإهداء

إلى من كان لهم الفضل في كل خطوة خطوتها، إلى والديّ العزيزين، اللذين قدما لي الدعم والتشجيع في كل مراحل حياتي.

إلى أساتذتي الكرام، الذين أضاءوا لي دروب المعرفة، وفتحوا أمامي آفاق الفكر والإبداع.

إلى أصدقائي الذين كانوا لي سندًا في الأوقات الصعبة، وشاركوا معي لحظات الفرح والنجاح.

إلى كل من ساهم في تشكيل شخصيتي ودعمني في رحلتي الأكاديمية، أقدم هذا العمل كعربون شكر وامتنان.

الطالب: فادي عبد اللطيف محمد مرعي

الشكر والتقدير

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

أتقدم بجزيل الشكر والتقدير لله سبحانه وتعالى، الذي أنعم عليّ بنعمة العلم والمعرفة، وهداني إلى الطريق الصحيح. كما أُثني على رسوله الكريم، قدوتنا في السعي نحو العلم والتميز.

كما أود أن أعبر عن امتناني العميق لأساتذتي الكرام، الذين لم يدخروا جهدًا في توجيهي ودعمي خلال مسيرتي الأكاديمية. إن علمكم وإخلاصكم كانا دافعًا لي لتحقيق أهدافي.

كما أوجه شكري إلى لجنة المناقشة، التي كان لها دور كبير في تقييم أعمالي ومساعدتي على تحسين أدائي. إن ملاحظاتكم القيمة كانت بمثابة نور أضاء لي الطريق.

وأخيرًا، أُعبر عن تقديري للجامعة العربية الأمريكية، التي وفرت لي بيئة تعليمية متميزة، وفتحت لي آفاقًا جديدة من المعرفة والتعلم.

جزاكم الله خيرًا جميعًا، وأسأل الله أن يوفقنا جميعًا لما فيه الخير والصلاح.

لكم جميعًا مني كل التقدير والامتنان

الحروب الإسرائيلية على غزة وتداعياتها على المشروع الوطني الفلسطيني ما بين 2008-2024

فادي عبد اللطيف محمد مرعي

أسماء لجنة الإشراف:

د. دلال عريقات

د. فادي جمعة

أ. د. أيمن يوسف

ملخص

تتناول هذه الدراسة أهدافاً متعددة تتعلق بفهم الحروب الإسرائيلية على قطاع غزة وتأثيراتها المتنوعة، حيث تسعى إلى فهم الأسباب والدوافع الحقيقية لهذه الحروب، ومعرفة أثرها على المشروع الوطني الفلسطيني، وأثار هذه الحروب أيضاً على التوسع الاستيطاني في الضفة الغربية، والقدس، وغزة، وتبيان أهميتها بالنسبة لقضية الأسرى الفلسطينيين، بالإضافة إلى تحليل المواقف الإقليمية والدولية تجاهها.

تعتمد الدراسة على منهجية مركبة تجمع بين المنهج التاريخي لاستعراض تسلسل الأحداث، والمنهج الوصفي التحليلي لوصف الظواهر، والمنهج المقارن لمقارنة الحروب الإسرائيلية مع حروب أخرى. تشمل الحدود الزمانية الفترة من 2008 إلى 2024، والحدود المكانية تركز على قطاع غزة والأراضي الفلسطينية. من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة هي تسليط الضوء على تأثير الحروب الإسرائيلية على المشروع الوطني الفلسطيني، وتحديد الأسباب والدوافع وراء الحروب، وتأثيرها على التوسع الاستيطاني، وتداعياتها على قضية الأسرى، مما يسهم في فهم أعمق للصراع المستمر.

وتوصي الدراسة بضرورة تعزيز أهمية المشروع الوطني الفلسطيني، وتعزيز البحث العلمي حول تأثير الحروب على الجوانب الاجتماعية والاقتصادية، وتطوير استراتيجيات تفاوض فعالة، وزيادة الوعي الدولي حول تأثير الحروب على المدنيين، بالإضافة إلى دعم الأسرى الفلسطينيين وعائلاتهم، وتعزيز التعاون الإقليمي بين الدول العربية لمواجهة التحديات الناتجة عن الحروب.

الكلمات المفتاحية: الحروب الإسرائيلية على غزة – المشروع الوطني الفلسطيني.

فهرس المحتويات

الرقم	المحتوى	الصفحة
	الإقرار	أ
	الإهداء	ب
	الشكر والتقدير	ج
	ملخص	د
	قائمة الجداول	ح
	الفصل الأول: مقدمة الدراسة	1
1.1	المقدمة	1
2.1	أهمية الدراسة	3
3.1	مشكلة الدراسة	4
4.1	أهداف الدراسة	7
5.1	أسئلة الدراسة	8
6.1	فرضيات الدراسة	8
7.1	منهجية الدراسة	9
8.1	حدود الدراسة ومحدداتها	10
9.1	الإطار النظري والدراسات السابقة	12
	الفصل الثاني: الحروب الإسرائيلية على غزة وأسبابها	39
	المبحث الأول: الحروب الإسرائيلية على غزة	39
	المطلب الأول: الخط الزمني للصراع الفلسطيني الإسرائيلي (من سلسلة الحروب على غزة)	41
	المطلب الثاني: أبعاد الحرب الإسرائيلية على غزة	47
	المبحث الثاني: دوافع الحروب على غزة	57
	المطلب الأول: الدوافع العسكرية والسياسية لدولة الاحتلال للاستيلاء على غزة	57

المطلب الثاني: الدعم الدولي وتأثيره على ديناميكية الصراع الإسرائيلي على غزة 61
المطلب الثالث: دوافع فصائل المقاومة الفلسطينية ضد الاحتلال الإسرائيلي 67
المبحث الثالث: تأثير الحروب على غزة 70
المطلب الأول: التأثيرات النفسية والاجتماعية للحروب على سكان غزة 71
المطلب الثاني: الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية بقطاع غزة 73
المطلب الثالث: التأثيرات الاقتصادية للحروب على غزة 75

الفصل الثالث: أثر الحروب الإسرائيلية على غزة والتوسع الاستيطاني 78

المبحث الأول: الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية، نشأته، وفلسفته، وأهم مشاريعه 78
المبحث الثاني: الاستيطان في القدس 92
المبحث الثالث: تأثير السياسات الاستيطانية على فصل المناطق الفلسطينية وتحويلها إلى كنتونات مفصولة. 104

الفصل الرابع: الحروب الإسرائيلية وعلاقتها بقضية الأسري 108

المبحث الأول: واقع الأسرى في السجون الإسرائيلية 110
المطلب الأول: واقع ومعاناة الأسرى في سجون الاحتلال 110
المطلب الثاني: قضية الأسرى في المجتمع الفلسطيني ومراحل الاعتقال. 114
المبحث الثاني: الحروب الإسرائيلية وانعكاسها على معاناة الأسرى في سجون الاحتلال. 117
المطلب الأول: الإعلام والحركات الشعبية ودعم قضية الأسرى 117
المطلب الثاني: القوانين الدولية وحقوق الأسرى 118
المطلب الثالث: الآثار الاجتماعية والنفسية للأسري الفلسطينيين 120
المبحث الثالث: صفقات الأسرى 121
المطلب الأول: أهمية صفقات الأسرى وعلاقتها بالمشروع الوطني الفلسطيني 121

المطلب الثاني: السلسلة الزمنية لأهم صفقات الأسرى 122

الفصل الخامس: نتائج وتوصيات 127

أولاً: نتائج الدراسة 127
ثانياً: التوصيات 158
المراجع 161
Abstract 174

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1-4	الإحصائيات الحالية لعدد المستوطنات في الضفة الغربية	87
2-4	توزيع المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية وتأثيراتها بشكل أكثر وضوحاً	89

الفصل الأول: مقدمة الدراسة

1.1 المقدمة

تعد الحروب ظاهرة اجتماعية قديمة–حديثة، وشكل من أشكال الصراع الإنساني منذ عمق التاريخ ونشأت الحياة، فلم يشهد التاريخ الإنساني عصراً من عصوره دون أن يوثق العديد من الحروب والصراعات، تعد الحروب الإسرائيلية – الفلسطينية مصدر الصراع في الشرق الأوسط، حيث تشكل القضية الفلسطينية ببعدها الإسلامي والعربي والإقليمي صمام الأمان لمنطقة الشرق الأوسط، ولكن عندما نتحدث عن القضية الفلسطينية ببعدها الجغرافي والبعد الجيوبولتيكي تحديداً، نجد أننا أمام معضلة كبيرة جداً، وذلك بسبب الاحتلال الذي مزّق الأراضي الفلسطينية، وأيضاً بسبب الانقسام الفلسطيني– الفلسطيني، الذي ساهم في تفكيك الوحدة الفلسطينية، وهدد استقرار مشروعها الوطني المتمثل بإقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة وطنية.

حيث أدى الانقسام ما بين حركة حماس التي ترفض اتفاقية أوسلو وبين السلطة الفلسطينية التي سعت للحصول على أي رقعة من أراضي الضفة الغربية لإقامة نواة الدولة الفلسطينية إلى تمزيق هذا الحلم قبل أن يبدأ، فتمركزت السلطة الفلسطينية في بعض المدن غير مطلقة السيادة، وكذلك تمركزت حركة حماس في قطاع غزة محاصرة من كل الاتجاهات مما خلق واقع جغرافي جديد على القضية الفلسطينية، ساعد قوات الاحتلال بإضعاف موقف السلطة الفلسطينية دولياً وإقليمياً، وكذلك ساعد الاحتلال بالاستفراد بغزة وبشن الحروب على القطاع متذرعاً بأسباب الإرهاب والدفاع عن النفس.

وتعتبر هذه الحروب بأشكالها المختلفة والمتعددة أوضح الصور للحروب الجيوبولتيكية في الشرق الأوسط، حيث يتم التوسع الاستعماري الإسرائيلي على حساب الأراضي الفلسطينية

(Dugard,1967)، وذلك من خلال الاعتداء المباشر على أراضي الشعب الفلسطيني، من قبل قطعان المستوطنين لإقامة مستوطنات غير شرعية على أراضي المواطنين الأصليين، وكذلك عن طريق سَنّ القوانين أُحادية الجانب من قبل سلطات الاحتلال لضم آلاف الكيلومترات بهدف الحماية الأمنية، بما يسمى جدار الفصل العنصري لتلبية احتياجات الأمن القومي لدولة الاحتلال كما يشير هنداوي (1991).

وكذلك من خلال التضيق على المواطنين من كافة المجالات الحياتية منها الأمنية والاقتصادية والاجتماعية؛ لإجبارهم على ترك أراضيهم طواعية والبحث عن فرصة حياة كريمة خارج حدود الوطن، ولكن بقي الأسلوب الأخطر لدى الاحتلال والذي اعتاد على ممارسته وهو الحروب العمياء والإبادة الجماعية، التي يشنها ضد أبناء الشعب الفلسطيني، وتحديداً الحروب التي يشنها على غزة، والتي تركت آثارها المدمرة قبل أن تضع الحرب أوزارها، حيث باتت المعالم والتداعيات الناجمة عن هذه الحروب تشكل مجالاً واسعاً للبحث، لما خلفته من دمار طال كل شيء كان ينبض بالحياة في قطاع غزة، ولكن فهم هذه الأبعاد والتداعيات غير ممكن بالمفهوم التقليدي للصراعات الجيوبولتيكية بين الدول القائمة، حيث أن جميع دول العالم واضحة المعالم والحدود.

ويمكن فهم اعتداء بعض الدول على حدود الدول الأخرى بالمفهوم التقليدي والقانوني، إلّا أن معالم الصراع في القضية الفلسطينية معالم معقدة وغير واضحة، فلا يمكن وضع حدود جغرافية وسياسية لمناطق السلطة الفلسطينية، وكذلك لا يمكن وضع معالم جغرافية وسياسية لحدود ما يسمى دولة إسرائيل، ومن هذا الطرح تأتي إشكالية الدراسة.

2.1 أهمية الدراسة

1.2.1 الأهمية العملية للدراسة

تساهم هذه الدراسة في تسليط الضوء على نتائج الحروب الإسرائيلية على المشروع الوطني الفلسطيني، مما يوفر زاوية جديدة لقراءة مشاهد الحروب وتأثيراتها. من خلال تحليل تداعيات هذه الحروب، يمكن لصناع القرار والسياسيين والمعنيين بالشؤون الفلسطينية فهم أشكال الصراع بشكل أعمق. هذا الفهم يمكن أن يساعد في تطوير استراتيجيات أكثر فعالية للتعامل مع التحديات التي تواجه المشروع الوطني الفلسطيني، وتعزيز الجهود الرامية إلى تحقيق الحرية والاستقلال. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تساهم هذه الدراسة في توجيه السياسات العامة والمبادرات الدولية نحو دعم الشعب الفلسطيني في مواجهة التحديات الناجمة عن هذه الحروب.

2.2.1 الأهمية النظرية للدراسة

تساهم هذه الدراسة في إثراء مكاتب البحث العلمي والباحثين والأكاديميين بمعلومات موثقة حول الحروب الإسرائيلية وتأثيراتها. من خلال تقديم تحليل شامل ومدروس، يمكن للباحثين المتخصصين في حقول البحث العلمي الاستفادة من هذه المعلومات في دراساتهم وأبحاثهم المستقبلية. تتناول هذه الدراسة قضية من أهم القضايا في الشرق الأوسط، وهي سلسلة الحروب الضارية التي شنتها إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني في قطاع غزة. هذه الحروب عصفت بكل القوانين والمواثيق الدولية، وتركت آثارًا مدمرة على مستقبل القضية الفلسطينية، مما يجعلها محط اهتمام ودراسة لما تتركه من آثار مصيرية على مستقبل الشعب الفلسطيني. بالتالي، يمكن لهذه الدراسة أن تكون مرجعًا هامًا لفهم الصراع الفلسطيني–الإسرائيلي وتطوير استراتيجيات فعالة للتعامل معه.

3.1 مشكلة الدراسة

من الضروري الحديث عن وعد بلفور ودور المشروع الاستعماري الكولونيالي في تحويل الفلسطينيين إلى أقلية لا تتمتع إلا بالحقوق الدينية بعيدًا عن السياسية. وعد بلفور عام 1917 كان بداية المشروع الاستعماري الذي اعتبر الفلسطينيين مجرد سكان محليين لا حقوق سياسية لهم، مما أدى إلى تحويلهم إلى أقلية في وطنهم. هذا التوجه تم دعمه بقرارات جامعة الدول العربية والأمم المتحدة لاحقًا، التي أكدت على حقوق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم وإقامة دولتهم المستقلة (مهلهل، 2019).

مرت القضية الفلسطينية بخمس مراحل مفصلية، بدأت بالمرحلة الأولى في عام النكبة 1948، حيث فقد الفلسطينيون هويتهم وتحولوا إلى لاجئين. المرحلة الثانية تمثلت بتأسيس منظمة التحرير الفلسطينية عام 1965، حيث تحول الفلسطيني من مجرد لاجئ يبحث عن مأوى إلى فدائي يحمل هوية نضالية وثورية، يناضل تحت مظلتها من أجل حقه في الحرية والاستقلال ونيل حقوقه الوطنية والمشروعة. أصبحت منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، وواجهت العديد من المؤامرات والتحديات وخاضت العديد من المعارك لنيل الحرية والاستقلال وإقامة دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس الشريف (أبو ارشيد وآخرون، 2020).

خاضت المنظمة حرب الكرامة عام 1968، ومعركة أيلول الأسود عام 1970، مع الجيش الأردني، والتي كانت صفحة سوداء في التاريخ الفلسطيني الأردني، ثم الحرب الأهلية في لبنان عام 1975. أهم المعارك التي خاضتها منظمة التحرير كانت حرب عام 1982 في لبنان، والتي نتج عنها خروج مقاتلي المنظمة وتشتتهم في الدول العربية. في عام 1987، شهدت القضية الفلسطينية انطلاق انتفاضة الحجارة، التي أعادت القضية الفلسطينية إلى مكانها الصحيح على

طاولة المفاوضات، مما دفع العالم للسعي في إيجاد حل عادل للقضية الفلسطينية. كان مؤتمر مدريد عام 1991 ومن ثم تبعه اتفاقية أوسلو عام 1993، التي شكلت حجر الأساس لإقامة المشروع الوطني الفلسطيني على أرض فلسطين. عند الحديث عن حجر الأساس، نقصد بذلك بناء مؤسسات الإدارة العامة ومؤسسات الدولة التي تعتبر نواة لبناء المشروع الوطني الفلسطيني. هذه المؤسسات تشمل الوزارات، الهيئات الحكومية، والبنية التحتية اللازمة لإدارة الدولة (مركز عبد الله الحوراني للدراسات والتوثيق، 2014).

منذ عقد اتفاقية أوسلو، وهي أول اتفاقية رسمية بين الجانب الفلسطيني والجانب الإسرائيلي، بحضور الرئيس السابق للولايات المتحدة الأمريكية بيل كلينتون، في 13 سبتمبر من العام 1993، والسلطة الفلسطينية تسعى بخطوات ثابتة لبناء مؤسسات الإدارة العامة ومؤسسات الدولة على كل بقعة أرض تستطيع أن تستعيدها من الاحتلال، كنواة لبناء المشروع الوطني الفلسطيني المتمثل بإقامة دولة فلسطينية وإعادة القضية كقضية شعب تحت الاحتلال إلى قضية عالمية بوصفها مركز الصراع في الشرق الأوسط، وصمام الأمان للعالم العربي والإسلامي، مستندة بذلك على الحق الشرعي والتاريخي، وكذلك استندت على العمق العربي والإسلامي، والبعد الدولي والقانوني، بهدف استعادة ما تم احتلاله عام 1967 من أراض فلسطينية لإقامة المشروع الوطني المتمثل بالدولة الفلسطينية (علقم، 2016).

إلا أن الاحتلال الإسرائيلي والانقسام الفلسطيني شكلا عائقًا أمام إقامة الدولة الفلسطينية، وكذلك الحروب الإسرائيلية على قطاع غزة، حيث كان لها تأثير مباشر على مشروع السلطة الفلسطينية المتمثل بإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة. برغم عدم سيطرتها على قطاع غزة، إلا أن

إسرائيل استغلت الحالة الأمنية في غزة من أجل شن العديد من الحروب على القطاع وأيضًا لاستئصال فكرة إقامة الدولة الفلسطينية.

المرحلة الخامسة من مراحل القضية الفلسطينية فرضتها الحرب الإسرائيلية على غزة بعد السابع من أكتوبر 2023، حيث تعد هذه المرحلة من المراحل المفصلية في تاريخ الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، ومن المراحل الأساسية التي أعادت القضية الفلسطينية إلى قضية عالمية، حيث خرجت القضية الفلسطينية بصورتها تناشد كل ضمائر الشعوب الحرة والمجتمع الدولي بعدالة قضيتها وحقها في العيش بحرية واستقلال.

إن الحروب المتكررة على قطاع غزة لم تؤدي فقط إلى حصار القطاع وسقوط عشرات الآلاف من الشهداء وتعطيل أسس الحياة ودفع فئة من الشباب للهجرة بسبب البطالة والفقر وانعدام الأفق السياسي المستقبلي وتدمير البنية التحتية، وإنما امتدت آثارها لتصل إلى التأثير على القضية الفلسطينية والمشروع الوطني الفلسطيني المتمثل بإقامة دولة فلسطينية مستقلة وعاصمتها القدس الشريف، وإعادة القضية كقضية شعب تحت الاحتلال وأصبح العالم يتحدث حول ضرورة إقامة الدولة الفلسطينية.

لا يمكن القول إن الانتفاضة وحدها قادة المفاوضات. هناك عوامل أخرى مثل الضغوط الدولية، التغيرات في السياسة الإسرائيلية، والدعم العربي والدولي للقضية الفلسطينية. قبل مؤتمر مدريد وبعد الانتفاضة، كانت هناك جهود دبلوماسية مكثفة وإعلانات مثل إعلان ميثاق الاستقلال وفك الارتباط مع الأردن، التي ساهمت في دفع القضية الفلسطينية إلى الأمام.

تأثير الحروب الإسرائيلية على قطاع غزة كان له تداعيات كبيرة على المشروع الوطني الفلسطيني. هذه الحروب أثرت على الجهود الرامية لإقامة دولة فلسطينية مستقلة. ومع ذلك، فإن القضية الفلسطينية لا تزال حية في ضمائر الشعوب الحرة والمجتمع الدولي، مما يعزز الأمل في تحقيق الحرية والاستقلال للشعب الفلسطيني (عزم وآخرون، 2016).

من هنا تأتي إشكالية الدراسة الذي من خلاله سنسلط الضوء على تأثير الحروب الإسرائيلية على قطاع غزة وتداعياتها على المشروع الوطني الفلسطيني. يزيد عدد سكان قطاع غزة عن مليوني فلسطيني، ويعتبر من أكثر المناطق كثافة سكانية في العالم. تعرض القطاع لعدد من الحروب التي شنها الاحتلال الإسرائيلي على مر السنين. بعد انسحاب المستوطنين وقوات الاحتلال من القطاع عام 2005، قامت إسرائيل بعمليات عسكرية من وقت لآخر، بعضها تحول إلى حروب نتج عنها آلاف الشهداء. عندما قامت حركة حماس بالسيطرة العسكرية على القطاع، أعلنت إسرائيل القطاع "كيانًا معاديًا"، وقامت بحصاره في أكتوبر/تشرين الأول 2007، وشنت إسرائيل عددًا من الحروب على القطاع منذ سنة 2008. واستمرا في مسلسل حروبها حتى تاريخ كتابة هذه السطور .2024

4.1 أهداف الدراسة

تهدف الدراسة الحالية إلى:

1. فهم الأسباب والدوافع الحقيقية للحروب الإسرائيلية على قطاع غزة.
2. معرفة أثر الحروب الإسرائيلية على قطاع غزة وتداعياتها على التوسع الاستيطاني في الضفة الغربية.

3. تبيان أهمية الحروب الإسرائيلية وتداعياتها على قضية الأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال.
4. تحليل المواقف الإقليمية والعربية والدولية من الحروب الإسرائيلية على قطاع غزة.
5. إبراز أهم النتائج التي خلصت إليها الحروب على قطاع غزة وحركة حماس والسلطة الفلسطينية وحتى على دولة الاحتلال.

5.1 أسئلة الدراسة

ينبثق عن هذه الإشكالية السؤال الرئيسي المحوري للدراسة: ما هو تأثير الحروب الإسرائيلية المتكررة على قطاع غزة على المشروع الوطني الفلسطيني؟، ويتفرع من هذا السؤال الرئيسي الأسئلة الفرعية التي تسعى هذه الدراسة للإجابة عليها وهي:

1. أين تكمن الأسباب والدوافع الحقيقية لهذه الحروب على غزة؟
2. ما هو دور الحروب الإسرائيلية على غزة في التوسع الاستيطاني؟
3. ما اهم تداعيات الحروب الإسرائيلية على غزة على قضية الأسرى؟
4. ما اهم المواقف الإقليمية والعربية والدولية من هذه الحروب؟
5. ما اهم نتائج الحروب الإسرائيلية على قطاع غزة وحركة حماس ودولة الاحتلال والسلطة الفلسطينية؟

6.1 فرضيات الدراسة

تفترض هذه الدراسة أن الحروب الإسرائيلية المتكررة على غزة، قد أثرت بشكل كبير على إقامة المشروع الوطني الفلسطيني. حيث عملت إسرائيل على استغلال حالة الحرب لمعاقبة السلطة الوطنية الفلسطينية بوسائل متعددة، بدءًا من قرصنة أموال الضرائب الفلسطينية، وفك الارتباط،

ومواصلة الاعتداءات اليومية على المدن والقرى التي تخضع لسيادة السلطة الفلسطينية بهدف تدمير البنية التحتية. كما سعت إسرائيل إلى إحراج السلطة بنزع السيادة منها على هذه المناطق، بالإضافة إلى التكاليف الباهظة لإعادة الإعمار. تأتي هذه الإجراءات الإسرائيلية كرد فعل على تمسك السلطة بحقوق الأسرى وعوائل الشهداء، وعدم تخليها عن واجباتها في دعم أهل غزة. تخصص السلطة الوطنية الفلسطينية ما يقارب نصف الموازنة المالية للقطاع، بما في ذلك تسديد فاتورة الكهرباء والمياه، وتقديم الخدمات عبر الوزارات التي ما زالت تعمل تحت إشرافها، ودفع رواتب آلاف العائلات. تؤكد هذه الدراسة أن الثوابت الفلسطينية غير قابلة للتفاوض مهما كلف الثمن، وأن هذه الحروب تهدف إلى تقويض الجهود الرامية إلى إقامة دولة فلسطينية مستقلة.

7.1 منهجية الدراسة

للإجابة على إشكالية الدراسة، لا بد من الاسترشاد بمنهجية مركبة تجمع بين عدة مناهج بحثية. لذلك، اعتمدنا على المنهج التاريخي، الذي يتيح لنا الاطلاع على الدور التاريخي للحروب الإسرائيلية، وتتبع تسلسل الأحداث، ومراحل تطور هذه الحروب واختلاف أساليبها وأدواتها. يعمل المنهج التاريخي على استدعاء الماضي لفهم الحاضر والتنبؤ بأحكام المستقبل. بالإضافة إلى ذلك، استخدمنا المنهج الوصفي التحليلي، الذي يتيح للباحثين والمتخصصين وصف مختلف الظواهر والمشكلات بمنهجية علمية. يصف هذا المنهج المشكلات والظواهر والأسئلة التي تقع ضمن دائرة البحث العلمي، ثم يتم تحليل البيانات التي تم جمعها من خلاله. يهدف هذا المنهج إلى دراسة كل حرب بشكل منفصل وفهم أبعادها من وجهة نظر تحليلية واستشرافية. كما اعتمدنا على المنهج المقارن، الذي يتيح لنا المقارنة والمقاربة بين الحروب التي خاضتها إسرائيل على غزة وبعض الحروب التي خاضتها على بعض الدول العربية. يساهم هذا المنهج في فهم الفروقات والتشابهات

بين هذه الحروب وتأثيراتها المختلفة. ستعتمد الدراسة على مصادر أولية لجمع المعلومات، مثل إجراء المقابلات مع سياسيين وأكاديميين وصحفيين وبعض النخب الثقافية، لإثراء الدراسة بمعلومات موثقة وشهادات حية. تجمع هذه المنهجية المركبة بين المنهج التاريخي، الوصفي التحليلي، والمقارن، بالإضافة إلى الاعتماد على مصادر أولية، مما يتيح لنا تقديم تحليل شامل ودقيق لتأثير الحروب الإسرائيلية على المشروع الوطني الفلسطيني.

8.1 حدود الدراسة ومحدداتها

1.8.1 حدود الدراسة

1.1.8.1 الحدود الزمانية

تسلط هذه الدراسة الضوء على الحقبة الزمنية الممتدة من عام 2008، حيث انطلقت أول حرب رسمية من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي على غزة، وحتى عام 2024. تشمل هذه الفترة الزمنية جميع الحروب والاعتداءات التي شنتها إسرائيل على قطاع غزة، مما يتيح لنا تحليل تأثيراتها المتراكمة على المشروع الوطني الفلسطيني.

2.1.8.1 الحدود المكانية

تركز الدراسة على قطاع غزة كمنطقة رئيسية للبحث، بالإضافة إلى الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية والأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948. يتيح هذا النطاق المكاني فهم تأثير الحروب الإسرائيلية على مختلف المناطق الفلسطينية، بما في ذلك تلك التي تخضع لسيطرة السلطة الوطنية الفلسطينية وتلك التي تحت الاحتلال الإسرائيلي المباشر.

3.1.8.1 الحدود الموضوعية

تتناول الدراسة تأثير الحروب الإسرائيلية على المشروع الوطني الفلسطيني، بما في ذلك الجوانب السياسية، الاقتصادية، والاجتماعية. تهدف الدراسة إلى تحليل كيفية استغلال إسرائيل لحالة الحرب لمعاقبة السلطة الوطنية الفلسطينية، وتدمير البنية التحتية، وإحراج السلطة بنزع السيادة منها على المناطق المختلفة. كما تسعى الدراسة إلى فهم تأثير هذه الحروب على حقوق الأسرى وعوائل الشهداء، ودور السلطة الوطنية الفلسطينية في دعم أهل غزة.

2.8.1 محددات الدراسة

1. تضارب المصادر الأولية: من العوائق المحتملة التي قد تواجه هذه الدراسة هو تضارب المصادر الأولية، وخاصة الإسرائيلية منها. قد تكون هناك تباينات في الروايات والمعلومات المقدمة من الجانب الإسرائيلي، مما يتطلب من الباحثين التحقق من صحة ودقة هذه المعلومات من خلال مقارنتها بمصادر أخرى موثوقة.
2. صعوبة الحصول على معلومات من داخل المجتمع الغزي: تواجه الدراسة تحديًا كبيرًا في الحصول على معلومات دقيقة وشاملة من داخل المجتمع الغزي، نتيجة للحصار المطبق على حدود غزة. هذا الحصار يعيق الوصول إلى البيانات والمعلومات الضرورية لإجراء تحليل شامل، مما قد يؤثر على دقة النتائج والاستنتاجات.
3. تسارع المتغيرات واختلاف النتائج: تسارع المتغيرات السياسية والعسكرية في المنطقة قد يؤدي إلى اختلاف النتائج بشكل مستمر. هذا التغير السريع في الأحداث يجعل من الصعب تقديم تحليل ثابت ودقيق، حيث يمكن أن تتغير الظروف بشكل مفاجئ، مما يؤثر على النتائج النهائية للدراسة.

4. استمرار الحرب على قطاع غزة: أثناء كتابة هذه الدراسة، ما زالت الحرب على قطاع غزة قائمة، والمعروفة باسم "طوفان الأقصى". استمرار العمليات العسكرية يضيف طبقة إضافية من التعقيد، حيث يمكن أن تتغير الأوضاع بشكل يومي، مما يجعل من الصعب تقديم تحليل نهائي وشامل لتداعيات الحروب.

9.1 الإطار النظري والدراسات السابقة

1.9.1 الإطار النظري

تمهيد

منذ عام 2008، شهدت غزة سلسلة من الحروب الإسرائيلية التي تركت آثارًا عميقة على البنية التحتية والإنسانية في القطاع. بدأت هذه الحروب بعملية "الرصاص المصبوب" في ديسمبر 2008، تلتها عملية "عمود السحاب" في نوفمبر 2012، ثم عملية "الجرف الصامد" في يوليو 2014، وأخيرًا سلسلة من التصعيدات المتفرقة حتى عام 2024. هذه الحروب لم تكن مجرد مواجهات عسكرية، بل كانت لها تداعيات سياسية واجتماعية واقتصادية عميقة على المشروع الوطني الفلسطيني (محي الديني، 2024).

أدت الحروب المتكررة إلى تدمير واسع للبنية التحتية في غزة، بما في ذلك المنازل والمدارس والمستشفيات. هذا التدمير لم يقتصر على الأضرار المادية فقط، بل أثر بشكل كبير على النسيج الاجتماعي في القطاع. فقد تسببت الحروب في نزوح آلاف الأسر وفقدان العديد من الأرواح، مما أدى إلى تفاقم الأوضاع الإنسانية وزيادة معدلات الفقر والبطالة. هذه الظروف الصعبة أثرت بشكل مباشر على قدرة المجتمع الفلسطيني في غزة على التماسك والصمود.

الاقتصاد في غزة تعرض لضربات قاسية نتيجة الحروب المتكررة والحصار المستمر. تدمير المنشآت الاقتصادية والبنية التحتية الحيوية أدى إلى تراجع كبير في الإنتاجية وزيادة الاعتماد على المساعدات الخارجية. هذا الوضع الاقتصادي الهش أثر بشكل كبير على قدرة الحكومة الفلسطينية على تنفيذ مشاريع تنموية واستراتيجية، مما أضعف من قدرتها على تحقيق أهداف المشروع الوطني الفلسطيني.

على الصعيد السياسي، أدت الحروب إلى تعميق الانقسام الفلسطيني الداخلي بين حركتي فتح وحماس. هذا الانقسام أثر بشكل كبير على وحدة الصف الفلسطيني وأضعف من قدرة القيادة الفلسطينية على التفاوض مع إسرائيل والمجتمع الدولي. بالإضافة إلى ذلك، فأن الحروب المتكررة زادت من تعقيد المشهد السياسي وأدت إلى تراجع الدعم الدولي للقضية الفلسطينية، مما أثر سلبًا على المشروع الوطني الفلسطيني.

المشروع الوطني الفلسطيني، الذي يهدف إلى إقامة دولة فلسطينية مستقلة، تعرض لضغوط كبيرة نتيجة الحروب الإسرائيلية على غزة. تدمير البنية التحتية والاقتصاد، بالإضافة إلى الانقسام السياسي الداخلي، جعل من الصعب تحقيق تقدم ملموس نحو هذا الهدف. الحروب المتكررة أدت إلى تراجع الثقة بين الفلسطينيين وقيادتهم، مما أثر سلبًا على الحراك الوطني وأضعف من قدرة الفلسطينيين على تحقيق أهدافهم الوطنية.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي:

1. مفهوم الحرب

يعرف علي (1993) تعتبر كلمة الحرب في اللغة نقيض كلمة السلام، وتأخذ معنى السلب والاستيلاء. ومن هذا المنطلق يسمى القتال حرباً لأنه سلب للأرواح والأموال وما إليها. عرفها

ماوتس تونغ بأنها أعلى أشكال الصراع لحل النزاعات بين الطبقات، أو الدول، أو الأمم، أو حتى المجموعات السياسية. كما عرفها مونتجمري (1971) بأنها الصراع المسلح الذي ينتج عن النزاع بين الكتل السياسية.

- **تعريف الحرب في القانون الدولي**

وفق القانون الدولي، الحرب عبارة عن صراع مسلح بين طرفين متنازعين يستخدم كل طرف جميع ما بحوزته من وسائل تدميرية من أجل الدفاع عن حقوقه أو مصالحه، أو من أجل فرض هيمنته على الطرف الآخر. ولا تنشأ الحروب إلا بين دول، أما الجماعات المسلحة داخل دولة ما، أو كافة أشكال النضال العسكرية التي تحدث داخل الدول بهدف قلب نظام الحكم، فلا تسمى حروباً (المجذوب، 2004).

- **تعريف كلاوزفيتز**

كارل فون كلاوزفيتز، الفيلسوف العسكري الألماني، عرف الحرب بأنها "استمرار للسياسة بوسائل أخرى". يرى كلاوزفيتز أن الحرب هي أداة تستخدمها الدول لتحقيق أهدافها السياسية عندما تفشل الوسائل الدبلوماسية. يعتبر كلاوزفيتز أن الحرب ليست مجرد صراع عسكري، بل هي عملية معقدة تتضمن تفاعل القوى السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

- **تعريف ليون تروتسكي**

ليون تروتسكي، الثوري الروسي، عرف الحرب بأنها "محرك التاريخ". يرى تروتسكي أن الحروب هي التي تشكل مسار التاريخ وتعيد تشكيل المجتمعات والدول. يعتبر تروتسكي أن

الحـروب ليسـت فقـط نتيجـة للصـراعات السياسـية، بـل هـي أيضـاً نتيجـة للتغيـرات الاجتماعيـة والاقتصادية.

2. مفهوم السلام

السلام هو الحالة التي تسود فيها الهدوء والاستقرار بين الدول أو المجتمعات، وهو نقيض الحرب. السلام لا يعني فقط غياب الصراع المسلح، بل يشمل أيضاً وجود علاقات ودية وتعاون بين الأطراف المختلفة. السلام يمكن أن يكون نتيجة لاتفاقيات دبلوماسية أو معاهدات دولية تهدف إلى حل النزاعات بطرق سلمية.

3. الحرب في السياسة الخارجية الإسرائيلية

منذ تأسيس دولة إسرائيل في عام 1948، كانت الحروب والصراعات المسلحة جزءاً لا يتجزأ من سياستها الخارجية. تسعى إسرائيل من خلال حروبها إلى تحقيق عدة أهداف استراتيجية، منها تـأمين حـدودها، وتوسـيع نفوذهـا الإقليمـي، وإضـعاف خصـومها. وتعتمـد إسـرائيل علـى مجموعـة متنوعة من الأدوات والأساليب لتحقيق هذه الأهداف، بما في ذلك القوة العسكرية، الدبلوماسية، والاقتصـاد. الحـروب الإسـرائيلية مـع الـدول العربيـة، مثـل حـرب 1948، وحـرب 1967، وحـرب 1973، كانت تهدف إلى تأمين حدود الدولة الجديدة وتوسيع نفوذها الإقليمي. بالإضافة إلى ذلك، تستخدم إسرائيل الحصار والعقوبات الاقتصادية كوسيلة لإضعاف خصومها، كما تسعى للحصول على دعم سياسي وعسكري من الدول الكبرى من خلال الدبلوماسية. وتعتبر الحرب أداة رئيسية في السياسة الخارجية الإسرائيلية لتحقيق أهدافها الاستراتيجية وضمان أمنها القومي.

4. مفهوم الجغرافية السياسية

هي دراسة الوحدات أو الأقاليم السياسية كمظاهر على سطح الأرض، وما تشتمل عليه هذه الوحدات من شعوب وجماعات، ويتوقف امتداد هذه الأقاليم وطبيعتها على تباين الظاهرات السياسية التي تسود العالم (سعودي، 2010).

وكذلك عرفها "فالكنبرج" بانها الوحدات السياسية، حيث تتناول دراسة كل دولة كوحدة مستقلة تتميز بظروف خاصة بها من الإنتاج والاستهلاك، وكذلك المساهمة في تحقيق احتياجات السكان، وكذلك تناول مقومات الدولة وعلاقتها بغيرها من الدول.

وعرف "كرسي" الجغرافية السياسية بصفتها تطبيق للمبادئ الجغرافية وانعكاسها على مشكلاتها السياسية سواء الداخلية أم الخارجية منها، وهي تتناول الموقع والحدود والمساحة، وكذلك التماسك الداخلي للدول. أمّا "بومان" فقد عرفها بصفتها ذلك العلم الذي يساعد على تحديد الأسباب الجغرافية المؤثرة في السلوك الإنساني (هارون، 1998).

وكذلك عرفها "بوندز" بأنها العلم الذي يهتم بالدولة والإقليم المنظم تنظيماً سياسياً، من حيث الموارد والوظيفة والمساحة وأسباب تكوينها.

5. مفهوم الجيوبولتيك

إن أول من أطلق مصطلح الجيوبولتيك هو العالم السويدي رودليف كلين، حيث أن المتتبع لدراسات الجغرافيا السياسية يجد أن معظم النظريات تشير بأن الدولة تشبه الكائن الحي بمواصفاته، لكن العالم السويدي رودلف كيلين يرى أن الدولة ليست كائن حي وحسب، بل هي أيضاً كائنا ذا شعور مزدوج، بقدرات فكرية وأخلاقية عظيمة، حيث شبه الأرض بالجسد، وأمّا العاصمة فقد شبهها

بالقلب والرئتين، أما الطرق والأنهار والسكك الحديدية، فشبهها بالشرايين والأوردة، والمناطق الصناعية والإنتاج شبهها بالأطراف. أما الحدود فقد اتفق مع "راتزل" الذي شبهها بجلد الحيوان كلما نما جسده تتوسع الحدود لتتلاءم مع النمو، حيث شبه الحدود بالثوب لهذا الكائن الحي، وكلما نما هذا الكائن وتطور فانه من الطبيعي تغيير ثوبه وفق التغيرات والتطورات، حتى لو كان هذا التغيير على حساب دول الجوار، فمفهوم الجيوبولتيك يحمل بين ثناياه نوايا عدائية استعمارية، ويحاول فهم الواقع وقراءة المستقبل والتفكير بكيفية تلبية احتياجات الدول على حساب الدول الأخرى (هارون، 1998).

ومن هنا نلاحظ الفرق الصريح ما بين الجغرافية السياسية كمفهوم متبادل ما بين تأثير الجغرافية على السياسية، وتأثير السياسة على الجغرافية، داخل حدود الدولة، وما بين مفهوم الجيوبولتيك والذي يحتوي على معاني عدائية استعمارية توسعية مبنية أساساً على الأبعاد الجغرافية.

المبحث الثاني: الطبيعة الجغرافية والتكوين الديمغرافي لغزة

- **الموقع الجغرافي**

يقع قطاع غزة على شريط من الأراضي بطول 35 كم، ويتراوح عرضه ما بين 7–14 كم. يُقسم القطاع إلى ثلاث مناطق رئيسية: القطاع الشمالي الذي يضم مدينة غزة، مخيم جباليا، بيت لاهيا، وبيت حانون، وهو الأقرب إلى العمق الإسرائيلي؛ القطاع الجنوبي الذي يضم مدينتي خان يونس ورفح المحاذية لمصر، ويعتبر ممرًا لتزويد القطاع بالسلاح؛ والقطاع الأوسط الذي يضم مجموعة من المخيمات. يفتقر القطاع إلى العمق الاستراتيجي، حيث يقع كله ضمن مدى نيران مدفعية الاحتلال، وأرضه خالية من المرتفعات، مما يجعله عبارة عن مدينة محاصرة بحدود مغلقة.

- **التقسيم الإداري**

بعد اتفاقية أوسلو، تم تقسيم قطاع غزة إلى 6 محافظات إدارية: محافظة شمال غزة، محافظة غزة، محافظة دير البلح، محافظة خان يونس، محافظة رفح، ومحافظة الوسطى. هذا التقسيم الإداري يساعد في تنظيم الجهود الحكومية والخدمات العامة، ولكنه لا يغير من واقع الحصار والقيود المفروضة على القطاع (الكيالي، 2009).

- **تأثير الطبيعة الجغرافية على المقاومة**

طبيعة المنطقة الجغرافية، والتربة الساحلية في غزة، والحصار السياسي والعسكري، وطبيعة الحدود البحرية للقطاع، جعلت حركة حماس وفصائل المقاومة تفكر بطرق إبداعية لاستخدام المقدرات الطبيعية كأدوات مقاومة في مواجهة الاحتلال. ساعد حركة حماس في أعمالها العسكرية تحكمها وسيطرتها على الحكومة في غزة، حيث كانت الجهة الحكومية تشرف على بناء شبكة أنفاق معقدة تحت الأرض بأعلى المواصفات القتالية والتجهيزات اللوجستية لتحقيق أهداف عسكرية وسياسية.

- **عوامل مساعدة على إقامة شبكة الأنفاق**

عدة عوامل ساعدت على إقامة شبكة الأنفاق في غزة. أولاً، طبيعة التربة الرملية في غزة تسهل عملية الحفر. ثانياً، البطالة العالية في غزة وانسداد الأفق أمام الجيل الشاب من العمل في مختلف المجالات دفعهم للعمل بالأنفاق كوسيلة لكسب العيش. ثالثاً، الانتماء الحزبي والفصائلي لشباب المقاومة دفعهم للانخراط في العمل في هذه الشبكة من الأنفاق بدافع الانتماء الحزبي والسياسي. وأخيراً، التغطية الحكومية والإنفاق الحكومي وتوفير الدعم والإمكانيات لبناء هذه الشبكة من الأنفاق بصفتها بعد أمني وعسكري لأجنحتها العسكرية.

- **الأسباب الجيوبوليتكية للحروب الإسرائيلية على غزة**

كانت أحد أهم الأسباب التي دفعت إسرائيل لشن الحروب على قطاع غزة هو موقع غزة الجغرافي وترابط التحالفات الجيوبوليتكية الإقليمية، وتحديداً البعد الجيوبوليتكي المصري. تسعى إسرائيل على الدوام لتأمين مناطق عازلة لتعزيز أمنها الداخلي بسبب ضيق المساحة الجغرافية التي تتمتع بها، فهي تفقد العمق الاستراتيجي. اتفاقية كامب ديفيد مع الجانب المصري أمنّت لها منطقة سيناء بمساحتها الجغرافية الكبيرة كمنطقة منزوعة السلاح، وكذلك اتفاقية وادي عربة مع الجانب الأردني أمنّت لها منطقة الصحراء الشرقية للأردن كمنطقة منزوعة السلاح أيضاً (الجندي، 2024).

- **تأثير سيطرة حماس على غزة**

بعد سيطرة حركة المقاومة الإسلامية (حماس) على القطاع في يونيو/حزيران 2007، جاء الرد الإسرائيلي مبكراً باعتبار غزة كياناً معادياً في سبتمبر/أيلول 2007، وفرض الحصار الشامل على غزة في أكتوبر/تشرين الأول من نفس العام. هذا الحصار جعل إسرائيل تفكر على الدوام في آلية الحل والتخلص من حركات المقاومة في غزة، والتي تقوم بتطوير منظومتها القتالية والعسكرية من خلال شبكات الأنفاق تحت الأرض وتطوير منظومة الردع الصاروخي، مما يشكل قلقاً حقيقياً على المستوى السياسي والعسكري داخل إسرائيل.

تعتبر الطبيعة الجغرافية والتكوين الديمغرافي لقطاع غزة عوامل مؤثرة في الصراع المستمر بين إسرائيل والفصائل الفلسطينية. الحصار الإسرائيلي، إلى جانب الطبيعة الجغرافية للقطاع، دفع حركات المقاومة إلى تبني استراتيجيات مبتكرة مثل بناء شبكة الأنفاق. هذه العوامل الجيوبوليتكية،

بالإضافة إلى التحالفات الإقليمية، تفسر جزءاً من الأسباب التي تدفع إسرائيل لشن الحروب على غزة (هارون، 1998).

وللاطلاع على واقع الحروب الإسرائيلية على قطاع غزة ومدى تأثيرها على المشروع الوطني الفلسطيني لا بد من الاطلاع على بعض الدراسات السابقة التي تناولت الموضوع من زوايا مختلفة لإثراء البحث بمزيد من المعرفة والدراسة.

المبحث الثالث: تداعيات الحروب على المشروع الوطني الفلسطيني

المطلب الأول: مفهوم "المشروع الوطني الفلسطيني"

يوضح مركز دراسات الشرق الأوسط الأردن (2023) بأن "المشروع الوطني الفلسطيني" يعتبر المشروع الوطني الفلسطيني وثيقة شاملة لآمال وتطلعات ونضال الشعب الفلسطيني. تهدف هذه الوثيقة إلى تحقيق عدة أهداف رئيسية، منها تحرير الوطن وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي، بالإضافة إلى ضمان عودة الشتات واللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم. كما تسعى إلى تمكين الشعب الفلسطيني من تقرير مصيره وإقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة كاملة على أراضيه، مع القدس كعاصمة لها.

إن "المشروع الوطني الفلسطيني" يمثل طموحات الشعب الفلسطيني بأسره، سواء في الضفة الغربية أو القدس أو قطاع غزة أو أراضي الـ48 أو في الشتات. إنه ليس مشروعًا خاصًا بفصيل أو حزب أو مجموعة سياسية معينة، بل هو تجسيد لمجموعة من الثوابت والمبادئ والأهداف الوطنية التي تحظى بتأييد واسع من جميع فئات الشعب الفلسطيني وقواه السياسية والاجتماعية، سواء داخل الوطن أو في المهجر (مركز دراسات الشرق الأوسط الأردن، 2023).

الثوابت الوطنية الفلسطينية

تشكل الثوابت الوطنية الفلسطينية الأسس والمبادئ الراسخة التي يقوم عليها المشروع الوطني. إنها تعكس المصالح العليا للشعب الفلسطيني وتعتبر الدعائم التي تستند إليها مواقفه السياسية، بغض النظر عن التغيرات والمستجدات التي قد تطرأ خلال مراحل الصراع المختلفة. ويذكر مركز دراسات الشرق الأوسط الأردن (2023) بأنه حتى مع تغير موازين القوى، تبقى هذه الثوابت قائمة، لأنها تستند إلى حقوق ثابتة وحقائق تاريخية وحضارية، بالإضافة إلى مبادئ العدالة والشرعية الدولية والقيم الإنسانية المعترف بها عالميًا.

وتتمثل الثوابت الوطنية الفلسطينية بما يلي:

1. تعتبر فلسطين، بحدودها التاريخية الممتدة من النهر إلى البحر ومن رأس الناقورة إلى أم الرشراش، أرض الشعب العربي الفلسطيني وموطنه. إن هذا الشعب هو صاحب الحق الشرعي والطبيعي الوحيد في هذه الأرض، التي تشكل وحدة إقليمية لا تتجزأ، ولا يمكن التنازل عن أي جزء منها.
2. الشعب العربي الفلسطيني هو شعب واحد، يتواجد في مختلف الأماكن، وينتمي إلى أمته العربية والإسلامية وهويتها الحضارية. له الحق في تحرير أرضه المغتصبة من الاحتلال الإسرائيلي، وحق العودة إليها، وهو حق فردي وجماعي لا يسقط بالتقادم، ولا يمكن التنازل عنه بأي شكل من الأشكال. إن وجوده في وطنه يمثل امتدادًا تاريخيًا متجدداً عبر العصور والتطورات التي شهدها المشرق العربي.
3. يمتلك الشعب الفلسطيني الحق الكامل في مقاومة المشروع الصهيوني وتحرير فلسطين باستخدام جميع الوسائل النضالية المتاحة. إقامة دولته المستقلة على كامل أراضيه،

وعاصمتها القدس، هو حق ثابت ومشروع، وواجب مقدس على عاتق الشعب الفلسطيني وعلى الأمة العربية والإسلامية بأسرها. يُعتبر هذا النضال خط الدفاع الأول عن الأمة في مواجهة المشروع الصهيوني.

4. تُعد القضية الفلسطينية القضية المركزية للأمة العربية والإسلامية، فهي ليست مجرد قضية سياسية، بل هي قضية مبدأ وعقيدة وأرض مقدسة. إنها صراع مستمر مع الاحتلال الإسرائيلي الغاصب، الذي يهدد مستقبل ومصير الشعوب العربية والإسلامية، وخاصة الدول العربية المحيطة بفلسطين.

الأهداف الاستراتيجية

تنبع الأهداف الاستراتيجية للمشروع الوطني الفلسطيني من الثوابت الوطنية والمصالح العليا للشعب الفلسطيني، وتتجسد في عدة محاور رئيسية. يسعى هذا المشروع إلى تحرير أرض فلسطين وهزيمة المشروع الصهيوني، مما يضمن عودة الشعب الفلسطيني إلى موطنه وأرضه وديارة. من الأهداف الأساسية أيضًا توحيد الشعب الفلسطيني في جميع أماكن تواجده وتعزيز هويته الوطنية الجامعة. لتحقيق ذلك، يتطلب الأمر وضع رؤية استراتيجية موحدة تعكس تطلعات الشعب وآماله في المستقبل (مركز دراسات الشرق الأوسط الأردن، 2023).

المطلب الثاني: الأدوات النضالية الرئيسية لتحقيق الأهداف الفلسطينية

تتضمن الأدوات النضالية الرئيسية لتحقيق الأهداف الفلسطينية عدة محاور استراتيجية تهدف إلى تعزيز المقاومة وتوحيد الجهود. أولاً، يتم تشكيل جبهة مقاومة موحدة تحت اسم "جبهة المقاومة الوطنية الفلسطينية"، لقيادة المقاومة بكافة أشكالها، بما في ذلك المقاومة المسلحة ضد الاحتلال

العسكري، وفقاً لمبادئ القانون الدولي الخاص بحالة الشعوب الخاضعة للاحتلال والاستعمار، وصولاً إلى التحرير.

يتم وضع خطط شاملة لتطبيق حق العودة للشتات واللاجئين والنازحين والمهجرين، مع تنفيذ هذه الخطط بشكل فعّال. يضيف مركز دراسات الشرق الأوسط الأردن (2023) ثالثاً، يُعزز العمل من خلال تفعيل الدبلوماسية والعمل السياسي والقانوني والحقوقي والإنساني، بالإضافة إلى العلاقات الإقليمية والدولية، لإدارة الصراع مع إسرائيل ومواجهتها في المحافل الدولية والإقليمية. يتضمن ذلك تفعيل الأدوات السياسية الدولية الضاغطة لفرض عقوبات فردية وجماعية على الاحتلال.

تشكيل لجنة فاعلة مشتركة بين مؤسسات المجتمع المدني وجماعات المناصرة والقيادة الفلسطينية، بهدف بلورة المزيد من الآليات التنسيقية لحشد الحلفاء والأصدقاء لدعم حقوق الشعب الفلسطيني وكسب الرأي العام الدولي. خامساً، يُعزز العمل الفلسطيني المشترك سياسياً وميدانياً كجماعة وطنية متنوعة التوجهات الفكرية والسياسية، بما يخدم تحقيق رؤية المشروع وأهدافه. وأخيراً، يتم مأسسة الجهود الشعبية الفلسطينية ومبادراتها التي تتناول مجالات مختلفة في دعم القضية، مما يسهم في تعزيز الفعالية والتأثير على المستوى المحلي والدولي.

يهدف المشروع إلى بناء المجتمع الفلسطيني في الداخل والخارج، وتعزيز صموده من خلال بناء مقوماته الذاتية، مما يسهم في تعزيز الجبهة الداخلية وحماية الوحدة الوطنية. كما يسعى إلى بناء النظام السياسي الفلسطيني بكل مكوناته على أسس الحرية والديمقراطية، بما يشمل منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الوطنية وأي مؤسسات يتم الاتفاق عليها لتعديل النظام السياسي. أخيراً، يُعزز المشروع ارتباط القضية الفلسطينية بالعمق العربي والإسلامي، من خلال تعزيز

العلاقات الفلسطينية – العربية والإسلامية على أساس شراكات استراتيجية، مما يسهم في إسناد الشعب الفلسطيني في مقاومته للاحتلال الإسرائيلي وتوفير بيئة حاضنة وداعمة لنضاله.

الاستراتيجيات الرئيسية

تتطلب الاستراتيجيات المعتمدة لتعزيز القدرة وأساس العمل والتخطيط لتحقيق أهداف المشروع الفلسطيني مقاومة الاحتلال الإسرائيلي ومواجهة المشروع الصهيوني بكافة الأشكال والوسائل النضالية. تُعتبر المقاومة، بجميع أشكالها، استراتيجية فلسطينية وضرورة وطنية، تظل خياراً ثابتاً طالما استمر الاحتلال. كما يُعد تطبيق حق العودة للشعب الفلسطيني في كافة أماكن تواجده إلى فلسطين بحدودها التاريخية من الأولويات الأساسية، مما يعزز الهوية الوطنية ويؤكد على حقوق الشعب الفلسطيني (مركز دراسات الشرق الأوسط الأردن، 2023).

علاوة على ذلك، يتطلب كسب الرأي العام العالمي لتأييد حقوق الشعب الفلسطيني ونضاله ضد الاحتلال والعدوان الإسرائيلي، تعزيز مركزية القدس ومحوريتها في الصراع. فالشعب الفلسطيني هو صاحب الدور الحاسم في المعركة مع الكيان الإسرائيلي، سواء على صعيد الميدان أو من خلال الاستثمار المباشر. إن صموده ومقاومته يشكلان أساساً لإعاقة محاولات تصفية القضية الفلسطينية، مما يستدعي تحقيق التكامل في الأدوار والمهمات النضالية لضمان تحقيق الأهداف المنشودة.

تزامن سنوات ما بعد الانتفاضة الثانية والانقسام السياسي الفلسطيني في صيف (2007) مع موجة من الدراسات والتحليلات والمطبوعات التي تبحث في مشروع فلسطين الوطني وأزمته، وانعقاد سلسلة من الندوات والمؤتمرات. ناقشت المؤتمرات والدراسات جوانب مرتبطة بأزمة المشروع الوطني الفلسطيني وأزمة الحركة الوطنية الفلسطينية وأزمة النظام السياسي الفلسطيني. وكشف عن

أن الدراسات اعتمدت منهجيات متنوعة سواء في المداخل المفاهيمية والنظرية أو في أدوات المنهج البحثي الذي صدر عن مؤسسات علمية بحثية وجامعة مرموقة في مجالات متخصصة بالقضية الفلسطينية. وتطرق الشريف (2021) إلى كتاب المشروع الوطني الفلسطيني تطوره ومأزقه ومصائره الذي استنتج فيه أن الحركة الوطنية الفلسطينية التي عجزت عن تحقيق الأهداف التي وضعتها لنفسها. وتناول الشريف المسيرة السياسية المتعثرة التي استثمرت الانتفاضة سياسيا لدخول مسار مدريد التفاوضي ضمن وفد فلسطيني أردني مشترك.

تتناول دراسة المصري (2007) في مجلة الدراسات الفلسطينية، المخاطر التي تهدد المشروع الوطني الفلسطيني، مشيرةً إلى عدة تحديات رئيسية. أولاً، يبرز تأثير الاحتلال الإسرائيلي المستمر على تحقيق الأهداف الوطنية، مما يزيد من معاناة الشعب الفلسطيني. ثانياً، يتناول المصري الانقسام الداخلي بين الفصائل الفلسطينية، خاصة بين فتح وحماس، والذي يضعف الوحدة الوطنية. كما يناقش الضغوط الدولية وتأثير السياسات الأمريكية والأوروبية على خيارات الفلسطينيين. بالإضافة إلى ذلك، يسلط الضوء على الأزمات الاقتصادية التي تعاني منها الأراضي الفلسطينية، مما يزيد من الإحباط. في النهاية، يؤكد المصري على أهمية الحفاظ على الهوية الوطنية الفلسطينية، مشددًا على ضرورة تعزيز الوعي الوطني لضمان مستقبل أفضل.

وتشير دراسة جقمان (2007) في مجلة الدراسات الفلسطينية، مصير المشروع الوطني الفلسطيني في ظل الانقسام الثنائي المستفحل بين حركتي فتح وحماس. يركز جقمان على تأثير هذا الانقسام على قدرة الفلسطينيين على تحقيق أهدافهم الوطنية، مشيرًا إلى أن الانقسام أدى إلى تآكل الثقة بين الفصائل، مما أثر سلبًا على التنسيق السياسي والعملي. كما يناقش التحديات السياسية الناتجة عن هذا الانقسام، بما في ذلك ضعف المفاوضات مع الاحتلال الإسرائيلي وتراجع

الـدعم الـدولي. بالإضـافة إلـى ذلـك، يتنـاول الآثـار الاجتماعيـة للانقسـام، مثـل تفكـك المجتمـع الفلسطيني وزيادة الانقسامات الداخلية. في النهاية، يقترح الكاتب ضرورة تبني استراتيجيات جديدة لتعزيز الوحدة الوطنية، مؤكدًا أن المشروع الوطني الفلسطيني يواجه خطرًا حقيقيًا يتطلب جهودًا جماعية لإعادة بناء الثقة وتحقيق الأهداف الوطنية.

المطلب الثالث: أثر الحروب على المشروع الوطني الفلسطيني

تعتبـر الحـروب والنزاعـات المسـلحة مـن العوامـل الرئيسـية التـي أثـرت بشـكل عميـق علـى المشـروع الـوطني الفلسـطيني. منـذ بدايـة القـرن العشـرين، شـهدت فلسـطين سلسـلة مـن الحـروب والنزاعـات التـي أدت إلـى تغييـرات جذريـة فـي التركيبـة الاجتماعيـة والسياسـية والاقتصـادية للشـعب الفلسـطيني. هـذه الأحـداث لـم تـؤثر فقـط علـى الوضـع الـراهن، بـل شـكلت أيضـاً مسـتقبل القضـية الفلسـطينية. فـي هـذا التحليـل، سنسـتعرض تـأثير الحـروب علـى المشـروع الـوطني الفلسـطيني مـن خلال تسلسل زمني، مع تقديم نسب دقيقة تعكس حجم الأثر (ESCWA, 2023).

تعتبـر الحـرب العالميـة الأولـى (1914–1918) نقطـة تحـول فـي تـاريخ فلسـطين، فـي عـام 1917، أصـدرت الحكومـة البريطانيـة وعـد بلفور، الـذي وعـد بإقامـة "وطـن قومـي للشـعب اليهـودي" فـي فلسـطين. هـذا الوعـد كـان لـه تداعيـات كبيـرة علـى المشـروع الـوطني الفلسـطيني، حيـث أدى إلـى زيادة الهجرة اليهودية إلى فلسطين. وفقاً لتقديرات عام 1922، كان عدد اليهود في فلسطين حوالي 84,000، ممـا يمثـل 11% مـن إجمـالي السـكان. بحلـول عـام 1947، ارتفـع هـذا العـدد إلـى 600,000، أي ما يعادل 30% من السكان، مما أدى إلى تفاقم الصراع بين العرب واليهود.

تعتبر النكبة عام 1948 من أبرز الأحداث التي أثرت على المشروع الوطني الفلسطيني. خلال هذه الفترة، تم تهجير حوالي 700,000 فلسطيني، مما يمثل 66% من سكان فلسطين في

ذلك الوقت. هذا التهجير لم يؤثر فقط على التركيبة السكانية، بل أدى أيضاً إلى فقدان الهوية الوطنية. تم تدمير أكثر من 400 قرية فلسطينية، مما ساهم في تفكيك المجتمع الفلسطيني. النكبة أدت إلى تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية في عام 1964، كاستجابة لهذه التحديات، ولكنها أيضاً أظهرت مدى تعقيد القضية الفلسطينية (Palestinian Central Bureau of Statistics, 2022).

حرب يونيو 1967 كانت لها تداعيات كبيرة على المشروع الوطني الفلسطيني. بعد الهزيمة، احتلت إسرائيل الضفة الغربية وقطاع غزة، مما أدى إلى زيادة عدد اللاجئين الفلسطينيين. وفقاً لتقديرات الأمم المتحدة، ارتفع عدد اللاجئين الفلسطينيين إلى 1.5 مليون بحلول عام 1970. هذه الحرب أدت إلى تعزيز الهوية الفلسطينية، حيث بدأت الحركات الوطنية في الظهور بشكل أكبر، مما ساهم في تشكيل الهوية الوطنية الفلسطينية.

كما تعتبر الانتفاضة الأولى نقطة تحول في النضال الفلسطيني. بدأت في عام 1987 كحركة شعبية ضد الاحتلال، وشهدت مشاركة واسعة من جميع فئات الشعب الفلسطيني. وفقاً لتقارير، شارك حوالي 1.5 مليون فلسطيني في الانتفاضة، مما يمثل 40% من سكان الضفة الغربية وقطاع غزة. هذه الانتفاضة ساهمت في تعزيز الوعي الوطني وأدت إلى زيادة الدعم الدولي للقضية الفلسطينية، مما ساعد في تشكيل اتفاق أوسلو في عام 1993.

وفي الانتفاضة الثانية، المعروفة أيضاً باسم انتفاضة الأقصى، كانت أكثر دموية من سابقتها. وفقاً لتقارير، قُتل حوالي 4,500 فلسطيني و1,000 إسرائيلي خلال هذه الفترة (International Labour Organization, 2024) هذه الانتفاضة أدت إلى تدهور العلاقات بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وزادت من حدة الصراع. كما أدت إلى تعزيز الانقسام بين الفصائل الفلسطينية، مما أثر سلباً على المشروع الوطني الفلسطيني.

شهدت غزة عدة حروب منذ عام 2008، بما في ذلك الحروب في 2008–2009 و2012 و2014. هذه الحروب أدت إلى تدمير واسع النطاق للبنية التحتية في غزة، حيث قُتل أكثر من 2,200 فلسطيني في حرب 2014 وحدها. وفقاً لتقارير الأمم المتحدة، تم تدمير حوالي 18,000 منزل، مما أدى إلى تفاقم الأوضاع الإنسانية. هذه الحروب زادت من معاناة الشعب الفلسطيني وأثرت على المشروع الوطني بشكل كبير، حيث أدت إلى تراجع الدعم الدولي.

وتأثرت الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية بشكل كبير نتيجة الحروب والنزاعات، وفقاً لتقارير البنك الدولي، انخفض الناتج المحلي الإجمالي للفلسطينيين بنسبة 30% خلال السنوات التي تلت الانتفاضة الثانية. كما ارتفعت معدلات البطالة إلى 27% في الضفة الغربية و43% في غزة. هذه الأوضاع الاقتصادية الصعبة أدت إلى تفاقم الأزمات الاجتماعية، مما أثر على قدرة الشعب الفلسطيني على تحقيق أهدافه الوطنية (ESCWA, 2023).

أم عن الهوية الوطنية الفلسطينية تأثرت بشكل كبير نتيجة الحروب والنزاعات. فقد أدت النكبات المتكررة إلى فقدان الكثير من الفلسطينيين لارتباطهم بأرضهم، مما ساهم في تشتيت الهوية. ومع ذلك، فإن الحروب أيضاً ساهمت في تعزيز الهوية الوطنية، حيث أصبحت المقاومة رمزاً للوحدة والتضامن بين الفلسطينيين. وفقاً لاستطلاعات الرأي، أظهر 70% من الفلسطينيين في عام 2020 أنهم يشعرون بالفخر بهويتهم الوطنية، رغم التحديات.

وعلي ما سبق يستنتج الباحث إن الحروب والنزاعات المسلحة كان لها تأثير عميق على المشروع الوطني الفلسطيني. من النكبة إلى الحروب المتكررة، شهد الشعب الفلسطيني تغييرات جذرية في التركيبة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. ورغم التحديات الكبيرة، فإن الهوية الوطنية الفلسطينية لا تزال قوية، مما يعكس قدرة الشعب الفلسطيني على الصمود والمقاومة. إن فهم هذه

التداعيات التاريخية يساعد في تشكيل رؤية مستقبلية أكثر وضوحاً للقضية الفلسطينية، ويعزز من أهمية الوحدة والتضامن في مواجهة التحديات المستمرة.

1.9.2 الدراسات السابقة

دراسة (Iriqat, 2024) تتناول هذه الدراسة كيفية استخدام القانون الدولي لقمع الفلسطينيين ومنح امتيازات لإقامة دولة إسرائيل اليهودية، مع التركيز على خطة رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو لقطاع غزة "ما بعد الحرب" التي أُعلنت في فبراير 2024. تستعرض الدراسة الفترة التاريخية التي كانت فيها فلسطين تحت الانتداب البريطاني (1922–1948)، حيث تم إدارة العرب واليهود الفلسطينيين ككيان سياسي واحد بشروط غير متكافئة. وتوضح الدراسة أن المؤسسات والممارسات الحالية للحكومة الإسرائيلية والنخبة الفلسطينية متجذرة في الاستعمار الاستيطاني الذي بدأ في تلك الفترة. كما تشير إلى أن استخدام إسرائيل للجيش في الإدارة المدنية، والمراقبة الرقمية، والأجندة اليمينية لضم الضفة الغربية، والحرب المستمرة في غزة، يساهم في إحباط حق تقرير المصير الفلسطيني، مما يؤكد أن آثار الاستعمار الاستيطاني لا تزال تؤثر بشكل كبير على الوضع السياسي والإنساني في فلسطين اليوم.

دراسة (صالح وآخرون، 2024) تتناول هذه الدراسة الأحداث اليومية للحرب الأخيرة على غزة، التي اندلعت نتيجة عملية "طوفان الأقصى" التي بدأت في 7 أكتوبر 2023. تبرز الدراسة كيف أدت هذه العملية المفاجئة إلى انهيار المنظومة الأمنية الإسرائيلية وضرب نظرية قوة الردع للجيش الإسرائيلي، مما أعاد الخيار العسكري كبديل للمفاوضات والحلول السلمية في الصراع مع الاحتلال. توثق الدراسة تفاصيل العدوان الإسرائيلي على غزة حتى 31 مارس 2024، مقدمة تقارير وإحصاءات دقيقة حول الأحداث، أداء المقاومة، والتحولات السياسية على المستويات

الفلسطينية والإسرائيلية والإقليمية والدولية. كما تسلط الضوء على جرائم الحرب والانتهاكات الإنسانية والقانونية التي تعرض لها المدنيون في القطاع. تكمن أهمية هذا الكتاب في تقديم مادة موثقة تسهم في إثراء المكتبة الفلسطينية والجامعات ومراكز الأبحاث بمعلومات دقيقة حول الحرب الأخيرة على غزة، مما يجعله مرجعاً مهماً للمهتمين بالدراسات الفلسطينية.

دراسة (شعث، 2023) تبحث هذه الورقة في مستقبل السياسات الإسرائيلية تجاه القضية الفلسطينية في ظل التغيرات التي طرأت على الحكومة الإسرائيلية الجديدة، مع التركيز على المحاور السياسية والاقتصادية والأمنية. تستند الدراسة إلى المواقف الرسمية والحزبية الإسرائيلية المعلنة خلال الحملات الانتخابية وما بعدها، مما يثير تساؤلات محورية حول كيفية تعامل حكومة "نتنياهو" مع عملية التسوية السياسية المجمدة منذ عام 2014، وإمكانية استئنافها بعد تنكر الحكومات الإسرائيلية لاتفاق أوسلو والاتفاقات المرحلية، وتراجع مبدأ "حل الدولتين". كما تناقش الورقة ما إذا كان سيتم استبدال المسار السياسي بمعادلة "السلام الاقتصادي" التي تبنتها الحكومات الإسرائيلية، ومدى استجابة السلطة الفلسطينية و"حركة حماس" لهذه المعادلة في ظل الأزمات الاقتصادية والاجتماعية المتفاقمة. بالإضافة إلى ذلك، تستعرض حدود الصلاحيات التي قد يمنحها "نتنياهو" لأعضاء حكومته من اليمين المتطرف فيما يتعلق بالاستيطان وترحيل الفلسطينيين، وما إذا كانت الحكومة تستعد لعدوان مفتوح ضد الفلسطينيين قد يؤدي إلى تصعيد الأوضاع وتحفيز انتفاضة جديدة في المناطق الفلسطينية.

دراسة (Abudayya et al. 2023) تناولت هذه الدراسة تأثير الصراع الإسرائيلي- الفلسطيني على الصحة النفسية والاجتماعية للأطفال والشباب في قطاع غزة، حيث هدفت إلى تلخيص المعرفة المتاحة في المقالات المحكمة حول عواقب الصدمات المرتبطة بالحرب، بالإضافة إلى

استكشاف آليات الصمود في هذا السياق. اتبعت الدراسة منهجية بحثية شاملة شملت مراجعة منهجية في ثمانية قواعد بيانات، وتم تقييم الدراسات ذات الصلة وفقًا لمعايير الإدراج والاستبعاد. أظهرت النتائج أن التجارب الصادمة المرتبطة بالحرب كانت شائعة بين الأطفال، وتم استخدام أدوات قياس متنوعة لتقييم نتائج الصحة النفسية مثل اضطراب ما بعد الصدمة (PTSD)، والقلق، والاكتئاب، والصمود. كما تم تحديد العوامل التي تزيد من مشاكل الصحة النفسية، مثل التعرض للعنف والدمار وفقدان أفراد الأسرة والأصدقاء. تلعب آليات الصمود والتكيف دورًا حاسمًا في التخفيف من التأثير السلبي للصدمات. خلصت الدراسة إلى أن الصحة النفسية للأطفال والشباب في قطاع غزة تمثل قضية صحية عامة ملحة، خاصة فيما يتعلق باضطراب ما بعد الصدمة والاكتئاب والقلق، مشيرة إلى الحاجة إلى مزيد من الأبحاث النوعية لسد الفجوات المعرفية الحالية وتحسين خدمات الصحة النفسية المتاحة، مما يوفر رؤى قيمة لإنشاء تدخلات وخدمات دعم تتناسب مع الثقافة المحلية.

دراسة (منير، 2021) تناولت دراسة "الحرب على غزة ومستقبل الانتخابات الفلسطينية" تأثير العدوان الإسرائيلي على غزة في عام 2021 على المشهد السياسي الفلسطيني ومستقبل الانتخابات. أوضحت الدراسة أن الحرب زادت من تعقيد الديناميات الداخلية بين الفصائل الفلسطينية، خاصة بين حركتي حماس وفتح، وأثرت سلبًا على الثقة في العملية الانتخابية. كما أشارت إلى أن العدوان عزز من شعبية حماس في غزة وأضعف موقف السلطة الوطنية الفلسطينية في الضفة الغربية. استعرضت الدراسة أيضًا المواقف الإقليمية والدولية تجاه الانتخابات الفلسطينية في ظل الظروف الأمنية المتدهورة، مشيرة إلى تحفظات بعض الدول على إجراء الانتخابات. وخلصت الدراسة إلى أن الحرب على غزة أثرت بشكل كبير على مستقبل الانتخابات الفلسطينية،

مما يجعل من الصعب التنبؤ بإمكانية إجرائها في المستقبل القريب دون تحقيق توافق وطني وإقليمي ودولي.

دراسة (أبو سيف ومصطفى ، 2014) تناولت دراسة "ما بعد الحرب على غزة" آثار العدوان الإسرائيلي على غزة قبل عام 2014 وتداعياته على العلاقات الفلسطينية الإسرائيلية. سلطت الدراسة الضوء على موقف إسرائيل من حركة حماس والسلطة الوطنية الفلسطينية، وقرأت مخرجات الحرب وتداعياتها السياسية على إسرائيل، أيضا تناولت التداعيات المستقبلية لعملية السلام بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي. ركزت الدراسة على عدة محاور، منها تداعيات العلاقات المركبة التي ظهرت خلال العدوان، وفهم السياق الفكري والسياسي في الأوساط الإسرائيلية، وموقف إسرائيل من حركة حماس منذ سيطرتها على القطاع عام 2007، وتحليل الرؤية الإسرائيلية للعملية التفاوضية بين 2007 و2014. كما قدمت قراءة سريعة لعملية خطف المستوطنين الثلاثة وتداعياتها على الموقف الإسرائيلي، وموقف إسرائيل من الرئيس الفلسطيني محمود عباس كممثل لمنظمة التحرير الفلسطينية في المفاوضات، جاءت نتائج الدراسة إلى أن الحرب على غزة 2014 لن تنتهي سواء بالشكل العسكري أو التفاوضي، وأن حركة حماس كانت اللاعب الأساسي بينما كانت السلطة الفلسطينية على الأطراف. أشارت الدراسة إلى أن إسرائيل تسعى لإبقاء سيطرة حماس على قطاع غزة لإضعاف مكانة السلطة الفلسطينية في المحافل الدولية، مما يبقي مشروع الدولة الفلسطينية في طريق مسدود.

دراسة (Amara & Mustafa, 2013) استهدفت دراسة "تأثير احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة على الخطاب السياسي للفلسطينيين في إسرائيل" كيفية تأثير الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة على الخطاب السياسي للفلسطينيين داخل إسرائيل. استعرضت الدراسة التغيرات

في الخطاب السياسي للفلسطينيين في إسرائيل منذ بداية الاحتلال، مشيرة إلى أن الاحتلال أدى إلى تعميق الهوية الوطنية الفلسطينية وتعزيز الوعي السياسي بين الفلسطينيين في إسرائيل. كما تناولت الدراسة تأثير الأحداث السياسية الكبرى، مثل الانتفاضات الفلسطينية واتفاقيات السلام، على الخطاب السياسي للفلسطينيين في إسرائيل. خلصت الدراسة إلى أن الاحتلال لم يؤثر فقط على الفلسطينيين في الأراضي المحتلة، بل كان له تأثير كبير على الفلسطينيين داخل إسرائيل، مما أدى إلى تطور خطاب سياسي أكثر تعقيدًا وشمولية يعكس التحديات والآمال المشتركة للشعب الفلسطيني بأكمله.

دراسة (الكيالي، 2009) توضح الدراسة "دراسات في العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة: عملية الرصاص المصبوب/معركة الفرقان" لعبد الحميد الكيالي وآخرون العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة بين عامي 2008 و2009، والذي أطلقت عليه إسرائيل اسم "عملية الرصاص المصبوب" بينما أطلقت عليه فصائل المقاومة الفلسطينية اسم "معركة الفرقان". شارك في إعداد الكتاب أحد عشر باحثًا ومتخصصًا في الشؤون الفلسطينية، مما أضفى عليه طابعًا أكاديميًا ممنهجًا. تتناول الفصول الثلاثة الأولى الأداء الإسرائيلي من الناحيتين العسكرية والإعلامية، بينما يركز أداء الفصلان الرابع والخامس على حركات المقاومة الفلسطينية. يبرز الفصل السادس موقف السلطة الوطنية الفلسطينية وحركة فتح من العدوان، وتستعرض الفصول الأخيرة المواقف العربية والإقليمية والدولية من العدوان، بالإضافة إلى موضوع إعادة إعمار قطاع غزة. تقدم الدراسة تحليلًا شاملاً وموثقًا للأحداث والتفاعلات المختلفة، مما يجعلها مرجعًا هامًا للباحثين والمهتمين بالشؤون الفلسطينية.

دراسة (فنكلستين وآخرون، 2009) بعنوان "غزة: الحرب اليهودية الأخيرة؟" لفنكلستين وآخرين باستنكار تبريرات إسرائيل لحربها على غزة المسماة "الرصاص المصبوب" (27 ديسمبر 2008 – 18 يناير 2009). يشير الكاتب إلى أن إسرائيل افتعلت الحرب بخرق اتفاقية الهدنة الموقعة مع حركة حماس في يونيو 2008، وكان بإمكانها التوصل إلى تسوية دبلوماسية مع الشعب الفلسطيني. بدلاً من ذلك، اختارت إسرائيل الحلول العسكرية، منتهكة حقوق الإنسان والاتفاقات الدولية. يرى الكاتب أن الدوافع الأساسية للحرب كانت استعادة قوة الردع الإسرائيلية ومواجهة "هجوم السلام" الفلسطيني، حيث أبدت حركة حماس استعدادها لقبول دولة على حدود 1967، كما صرح رئيس مكتبها السياسي خالد مشعل في مقابلة تلفزيونية عام 2008. ردت إسرائيل على هذه المساعي الدولية للسلام باستخدام الفسفور الأبيض المحرم دولياً واستهداف كل ما يتحرك على الأرض. مع تكشف المجازر الصادمة التي بثتها القنوات الإخبارية، بات واضحاً للعالم أن الحرب الإسرائيلية لم تكن لها مبررات حقيقية، بل كانت اعتداءات استراتيجية ذات أهداف سياسية وعسكرية تخدم الجانب الإسرائيلي فقط.

دراسة (نعيرات وآخرون، 2009) بعنوان "الحرب على غزة: قراءة الواقع ودلالات المستقبل" العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة بين عامي 2008 و2009، في ظل حصار شامل منذ سيطرة حماس على القطاع. استهدفت الدراسة الانقسام الفلسطيني وضعف الحكومات العربية، موضحة أن إسرائيل شنت الحرب دون أهداف معلنة بوضوح، مستفيدة من دروس حرب تموز 2006. اتبعت إسرائيل مسارين: عسكريًا، من خلال استهداف القدرات العسكرية والبنى التحتية لحماس، وسياسيًا، عبر إضعاف حكم حماس. كما تناولت الدراسة المواقف العربية والإقليمية والدولية، مشيرة إلى ضعف التفاعل العربي الفعّال، خاصة من مصر. استعرضت الدراسة الخسائر الفلسطينية الكبيرة، بما في ذلك 1305 شهداء و5400 جريح، وتدمير 14% من المباني، وخسائر اقتصادية تقدر

بـ86.7 مليون دولار. في المقابل، كانت الخسائر الإسرائيلية أقل بكثير. من النتائج الإسرائيلية للحرب: تعزيز قوة الردع وضرب حماس عسكريًا، بينما فلسطينياً، نجحت حماس في البقاء في الحكم، وفشلت إسرائيل في إسقاطها، مما أدى إلى تحول بعض المواقف العربية والإقليمية لصالح حماس، خاصة من تركيا.

دراسة (أبو عامر، 2007) بعنوان "دحر المقاومة للاحتلال عن قطاع غزة – بداية هزيمة المشروع الصهيوني" الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة عام 2005، معتبرة أن انتفاضة الأقصى (28 سبتمبر 2000 – منتصف سبتمبر 2005) كانت السبب الرئيسي لهذا الانسحاب. يوضح الكاتب أن المقاومة الفلسطينية تكبدت الاحتلال خسائر فادحة على الصعيد البشري والعسكري والاقتصادي، مما أجبره على الانسحاب. بعد هذا الانسحاب، تمكنت المقاومة من تعديل استراتيجياتها، مما عزز إيمان الفصائل والقوى السياسية بخيار المقاومة في مواجهة العدوان الإسرائيلي. تتألف الدراسة من أربعة فصول: انطلاق المقاومة في انتفاضة الأقصى، تطور المقاومة المسلحة، خسائر العدو وردود فعله، ودور المقاومة في المرحلة المقبلة. توصلت الدراسة إلى عدة نتائج رئيسية، منها: قدرة المقاومة على الصمود بوسائل متعددة، الحفاظ على المبادئ الوطنية ورفض المساومة، نسج علاقات وثيقة مع الدول الشريكة في الصراع، وعدم الخضوع للضغوطات واختلاف موازين القوى. تبرز الدراسة أهمية المقاومة في تحقيق الانسحاب الإسرائيلي وتؤكد على دورها المستمر في مواجهة الاحتلال.

1.2.2 التعقيب على الدراسات السابقة

تتناول الدراسات السابقة مجموعة متنوعة من الجوانب المتعلقة بالصراع الإسرائيلي–الفلسطيني وتأثيراته على الفلسطينيين في غزة والضفة الغربية، وكذلك على الفلسطينيين داخل إسرائيل. تتنوع هذه الدراسات بين تحليل الأبعاد السياسية، الاجتماعية، النفسية، والاقتصادية للصراع، مما يوفر إطارًا شاملاً لفهم تداعيات الحروب الإسرائيلية على غزة والمشروع الوطني الفلسطيني.

تتشابه الدراسات السابقة في تركيزها على تأثير الحروب الإسرائيلية على غزة، سواء من الناحية السياسية، الاجتماعية، أو النفسية. على سبيل المثال، دراسة (فنكلستين وآخرون، 2009) ودراسة (الكيالي، 2009) تركزان على العدوان الإسرائيلي على غزة بين عامي 2008 و2009، بينما دراسة (صالح وآخرون، 2024) تركز على الحرب الأخيرة في 2023–2024. بالإضافة إلى ذلك، العديد من الدراسات مثل دراسة (أبو سيف ومصطفى، 2014) ودراسة (شعث، 2023) تركز على التحليل السياسي لتداعيات الحروب على العلاقات الفلسطينية–الإسرائيلية. كما تركز دراسات أخرى مثل دراسة (أبو عامر، 2007) ودراسة (صالح وآخرون، 2024) على دور المقاومة الفلسطينية في مواجهة العدوان الإسرائيلي.

ومع ذلك، تختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في عدة جوانب.

أولاً، تغطي الدراسة الحالية فترة زمنية أوسع تمتد من 2008 إلى 2024، مما يسمح بتحليل شامل لتداعيات الحروب الإسرائيلية على المشروع الوطني الفلسطيني على مدى أكثر من عقد.

ثانيًا، تركز الدراسة الحالية على تأثير الحروب على المشروع الوطني الفلسطيني بشكل شامل، بينما تركز الدراسات السابقة على جوانب محددة مثل التأثير النفسي دراسة (Abudayya et al., 2023) أو التحليل السياسي (دراسة شعث، 2023).

ثالثًا، تعتمد الدراسة الحالية على تحليل متعدد الأبعاد يشمل الجوانب السياسية، الاجتماعية، النفسية، والاقتصادية، مما يوفر رؤية شاملة لتداعيات الحروب.

ما يميز الدراسة الحالية هو شمولية التحليل والفترة الزمنية الممتدة التي تغطيها، مما يسمح بفهم أعمق للتغيرات والتطورات. كما تركز الدراسة على كيفية تأثير الحروب على المشروع الوطني الفلسطيني، مما يوفر رؤية استراتيجية لمستقبل القضية الفلسطينية. يمكن الاستفادة من الدراسات السابقة في توفير خلفية تاريخية وتحليل للأحداث السابقة، مما يساعد في فهم السياق العام للدراسة الحالية. كما يمكن تحديد الفجوات البحثية التي لم يتم تناولها بشكل كافٍ، مما يساعد في توجيه الدراسة الحالية نحو معالجة هذه الفجوات. بالإضافة إلى ذلك، يمكن الاستفادة من الأدوات المنهجية المستخدمة في الدراسات السابقة لتحسين منهجية الدراسة الحالية.

على الرغم من وجود العديد من الدراسات التي تناولت تأثير الحروب الإسرائيلية على غزة، إلا أن هناك نقصًا في الدراسات التي تجمع بين التحليل السياسي، الاجتماعي، النفسي، والاقتصادي لتداعيات هذه الحروب على المشروع الوطني الفلسطيني بشكل شامل. تهدف الدراسة الحالية إلى سد هذه الفجوة من خلال تقديم تحليل متعدد الأبعاد يغطي فترة زمنية طويلة ويمتد من 2008 حتى 2024.

2.2.2 الفجوة المعرفية ومبررات الدراسة من خلال الدراسات السابقة

تناولت معظم الدراسات السابقة موضوع الحروب الإسرائيلية على غزة وتداعياتها على سكان غزة من النواحي الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وأيضاً تناولت بعض الدراسات اثر الحروب الإسرائيلية على غزة وتأثيرها على المرأة وعلى الطفل وغيرها من المواضيع المهمة، داخل قطاع غزة، ولكن معظم الدراسات لم تتناول تأثير الحروب الإسرائيلية على غزة وتداعياتها على المشروع الوطني الفلسطيني، من هنا تأتي أهمية الدراسة والفجوة المعرفية التي نتناولها في هذه الأطروحة لما لأهمية المشروع الوطني الفلسطيني من أهمية تاريخية في مصير الشعب الفلسطيني، وأثر هذه الحروب على المشروع الوطني. ونتناول تأثير الحروب على المشروع الوطني الفلسطيني من عدة زوايا أهمها البحث في أسباب الحروب ودوافعها وتداعيات هذه الحروب على قضية الاستيطان وقضية الأسرى، والمواقف العربية والإقليمية والدولية، والأبعاد الجيوبولوتكية والجيوسياسية.

الفصل الثاني: الحروب الإسرائيلية على غزة وأسبابها

تمهيد

في هذا الفصل، نسلط الضوء على سلسلة الحروب التي شنتها إسرائيل على قطاع غزة، والتي نسعى من خلال هذه الدراسة إلى تحليلها، مع التركيز على الدوافع والأسباب التي أدت إلى اندلاع هذه الحروب من كلا الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، كما إن إسرائيل تمتلك تاريخاً طويلاً من ارتكاب جرائم الحرب في قطاع غزة والضفة الغربية، مما يثبت من خلال هذه الجرائم أنها لا تسعى إلى التعايش السلمي مع الشعب الفلسطيني، وتستمر العمليات العدائية والإجرامية بأشكال مختلفة، من اغتيالات واعتقالات واقتحامات وتدمير هائل للممتلكات، إلى سياسة حصار ممنهجة تهدف إلى التضييق على المواطنين، يصل التصعيد العسكري إلى أعلى مستوياته باستخدام القوة المفرطة ضد السكان المدنيين، وقصفهم بالصواريخ والقذائف والأسلحة المحرمة دولياً (أحمد، 1969).

المبحث الأول: الحروب الإسرائيلية على غزة

تُعتبر الحروب الإسرائيلية على غزة جزءًا لا يتجزأ من الصراع العربي–الإسرائيلي الذي بدأ منذ منتصف القرن العشرين. هذا الصراع، الذي نشأ مع تأسيس دولة إسرائيل عام 1948، شهد سلسلة من الحروب والنزاعات التي أثرت بشكل كبير على منطقة الشرق الأوسط بأكملها. وقطاع غزة، الذي يُعد واحدًا من أكثر المناطق كثافة سكانية في العالم، كان ولا يزال مسرحًا للعديد من هذه النزاعات (بربيجر، 2012).

تُظهر هذه الحروب مدى تعقيد الصراع الإسرائيلي–الفلسطيني وتأثيره العميق على سكان قطاع غزة، كما إن دراسة هذه الحروب من منظور تاريخي وأكاديمي تتيح فهمًا أعمق للأسباب

والدوافع الكامنة وراء هذا الصراع المستمر، وتساعد في تقديم رؤى جديدة حول سبل تحقيق السلام والاستقرار في المنطقة (بربيجر، 2012).

وتحليلاً لنتائج الأدبيات والدراسات السابقة نجد أن دراسة محارب (2014) تناولت الحرب العدوانية التي شنتها إسرائيل على قطاع غزة في فجر الثامن من تموز/ يوليو 2014، والتي استمرت خمسين يومًا. خلال هذه الفترة، ارتكب الجيش الإسرائيلي سلسلة من جرائم الحرب وجرائم ضد الإنسانية بحق المدنيين الفلسطينيين، مما أسفر عن سقوط نحو 2150 شهيدًا و10870 جريحًا، وتدمير آلاف البيوت، وتشريد نحو 400 ألف فلسطيني من منازلهم. تتناول الدراسة بشكل مقتضب خلفية العدوان وأهدافه المعلنة وغير المعلنة، والوسائل التي اتبعتها إسرائيل لتحقيق هذه الأهداف، والتي استندت أساسًا إلى ارتكاب المجازر المتتالية بحق المدنيين الفلسطينيين. كما تستعرض عملية صنع القرارات في لجنة الوزراء لشؤون الأمن الاسرائيلي "الكابينت الأمني" ، والنقاشات والخلافات التي دارت فيه بشأن أهداف الحرب ووسائل تحقيقها. بالإضافة إلى ذلك، تلقي الدراسة الضوء على خشية إسرائيل من تشكيل لجنة التحقيق الدولية، وعلى الخسائر الاقتصادية الإسرائيلية الناجمة عن الحرب، وتبحث في تأثير الحرب على مستقبل بنيامين نتنياهو في الخارطة الحزبية في إسرائيل (محارب، 2014).

من جهة أخرى، تذهب دراسة أسامة أبو ارشيد (2014) إلى أن الكثير من المراقبين الأميركيين يتفقون على أن العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة مثّل تحديًا كبيرًا لإدارة الرئيس الأميركي باراك أوباما؛ لأنه ضاعف الأزمات الدولية التي تواجه السياسة الخارجية الأميركية، وأعاد الأضواء من جديد على موضوع "تراجع الزعامة والقيادة الأميركية عالميًا". وتسلط الضوء على تراجع قدرات الرئاسة الأمريكية في حقبة أوباما، وعلى فشل أمريكا في التعامل كما ينبغي مع

العدوان الإسرائيلي غير المسبوق حجمًا ودمارًا على قطاع غزة. وتركز بصورة رئيسة على عجز الولايات المتحدة المتزايد عن مجابهة التعنت الإسرائيلي (أبو ارشيد، 2014).

تُظهر هذه الدراسات مدى تعقيد الصراع الفلسطيني الإسرائيلي وتأثيره العميق على مختلف الأصعدة، نجد أن دراسة محارب تُبرز الأبعاد الإنسانية والسياسية والاقتصادية للحرب على غزة، بينما تُسلط دراسة أبو ارشيد الضوء على التأثيرات الدولية والسياسية للعدوان الإسرائيلي، وخاصة على السياسة الخارجية الأمريكية، وهذا يمكن الباحث والقارئ الاستفادة من هذه الدراسات لفهم الجذور التاريخية للصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وكيف أن الأحداث المتتالية ساهمت في تعقيد هذا الصراع وجعله مستمرًا حتى اليوم.

المطلب الأول: الخط الزمني للصراع الفلسطيني الإسرائيلي (من سلسلة الحروب على غزة)

1. الرصاص المصبوب/ معركة الفرقان (2008)

حرب الرصاص المصبوب كما أطلقت عليها إسرائيل أو معركة الفرقان الاسم الذي اختارته فصائل المقاومة الفلسطينية لهذه المعركة، في أواخر عام 2008، نفذت إسرائيل عملية عسكرية على قطاع غزة، بدأت العملية في 27 ديسمبر 2008 واستمرت حتى 18 يناير 2009، وكانت تستهدف ضرب مواقع الفصائل الفلسطينية ومنصات الصواريخ التي كانت تطلقها فصائل المقاومة من غزة باتجاه إسرائيل، تسببت العملية في دمار واسع للبنية التحتية في غزة، وأسفرت عن مقتل أكثر من 1,400 فلسطيني، معظمهم من المدنيين، وإصابة الآلاف (Sandler, 2012).

وعلى الرغم من انتهاء العملية بوقف إطلاق النار، إلا أن آثارها استمرت لفترة طويلة، تضررت البنية التحتية بشكل كبير، مما أثر على الحياة اليومية للسكان وأدى إلى نقص في

الخدمات الأساسية مثل المياه والكهرباء، كما زادت هذه الحرب من التوترات بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي وتمهيد الطريق لمزيد من الحروب اللاحقة.

2. حرب عامود السحاب/ حجارة السجيل (2012)

في نوفمبر 2012 واستمرارا للسياسات الإسرائيلية في استهداف المقاومة الفلسطينية ضمن استراتيجية الأمن القومي الإسرائيلي، نفذت إسرائيل عملية عسكرية على غزة أطلقت عليها اسم "عامود السحاب"، وأطلق عليها المقاومين الفلسطينيين "حجارة السجيل". بدأت العملية في 14 نوفمبر 2012 واستمرت لمدة ثمانية أيام، وكانت تهدف إلى منع إطلاق الصواريخ من القطاع. كان من نتائجها مقتل حوالي 160 فلسطينيًا وإصابة المئات، بالإضافة إلى تدمير العديد من المباني والبنية التحتية (قعيق، 2013).

استهدفت هذه الحرب الفصائل الفلسطينية وقياداتها، ومواقع إطلاق الصواريخ، مما أدى إلى تصاعد العنف بشكل كبير. واستخدمت إسرائيل نظام القبة الحديدية لاعتراض الصواريخ. على الرغم من ذلك، استمرت الفصائل الفلسطينية في إطلاق الصواريخ، مما زاد من حدة الصراع (قعيق، 2013).

انتهت الحرب بوساطة مصرية أدت إلى وقف إطلاق النار بين الجانبين، ولكنها لم تحل القضايا الأساسية التي أدت إلى التصعيد، واستمرت التوترات بين إسرائيل والفصائل الفلسطينية، كما زادت هذه الحرب من معاناة السكان المدنيين، الذين كانوا يعانون بالفعل من آثار الحصار الإسرائيلي المفروض على القطاع.

3. الجرف الصامد/ العصف المأكول (2014)

في صيف عام 2014 قامت إسرائيل بتنفيذ عملية عسكرية على غزة أطلقت عليها اسم "الجرف الصامد"، بينما أطلق عليها الفلسطينيون "العصف المأكول". بدأت العملية في 8 يوليو 2014 واستمرت لمدة 50 يومًا، مما جعلها أطول وأعنف الحروب بين الجانبين حتى ذلك الوقت. كانت هذه الحرب تهدف إلى تدمير الأنفاق التي تستخدمها الفصائل الفلسطينية لشن هجمات على إسرائيل (عواودة، 2014).

تسببت العملية في دمار واسع للبنية التحتية والمنازل في غزة، مما أدى إلى أزمة إنسانية حادة. ومقتل أكثر من 2,200 فلسطيني، كما تضررت العديد من المباني السكنية والمرافق العامة، مما زاد من معاناة السكان المدنيين. كانت هذه الحرب واحدة من أكثر الحروب دموية في تاريخ الصراع الإسرائيلي الفلسطيني (عواودة، 2014).

4. صيحة الفجر (2019)

شنت إسرائيل هجمة عسكرية محدودة على قطاع غزة أسمتها "صيحة الفجر". بدأت العملية في 12 نوفمبر 2019، واستمرت لمدة يومين، لم تختلف من حيث الأهداف عن الحروب السابقة حيث كانت الأهداف الإسرائيلية هي النيل من قادة المقاومة ومنع إطلاق الصواريخ من القطاع إلى المدن الإسرائيلية، وأسفرت العملية عن مقتل حوالي 34 فلسطينيًا، معظمهم من المدنيين، وإصابة العشرات (البرصان، 2024).

تضمنت العملية قصفًا جويًا مكثفًا استهدف مواقع الفصائل الفلسطينية، وعلى الرغم من ذلك، استمرت الفصائل الفلسطينية في إطلاق الصواريخ نحو المدن الإسرائيلية، مما زاد من حدة الصراع (البرصان، 2024).

5. حارس الأسوار/ سيف القدس (2021)

في مايو 2021، قامت إسرائيل بتنفيذ عملية عسكرية جديدة ضد قطاع غزة، وأطلقت عليها اسم "حارس الأسوار" (Al-mughrabi et al., 2021)، بينما أطلق عليها الفلسطينيون "سيف القدس". بدأت العملية في 10 مايو 2021 واستمرت لمدة 11 يومًا، ونتج عنها مقتل حوالي 256 فلسطينيًا، وإصابة الآلاف.

اعتمدت إسرائيل على القصف الجوي، تلاه اجتياح بري، مما أدى إلى تدمير العديد من المباني السكنية والمرافق العامة. كما استهدفت الغارات الجوية المدارس والمستشفيات (Al-mughrabi et al., 2021)، مما زاد من معاناة السكان المدنيين. كانت هذه الحرب واحدة من أكثر الحروب دموية في تاريخ الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، وأدت إلى أزمة إنسانية كبيرة في القطاع.

6. الفجر الصادق/ وحدة الساحات (2022)

في أغسطس 2022 نفذت إسرائيل عملية عسكرية على قطاع غزة أطلقت عليها اسم "الفجر الصادق"، وأطلقت عليها الفصائل الفلسطينية اسم "وحدة الساحات". بدأت العملية في 5 أغسطس 2022 واستمرت لمدة ثلاثة أيام، كان الهدف من العملية العسكرية استهداف القيادات العسكرية لمختلف فصائل المقاومة كذلك استهدفت منصات إطلاق الصواريخ، وأسفرت هذه العملية عن مقتل حوالي 49 فلسطينيًا، معظمهم من المدنيين، وإصابة العشرات (الليثي، 2022).

7. طوفان الأقصى/ السيوف الحديدية (2023)

في السابع من أكتوبر/ تشرين أول 2023 شنت المقاومة الفلسطينية المتمثلة في حركة حماس في غزة، عملية تسمى "طوفان الأقصى" ضد إسرائيل، شملت هجمات برية وبحرية وجوية وتوغلات مقاومة في عدة مستوطنات في قطاع غزة.

سبب تسمية المقاومة للعملية "طوفان الأقصى" يرجع إلى استمرار إسرائيل في انتهاكات للشعب الفلسطيني. حيث نفذت حركة حماس وفصائل المقاومة الفلسطينية في غزة في السابع من أكتوبر 2023، عملية عسكرية نوعية غير مسبوقة في تاريخ الصراع الفلسطيني– الإسرائيلي "طوفان الأقصى" صدمت بها العالم أجمع وتحديداً أطراف الصراع الجانب الرسمي الفلسطيني، والجانب الإسرائيلي، وكذلك أدهشت فصائل المقاومة الفلسطينية الأطراف الإقليمية والدولية، بقدرات حركة حماس العسكرية والتكتيكية باختراق حدود الجيش الذي يدعي بأنه لا يقهر، واقتحام الأراضي الفلسطينية التي استولى عليها الاحتلال سنة 1948، من قبل المواطنين أنفسهم الذين هُجِّروا منها قصراً، والعودة إلى أراضي غزة بعد تنفيذ عملية عسكرية معقدة، مصطحبين معهم مئات الأسرى من الجنود والمستوطنين، الذين تم اقتيادهم من مستوطنات غلاف غزة.

هذه العملية التي نفذتها فصائل المقاومة الفلسطينية بقيادة حركة حماس بإمكانيات متواضعة أطاحت بكبرياء الجيش الإسرائيلي، لقد حبس العالم أنفاسه في الساعات الأولى للعملية، إذ لم يكن أحد يعلم بحقيقة ما يجري داخل مستوطنات الغلاف، كان المشهد غريباً لم يعتاد العالم على رؤيته، وذلك بعد أن قامت كتائب عز الدين القسام بسحل الجنود الإسرائيليين من داخل الدبابات، وقتل بعضهم وأسر البعض الآخر، وإيقاع أعداد كبيرة من جنود الاحتلال بين قتيل وجريح وأسير، هذه الصدمة هزت البيت الأبيض والذي حرك أسطوله البحري فوراً لإسرائيل بحاملة الطائرات "جيرالد

فورد" وهذا يُظهر أيضاً حجم الضربة التي تلقتها إسرائيل، والتي استدعت التدخل الفوري من قبل الولايات الأمريكية المتحدة، والمشاركة الفعلية بالحرب عن طريق تزويد إسرائيل بكل الدعم المالي والعسكري، وقد حذر الرئيس الأمريكي من قيام أي دولة مناهضة لإسرائيل باستغلال الوضع، حيث ظهر زعماء الجيش بتصريحات انتقامية لا إنسانية ضد شعب غزة بأكمله.

ظهرت من خلال هذه التصريحات النوايا الخبيثة التي يخفيها الاحتلال لإبادة شعب غزة وتهجيره انتقاما لعملية طوفان الأقصى، وهو ما صرح به رئيس الوزراء نتنياهو من خلال توعده بتغيير منطقة الشرق الأوسط، ردا على عملية "طوفان الأقصى" ووصف منفذي العملية بعناصر داعش، حيث اعلن الجيش الإسرائيلي عن شن حرب على غزة لاستعادة الأسرى المختطفين من قبل فصائل المقاومة الفلسطينية وكذلك القضاء على حركة حماس ومنع اطلاق الصواريخ من قطاع غزة، وأهداف أخرى لم يعلن عنها الجيش الإسرائيلي بشكل صريح ولكن مجريات الحرب كشفت هذه الأهداف، والتي كانت تصب بتهجير سكان قطاع غزة إلى سيناء مصر، إلا أن الموقف المصري كان واضح وجلي برفض الفكرة بشكل قطعي، وكذلك ابدى مواطني سكان غزة صمود أسطوري وتفضيل الموت داخل أراضي غزة على اللجوء إلى صحراء سيناء.

أعلن عن العملية محمد الضيف رئيس أركان لواء عز الدين القسام، الجناح العسكرية لحركة المقاومة الإسلامية (حماس)، واعتبرت هذه العملية أكبر هجوم على إسرائيل منذ عقود حيث تكبد الاحتلال خسائر فادحة ومئات القتلى.

وقال الضيف في رسالة صوتية مسجلة فجر يوم السبت 7/10/2023 "نعلن عن بدء عملية طوفان الأقصى في أول هجوم يستهدف منشآت العدو العسكرية والمطارات والتحصينات". وأضاف أن هذا الهجوم الأولي تجاوز 5000 صاروخا وقذيفة خلال أول 20 دقيقة من العملية.

وردا على العملية، أعلنت إسرائيل" حالة الحرب، وشنت عملية عسكرية تسمى" السيوف الحديدية "، تلاها قصفا جويا مكثفا لقطاع غزة، وذلك من اجل الاستعداد لخوض حرب برية شاملة يجتاح من خلالها قطاع غزة بهدف إعادة الأسرى المخطوفين والقضاء على حركات المقاومة، وأيضا للقضاء على ظاهرة إطلاق الصواريخ، وإعادة هيبة الردع الإسرائيلي، بعد أن تمكنت حركة حماس من خلال عملية عسكرية نوعية ومفاجئة من إيقاع الصدمة لدى المستوى السياسي والعسكري الإسرائيلي.

تُظهر سلسلة الحروب الإسرائيلية على قطاع غزة نمطًا من التصعيد العسكري والدمار الواسع، على الرغم من الجهود الدولية لوقف إطلاق النار وتحقيق السلام، إلا أن التوترات بين الجانبين لا تزال قائمة، ويرى الباحث أن المنطقة تحتاج إلى حلول جذرية ومستدامة لتحقيق السلام والاستقرار، وتخفيف معاناة السكان المدنيين الذين يعيشون تحت وطأة الحصار والصراع المستمر.

المطلب الثاني: أبعاد الحرب الإسرائيلية على غزة

1. الأبعاد الجيوسياسية للحرب الإسرائيلية على غزة

تُعد الحرب الإسرائيلية على غزة جزءًا من استراتيجية أوسع تهدف إلى إعادة تشكيل الخريطة الجيوسياسية للمنطقة، كما تسعى إسرائيل من خلال هذه الحرب إلى تعزيز نفوذها الإقليمي وتقويض أي محاولات لتشكيل تحالفات معادية، والسيطرة على غزة تعني التحكم في نقطة استراتيجية هامة تطل على البحر المتوسط، مما يمنح إسرائيل ميزة جيوسياسية كبيرة؛ بالإضافة إلى ذلك، تتيح الحرب لإسرائيل فرصة لتوجيه رسائل قوية إلى الدول المجاورة. (الكيالي، 2009).

تسعى إسرائيل أيضًا من خلال هذه الحرب إلى تعزيز علاقاتها مع القوى العالمية الكبرى، مثل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، وتلقي الدعم الدولي الذي تحصل عليه إسرائيل يمكن أن

يُستخدم كوسيلة للضغط على الدول الأخرى في المنطقة لقبول شروطها، حيث أن هذا الدعم لا يقتصر فقط على الجانب العسكري، بل يمتد ليشمل الجوانب الاقتصادية والسياسية، مما يعزز من موقف إسرائيل في أي مفاوضات مستقبلية (عايش، 2023).

من ناحية أخرى، تؤدي الحرب إلى خلق حالة من عدم الاستقرار في المنطقة، مما يتيح لإسرائيل فرصة للتدخل في الشؤون الداخلية للدول المجاورة، هذا التدخل يمكن أن يكون عبر دعم فصائل معينة أو من خلال تقديم مساعدات إنسانية مشروطة الهدف هنا هو خلق بيئة سياسية وأمنية تخدم المصالح الإسرائيلية على المدى الطويل.

تُستخدم الحرب على غزة كوسيلة لتوجيه الأنظار بعيدًا عن القضايا الداخلية في إسرائيل في أوقات الأزمات الداخلية، مثل الأزمات الاقتصادية أو السياسية، يمكن للحكومة الإسرائيلية أن تلجأ إلى تصعيد الوضع في غزة كوسيلة لتوحيد الشعب الإسرائيلي حول قضية مشتركة، مما يعزز من استقرار الحكومة ويقلل من الضغوط الداخلية، إذ تسعي إسرائيل إلى تحقيق الأهداف التالية:

أ- خلق انقسامات داخلية فلسطينية تمهيداً لتدمير المقاومة الفلسطينية

تسعى إسرائيل من خلال عملياتها العسكرية في غزة إلى إحداث انشقاقات بين الفصائل الفلسطينية المختلفة. هذه الانشقاقات تُضعف من قدرة المقاومة على التنسيق والعمل المشترك، مما يجعلها أكثر عرضة للهجمات الإسرائيلية. استهداف قادة الفصائل ومحاولة زرع الفتنة بينهم يُعتبر جزءًا من استراتيجية إسرائيلية طويلة الأمد تهدف إلى تفكيك البنية التحتية للمقاومة من الداخل (عايش، 2023).

تستخدم إسرائيل أيضًا وسائل الإعلام والدعاية لنشر الشائعات والأخبار الكاذبة التي تهدف إلى زعزعة الثقة بين الفصائل الفلسطينية، هذه الحملة الإعلامية تُسهم في خلق جو من الشك والريبة، مما يجعل من الصعب على الفصائل توحيد جهودها. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تؤدي هذه الانقسامات إلى صراعات داخلية تُضعف من قدرة المقاومة على مواجهة التحديات الخارجية (أبو شنب، 2017).

من ناحية أخرى، تسعى إسرائيل إلى استغلال الانقسامات الداخلية لتحقيق مكاسب سياسية على سبيل المثال، يمكن أن تُستخدم هذه الانشقاقات كوسيلة للضغط على الفصائل الفلسطينية لقبول شروط معينة في أي مفاوضات مستقبلية الهدف هنا هو تحقيق مكاسب سياسية دون الحاجة إلى تقديم تنازلات كبيرة.

إن خلق الانقسامات الداخلية يُعتبر جزءًا من استراتيجية أوسع تهدف إلى تدمير المقاومة الفلسطينية من الداخل. هذه الاستراتيجية تعتمد على مزيج من العمليات العسكرية والنفسية والسياسية، مما يجعل من الصعب على المقاومة الحفاظ على وحدتها وقوتها.

ب- تدمير القدرات العسكرية لمواطن القوة في فلسطين

تسعى إسرائيل من خلال عملياتها في غزة إلى تدمير القدرات العسكرية لمواطن القوة في فلسطين هذا الهدف يتم تحقيقه من خلال استهداف البنية التحتية العسكرية، مثل مخازن الأسلحة ومراكز التدريب، كما إن تدمير هذه البنية التحتية يُضعف من قدرة المقاومة على تنفيذ عمليات هجومية ودفاعية، مما يجعلها أكثر عرضة للهجمات الإسرائيلية (عايش، 2023).

تستخدم إسرائيل أيضًا تقنيات متقدمة في مجال الاستخبارات لجمع المعلومات عن مواقع الأسلحة والقادة العسكريين. هذه المعلومات تُستخدم لتوجيه ضربات دقيقة تستهدف تدمير القدرات العسكرية للمقاومة، بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تُستخدم هذه المعلومات لشن عمليات اغتيال تستهدف القادة العسكريين، مما يُضعف من قدرة المقاومة على التنظيم والتخطيط (Manor & Crilley, 2014).

من ناحية أخرى، تسعى إسرائيل إلى تدمير القدرات العسكرية للمقاومة من خلال فرض حصار اقتصادي وعسكري على غزة، هذا الحصار يُعيق من قدرة المقاومة على الحصول على الأسلحة والموارد اللازمة لمواصلة القتال. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يؤدي الحصار إلى تدهور الأوضاع الإنسانية في غزة، مما يزيد من الضغوط على المقاومة ويُضعف من قدرتها على الصمود.

2. الأبعاد الجيوبوليكية للحرب الإسرائيلية على غزة.

أ- السيطرة على المنافذ

تسعى إسرائيل من خلال حربها على غزة إلى السيطرة على المنافذ الحيوية التي تربط القطاع بالعالم الخارجي هذه المنافذ تشمل المعابر الحدودية والموانئ البحرية، والتي تُعتبر شريان الحياة لسكان غزة، والسيطرة على هذه المنافذ تمنح إسرائيل القدرة على التحكم في تدفق البضائع والأشخاص، مما يُمكّنها من فرض حصار اقتصادي وعسكري على القطاع. هذا الحصار يُضعف من قدرة المقاومة وعدم تمكنها من الحصول على الأسلحة والموارد اللازمة لمواصلة القتال.

بالإضافة إلى ذلك، يذكر ملخص اقتصادي حول الحرب على غزة، أعدّه معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) (2023) أن السيطرة على المنافذ تُتيح لإسرائيل فرصة لمراقبة ومنع أي محاولات لتهريب الأسلحة والذخائر والمعدات القتالية، إلى داخل غزة هذا الهدف

يتم تحقيقه من خلال إقامة نقاط تفتيش ومراقبة متقدمة، مما يجعل من الصعب على الفصائل الفلسطينية الحصول على الدعم العسكري من الخارج، كما إن تقييد حركة البضائع والأشخاص يُسهم في زيادة الضغوط الاقتصادية على سكان غزة، مما يُضعف من قدرتهم على الصمود.

تُعتبر السيطرة على المنافذ والتحكم بها جزءًا من استراتيجية دولة الاحتلال في الحرب على غزة، حيث يمكن لإسرائيل فرض شروطها في أي مفاوضات مستقبلية مع الفصائل الفلسطينية هذا التحكم.

إن السيطرة على المنافذ تُعتبر جزءًا من استراتيجية إسرائيلية تهدف إلى تحقيق نصر عسكري وسياسي حاسم، هذه الاستراتيجية تعتمد على مزيج من العمليات العسكرية والاستخباراتية والاقتصادية، مما يجعل من الصعب على المقاومة الحفاظ على قوتها وقدرتها على مواجهة التحديات.

ب–تحقيق أهداف اقتصادية

من خلال حربها على غزة إلى تحقيق أهداف اقتصادية متعددة من بين هذه الأهداف تعزيز السيطرة على الموارد الطبيعية الموجودة في المنطقة، مثل الغاز الطبيعي الموجود في البحر المتوسط، والسيطرة على هذه الموارد تُتيح لإسرائيل فرصة لتعزيز اقتصادها وزيادة إيراداتها من خلال تصدير الغاز إلى الأسواق العالمية. هذا الهدف يُعتبر جزءًا من الأهداف الاقتصادية الإسرائيلية يؤدي إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي في مجال الطاقة (مبارك، 2024).

بالإضافة إلى ذلك، تسعى إسرائيل إلى تحقيق أهداف اقتصادية من خلال تعزيز العلاقات التجارية مع الدول المجاورة الحرب على غزة. مما يُسهم في تحقيق أهدافها الاقتصادية.

وتُعتبر الحرب على غزة وسيلة لتعزيز الاقتصاد الإسرائيلي من خلال زيادة الإنفاق العسكري هذا الإنفاق يُسهم في تعزيز الصناعات العسكرية والتكنولوجية في إسرائيل، مما يُعزز من قدرتها على تصدير الأسلحة والتكنولوجيا إلى الأسواق العالمية، بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تُستخدم الحرب كوسيلة لتعزيز الاقتصاد المحلي من خلال زيادة الطلب على المنتجات والخدمات العسكرية.

إن تحقيق الأهداف الاقتصادية يؤدي إلى تحقيق نصر اقتصادي حاسم يساوي في الأهمية النصر العسكري والسياسي، هذه الاستراتيجية تعتمد على مزيج من العمليات العسكرية والاقتصادية، مما يجعل من الصعب على المقاومة الحفاظ على قوتها وقدرتها على مواجهة التحديات.

ج- منافسة قناة السويس

تعمل إسرائيل على تطوير مشاريع بديلة وتسعى لطرح موقعها كبديل منافس لقناة السويس، مثل مشروع قناة البحرين الذي يربط بين البحر الأحمر والبحر المتوسط. هذا المشروع يُعتبر جزءًا من استراتيجية أوسع تهدف إلى تقليل الاعتماد على قناة السويس وتعزيز القدرة التنافسية لإسرائيل في مجال النقل البحري، كما إن تطوير هذه المشاريع يُسهم في تعزيز الاقتصاد الإسرائيلي وزيادة إيراداته من خلال رسوم العبور والتجارة.

د- منافسة طريق الحرير

تسعى إسرائيل من خلال حربها على غزة إلى تعزيز موقعها الجيوسياسي كمنافس لمشروع طريق الحرير الصيني هذا الهدف يتم تحقيقه من خلال تطوير البنية التحتية للنقل البري والبحري، مما يُتيح لإسرائيل فرصة لجذب المزيد من حركة الشحن والتجارة. إن تطوير هذه البنية التحتية

يُسهم في تعزيز الاقتصاد الإسرائيلي وزيادة إيراداته من خلال رسوم العبور والتجارة (علي، 2023).

بالإضافة إلى ذلك، تسعى إسرائيل إلى تعزيز موقعها كمنافس لطريق الحرير من خلال تعزيز العلاقات التجارية مع الدول المجاورة، هذا الموقف يُمكّن إسرائيل من تعزيز علاقاتها التجارية والاقتصادية مع الدول المجاورة، مما يُسهم في تحقيق أهدافها الاقتصادية.

تُعزز الحرب على غزة موقع إسرائيل الجيوسياسي كمنافس لطريق الحرير من خلال تعزيز العلاقات التجارية مع الدول الكبرى مثل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي هذه العلاقات تُتيح لإسرائيل فرصة ل اقتصادها وزيادة إيراداته من خلال التجارة والاستثمارات.

3. الأبعاد الديموغرافية للحرب الإسرائيلية على غزة

تعتبر الأبعاد الديموغرافية للحرب الإسرائيلية على غزة من الجوانب الحيوية التي تؤثر بشكل كبير على السكان المحليين وعلى التوازن السكاني في المنطقة، تؤدي العمليات العسكرية إلى نزوح أعداد كبيرة من السكان، مما يخلق أزمة إنسانية تتطلب تدخلات عاجلة من المنظمات الدولية والمحلية هذا النزوح القسري يغير من التركيبة السكانية ويؤثر على البنية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع الغزي (Al-Waheidi, 2016).

تؤدي الحروب المتكررة إلى تدمير البنية التحتية، بما في ذلك المدارس والمستشفيات والمرافق العامة، مما يزيد من صعوبة الحياة اليومية للسكان، هذا التدمير يؤثر بشكل مباشر على جودة الحياة ويزيد من معدلات الفقر والبطالة، مما يدفع المزيد من الناس إلى الهجرة بحثاً عن فرص أفضل.

تؤثر الحرب أيضاً على التركيبة العمرية للسكان، حيث أن الشباب هم الأكثر عرضة للتجنيد والمشاركة في الأعمال القتالية، مما يؤدي إلى فقدان جزء كبير من القوى العاملة الشابة هذا الفقدان يؤثر على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في المنطقة، ويزيد من التحديات التي تواجهها الحكومة المحلية في إعادة بناء المجتمع؛ بالإضافة إلى ذلك، تؤدي الحرب إلى تغييرات في التركيبة العائلية والاجتماعية، حيث أن فقدان الأفراد والأحباء يترك أثراً نفسياً عميقاً على الأسر والمجتمع ككل (Tabar, 2016).

أ- مستوى السياسية الجغرافية للحرب الإسرائيلية على غزة

تعتبر السياسة الجغرافية للحرب الإسرائيلية على غزة من العوامل الأساسية التي تحدد مسار الصراع وتأثيراته على المنطقة، كما وتسعى إسرائيل من خلال هذه الحرب إلى تحقيق أهداف جيوسياسية تتعلق بتأمين حدودها ومنع تهديدات أمنية محتملة من قطاع غزة، يتطلب هذا الهدف تنفيذ عمليات عسكرية تستهدف البنية التحتية العسكرية للفصائل المسلحة في غزة. تؤثر السياسة الجغرافية أيضاً على العلاقات الدولية والإقليمية، حيث أن الحرب على غزة تثير ردود فعل متباينة من الدول المجاورة والمجتمع الدولي هذه الردود تتراوح بين الدعم الكامل لإسرائيل إلى الإدانة الشديدة للعمليات العسكرية، مما يؤثر على التوازنات السياسية في المنطقة (Al-Waheidi, 2016).

تسعى إسرائيل من خلال هذه الحرب إلى فرض واقع جغرافي جديد على الأرض، من خلال توسيع المستوطنات والسيطرة على مناطق استراتيجية في غزة يهدف إلى تغيير الخريطة الجغرافية والسياسية للمنطقة، بالإضافة إلى ذلك، تؤدي الحرب إلى تغييرات في البنية التحتية الجغرافية للمنطقة، حيث أن تدمير المباني والطرق والمرافق العامة يغير من شكل المدينة ويؤثر على حركة

السكان والبضائع. هذا التغيير الجغرافي يزيد من التحديات التي تواجهها الحكومة المحلية في إعادة بناء المنطقة وتوفير الخدمات الأساسية للسكان (Al-Waheidi, 2016).

ب–التغيير الديمغرافي كأحد معطيات السياسة الجغرافية للحرب على غزة

يعتبر التغيير الديمغرافي أحد النتائج المباشرة للسياسة الجغرافية للحرب على غزة، حيث أن العمليات العسكرية تؤدي إلى تغييرات كبيرة في التركيبة السكانية. تؤدي الحرب إلى نزوح أعداد كبيرة من السكان، مما يخلق فراغاً سكانياً في بعض المناطق وزيادة الكثافة السكانية في مناطق أخرى. هذا النزوح يؤثر على توزيع الموارد والخدمات ويزيد من الضغط على البنية التحتية. بالإضافة إلى ذلك، تؤدي الحرب إلى تغييرات في التركيبة العمرية للسكان، حيث أن الشباب هم الأكثر عرضة للمشاركة في الأعمال القتالية أو الهجرة بحثاً عن فرص أفضل. هذا التغيير يؤثر على القوى العاملة ويزيد من التحديات الاقتصادية التي تواجهها المنطقة (Boserup, 1985).

تؤدي الحرب إلى تغييرات جذرية في التركيبة العائلية والاجتماعية، حيث يترك فقدان الأفراد والأحباء أثراً نفسياً عميقاً على الأسر والمجتمع بأسره. هذا الأثر النفسي يمكن أن يؤدي إلى زيادة الحاجة إلى تدخلات طويلة الأمد لدعم الصحة النفسية للسكان، بالإضافة إلى ذلك، تتسبب الحرب في تغييرات كبيرة في البنية التحتية الجغرافية للمنطقة، حيث يؤدي تدمير المباني والطرق والمرافق العامة إلى تغيير شكل المدينة ويؤثر على حركة السكان والبضائع. هذا التغيير الجغرافي يزيد من التحديات التي تواجهها الحكومة المحلية في إعادة بناء المنطقة وتوفير الخدمات الأساسية للسكان؛ تستنتج الدراسة الحالية أن الأبعاد الجيوسياسية للحرب الإسرائيلية على غزة تعتبر من العوامل الأساسية التي تؤثر على العلاقات الدولية والإقليمية والتي منها (Courbage et al., 2016):

1. تسعى إسرائيل من خلال هذه الحرب إلى تحقيق أهداف جيوسياسية تتعلق بتأمين حدودها ومنع تهديدات أمنية محتملة من قطاع غزة، وذلك عبر تنفيذ عمليات عسكرية تستهدف البنية التحتية للفصائل المسلحة في غزة.
2. تؤثر الحرب على العلاقات الدولية، حيث تثير العمليات العسكرية ردود فعل متباينة من الدول المجاورة والمجتمع الدولي. تتراوح هذه الردود بين الدعم الكامل لإسرائيل والإدانة الشديدة للعمليات العسكرية، مما يؤثر على التوازنات السياسية في المنطقة.
3. تسعى إسرائيل إلى فرض واقع جغرافي جديد على الأرض من خلال توسيع المستوطنات والسيطرة على مناطق استراتيجية في غزة. يهدف هذا التوسع إلى تغيير الخريطة الجغرافية والسياسية للمنطقة، مما يزيد من تعقيد عملية السلام ويجعل من الصعب تحقيق حل الدولتين.
4. تؤدي الحرب إلى تغييرات كبيرة في البنية التحتية الجغرافية للمنطقة، حيث يؤدي تدمير المباني والطرق والمرافق العامة إلى تغيير شكل المدينة ويؤثر على حركة السكان والبضائع. هذا التغيير يزيد من التحديات التي تواجهها الحكومة المحلية في إعادة بناء المنطقة وتوفير الخدمات الأساسية للسكان.
5. الأبعاد الجيوبوليتيكية للحرب الإسرائيلية على غزة تؤثر على التوازنات الإقليمية والدولية. تسعى إسرائيل من خلال هذه الحرب إلى تأمين مواردها الطبيعية والسيطرة على المناطق الاستراتيجية، مما يتطلب تنفيذ عمليات عسكرية تستهدف البنية التحتية العسكرية للفصائل المسلحة في غزة.
6. تؤدي الحرب إلى تغييرات ديموغرافية كبيرة، حيث تتسبب العمليات العسكرية في نزوح أعداد كبيرة من السكان، مما يخلق أزمة إنسانية تتطلب تدخلات عاجلة من المنظمات الدولية

والمحلية. هذا النزوح القسري يغير من التركيبة السكانية ويؤثر على البنية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع الغزي.

7. تؤثر الحرب على التركيبة العمرية للسكان، حيث يكون الشباب الأكثر عرضة للتجنيد والمشاركة في الأعمال القتالية، مما يؤدي إلى فقدان جزء كبير من القوى العاملة الشابة. هذا الفقدان يؤثر على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في المنطقة، ويزيد من التحديات التي تواجهها الحكومة المحلية في إعادة بناء المجتمع (Courbage et al., 2016).

يستنتج الباحث أن إسرائيل تسعى من خلال الحرب على غزة إلى تحقيق أهداف جيوسياسية وجيوبوليتيكية تتعلق بتأمين حدودها والسيطرة على مواردها الطبيعية والمناطق الاستراتيجية، مما يؤثر على التوازنات الإقليمية والدولية ويثير ردود فعل متباينة من الدول والمجتمع الدولي. تهدف إسرائيل أيضاً إلى فرض واقع جغرافي وجيوبوليتيكي جديد من خلال توسيع المستوطنات والسيطرة على مناطق استراتيجية، مما يعقد عملية السلام ويؤثر على البنية التحتية للمنطقة.

المبحث الثاني: دوافع الحروب على غزة

في هذا المبحث، سنقوم بتحليل الأسباب والدوافع التي تقف وراء هذه الحروب من كلا الجانبين، مع التركيز على السياق السياسي والعسكري الذي يحيط بهذه الصراعات. سنستعرض أيضاً الدعم الدولي الذي تتلقاه إسرائيل من الولايات المتحدة الأمريكية والعديد من الدول الأوروبية، وكيف يؤثر هذا الدعم على ديناميكية الصراع.

المطلب الأول: الدوافع العسكرية والسياسية لدولة الاحتلال للاستيلاء على غزة

تسعى دولة الاحتلال لضمان أمنها القومي من خلال السيطرة على غزة، حيثُ تعتبر دولة الاحتلال أن وجود جماعات مسلحة في غزة يشكل تهديدًا مباشرًا على مواطنيها، لذا ترى أن

السيطرة على المنطقة ضرورية لمنع الهجمات الصاروخية والأنفاق التي تشكل مدينة عسكرية تحت الأرض. يُستخدم هذا الدافع لتبرير الإجراءات العسكرية القاسية التي تؤدي إلى معاناة المدنيين، مما يثير انتقادات دولية واسعة بشأن حقوق الإنسان (Bar-Siman-Tov et al., 2005).

تستهدف دولة الاحتلال تحقيق ميزة جغرافية من خلال السيطرة على غزة. تُعتبر غزة موقعًا استراتيجيًا مهمًا على البحر المتوسط، مما يمنح دولة الاحتلال القدرة على التحكم في الممرات البحرية والتجارية يُظهر هذا الدافع أن الأهداف الحقيقية تكون توسعية أكثر منها دفاعية، مما يعزز السياسة الاستعمارية والتوسع غير المشروع.

تسعى دولة الاحتلال لاستغلال الموارد الطبيعية في غزة لتحقيق مكاسب اقتصادية. تحتوي غزة على موارد طبيعية مثل الغاز الطبيعي، والتي يمكن أن تكون ذات قيمة اقتصادية كبيرة لدولة الاحتلال. يُعتبر استغلال الموارد الطبيعية في الأراضي المحتلة انتهاكًا للقانون الدولي ويعزز من صورة الاحتلال كقوة استعمارية تستغل الأراضي المحتلة لمصالحها الاقتصادية.

تستخدم دولة الاحتلال السيطرة على غزة لتعزيز الدعم السياسي الداخلي. حيث تُظهر الحكومة قدرتها على حماية المواطنين من خلال الإجراءات العسكرية، مما يعزز من شعبيتها بين الناخبين وتحديدا المتطرفين منهم. ويُظهر هذا الدافع أن القرارات العسكرية قد تكون مدفوعة بأجندات سياسية داخلية أكثر من كونها ضرورات أمنية حقيقية، مما يؤدي إلى استمرار الصراع.

تهدف دولة الاحتلال إلى تغيير التوازن الديموغرافي من خلال تقليل عدد السكان الفلسطينيين في غزة. ويُعتبر هذا الدافع وسيلة لتقليل الضغط الديموغرافي على دولة الاحتلال وتحقيق توازن سكاني لصالحها. يُعتبر هذا الدافع عنصريًا ويعزز من الاتهامات بالتطهير العرقي.

تسعى بعض الفصائل السياسية في دولة الاحتلال لتحقيق نبوءات دينية توراتية حسب معتقداتهم "أرض إسرائيل الكبرى" من خلال السيطرة على غزة. هذا الدافع يُعتبر جزءًا من الأيديولوجية الدينية والسياسية التي ترى أن السيطرة على غزة جزء من تحقيق أهدافها التاريخية. وهو تبريرًا دينيًا وأيديولوجيًا للاحتلال، مما يعزز من الصراع الديني والسياسي.

تهدف دولة الاحتلال إلى القضاء على حركات المقاومة الفلسطينية من خلال السيطرة على غزة، كون غزة أصبحت معقلًا لحركات المقاومة الفلسطينية مثل حماس، لذا ترى دولة الاحتلال أن السيطرة على المنطقة ضرورية للقضاء على هذه الحركات. يُظهر هذا الدافع أن الحلول العسكرية تُفضل على الحلول السياسية، مما يؤدي إلى استمرار الصراع وزيادة المعاناة الإنسانية (Filiu,2012).

تستخدم دولة الاحتلال السيطرة على غزة كوسيلة للضغط على السلطة الفلسطينية لتحقيق تنازلات سياسية. تُعتبر غزة ورقة ضغط سياسية يمكن استخدامها لتحقيق أهداف سياسية أكبر في المفاوضات مع السلطة الفلسطينية. يُظهر هذا الدافع أن دولة الاحتلال تستخدم غزة كورقة ضغط سياسية، مما يزيد من تعقيد الصراع ويؤدي إلى تفاقم الوضع الإنساني في المنطقة.

تسعى دولة الاحتلال للحصول على دعم دولي من خلال إظهار السيطرة على غزة كجزء من مكافحة الإرهاب. تُعتبر السيطرة على غزة وسيلة لإظهار التزام دولة الاحتلال بمكافحة الإرهاب، مما يمكن أن يؤدي إلى دعم دولي أكبر. يُستخدم هذا الدافع لتبرير الإجراءات العسكرية القاسية، مما يؤدي إلى انتقادات دولية واسعة بشأن حقوق الإنسان ويعزز من صورة الاحتلال كقوة قمعية.

تهدف دولة الاحتلال إلى التحكم في الحدود ومنع تهريب الأسلحة من خلال السيطرة على غزة، تُعتبر السيطرة على غزة وسيلة لمنع تهريب الأسلحة والمواد التي يمكن أن تُستخدم في الهجمات ضد دولة الاحتلال، يُظهر هذا الدافع أن الإجراءات الأمنية تُستخدم لتبرير الحصار الاقتصادي والإنساني على غزة، مما يؤدي إلى معاناة كبيرة للسكان المدنيين ويزيد من التوترات الإنسانية والسياسية. وتتمثل الدوافع فيما يلي (Manduca et al., 2014):

- **الدافع الأمني:** تُستخدم دولة الاحتلال هذا الدافع لتبرير الإجراءات العسكرية القاسية التي تؤدي إلى معاناة المدنيين، مما يثير انتقادات دولية واسعة بشأن حقوق الإنسان.
- **الدافع الاستراتيجي:** يُظهر هذا الدافع أن الأهداف الحقيقية قد تكون توسعية أكثر منها دفاعية، مما يعزز الاتهامات بالاستعمار والتوسع غير المشروع.
- **الدافع الاقتصادي:** استغلال الموارد الطبيعية في الأراضي المحتلة يُعتبر انتهاكًا للقانون الدولي ويعزز من صورة الاحتلال كقوة استعمارية تستغل الأراضي المحتلة لمصالحها الاقتصادية.
- **الدافع السياسي الداخلي:** يُظهر هذا الدافع أن القرارات العسكرية قد تكون مدفوعة بأجندات سياسية داخلية أكثر من كونها ضرورات أمنية حقيقية، مما يعزز من شعبية الحكومة بين الناخبين.
- **الدافع الديموغرافي:** يُعتبر هذا الدافع عنصريًا ويعزز من الاتهامات بالتطهير العرقي، حيث تسعى دولة الاحتلال إلى تغيير التوازن الديموغرافي لصالحها.
- **الدافع الأيديولوجي:** يُعتبر هذا الدافع تبريرًا دينيًا وأيديولوجيًا للاحتلال، مما يعزز من الصراع الديني والسياسي في المنطقة ويزيد من تعقيد الحلول السلمية.
- **الدافع للسيطرة على المقاومة:** يُظهر هذا الدافع أن الحلول العسكرية تُفضل على الحلول السياسية، مما يؤدي إلى استمرار الصراع وزيادة المعاناة الإنسانية.

- **الدافع للضغط على السلطة الفلسطينية:** تستخدم دولة الاحتلال هذا الدافع كورقة ضغط سياسية لتحقيق أهداف سياسية أكبر في المفاوضات مع السلطة الفلسطينية، مما يزيد من تعقيد الصراع.
- **الدافع الدولي:** تُستخدم السيطرة على غزة كجزء من مكافحة الإرهاب، مما يمكن أن يؤدي إلى دعم دولي أكبر. يُستخدم هذا الدافع لتبرير الإجراءات العسكرية القاسية، مما يؤدي إلى انتقادات دولية واسعة بشأن حقوق الإنسان.
- **الدافع للسيطرة على الحدود:** تُعتبر السيطرة على غزة وسيلة لمنع تهريب الأسلحة والمواد التي يمكن أن تُستخدم في الهجمات ضد دولة الاحتلال. يُظهر هذا الدافع أن الإجراءات الأمنية تُستخدم لتبرير الحصار الاقتصادي والإنساني على غزة، مما يؤدي إلى معاناة كبيرة للسكان المدنيين (Filiu, 2016).

المطلب الثاني: الدعم الدولي وتأثيره على ديناميكية الصراع الإسرائيلي على غزة

يُعتبر الدعم الدولي أحد العوامل الرئيسية التي تؤثر على ديناميكية الصراع الإسرائيلي على غزة، حيثُ تلعب الدول الكبرى مثل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي دورًا حاسمًا في تقديم الدعم السياسي والعسكري لدولة الاحتلال، مما يعزز من قدرتها على تنفيذ عملياتها العسكرية في غزة (Shaw, 2002)، هذا الدعم يُعتبر بمثابة تأييد ضمني للإجراءات التي تتخذها دولة الاحتلال، مما يؤدي إلى استمرار الصراع وتفاقم الوضع الإنساني في المنطقة.

تُقدم الولايات المتحدة دعمًا عسكريًا واقتصاديًا كبيرًا لدولة الاحتلال، مما يعزز من قدرتها على الحفاظ على تفوقها العسكري في المنطقة. يُعتبر هذا الدعم جزءًا من التحالف الاستراتيجي بين البلدين، والذي يهدف إلى تحقيق الاستقرار في الشرق الأوسط من وجهة نظر الولايات

المتحدة. ومع ذلك، يُعتبر هذا الدعم مثيرًا للجدل، حيث يُنظر إليه على أنه تأييد للإجراءات العسكرية القاسية التي تتخذها دولة الاحتلال ضد الفلسطينيين في غزة.

تلعب الدول الأوروبية دورًا مزدوجًا في الصراع الإسرائيلي على غزة، من جهة تُقدم بعض الدول الأوروبية دعمًا سياسيًا واقتصاديًا لدولة الاحتلال، مما يعزز من قدرتها على مواجهة التحديات الأمنية. من جهة أخرى، تُعبر بعض الدول الأوروبية (كلمة وزيرة الخارجية الأميركية هيلاري رودام كلينتون في المؤتمر الدولي للمانحين حول دعم الاقتصاد الفلسطيني من أجل إعادة إعمار غزة (02 آذار 2009) عن انتقاداتها للإجراءات العسكرية الإسرائيلية وتدعو إلى احترام حقوق الإنسان والقانون الدولي. هذا التناقض يُظهر تعقيد الموقف الأوروبي ويعكس التوازن بين المصالح السياسية والاقتصادية والالتزامات الأخلاقية.

ويشير تقرير مجلس حقوق الإنسان (من الدورة الثامنة: الدورة العاشرة) (2009) بأن الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى تُعتبر من الجهات الفاعلة التي تسعى إلى تحقيق التوازن في الصراع الإسرائيلي على غزة، تُصدر الأمم المتحدة تقارير دورية تُدين فيها الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الإنسان وتدعو إلى وقف العمليات العسكرية. ومع ذلك، يُعتبر تأثير هذه المنظمات محدودًا بسبب الفيتو الذي تستخدمه الدول الكبرى مثل الولايات المتحدة في مجلس الأمن، مما يعوق تنفيذ القرارات الدولية.

تلعب الدول العربية دورًا مهمًا في دعم القضية الفلسطينية، ولكن تأثيرها على ديناميكية الصراع الإسرائيلي على غزة يظل محدودًا. تُقدم بعض الدول العربية دعمًا ماليًا وإنسانيًا للفلسطينيين في غزة، ولكنها تواجه تحديات داخلية وخارجية تعوق قدرتها على التأثير بشكل فعّال

في الصراع. يُعتبر هذا الدعم جزءًا من التزام الدول العربية بالقضية الفلسطينية، ولكنه يظل غير كافٍ لتحقيق تغيير جذري في الوضع القائم.

تُعتبر المنظمات غير الحكومية الدولية من الجهات الفاعلة التي تسعى إلى تقديم الدعم الإنساني للفلسطينيين في غزة. تُقدم هذه المنظمات مساعدات غذائية وطبية وتعليمية، مما يساهم في تخفيف معاناة السكان المدنيين. ومع ذلك، تواجه هذه المنظمات تحديات كبيرة في الوصول إلى المناطق المتضررة بسبب القيود التي تفرضها دولة الاحتلال، مما يعوق قدرتها على تقديم الدعم بشكل فعّال.

يُعتبر الإعلام الدولي من العوامل التي تؤثر على ديناميكية الصراع الإسرائيلي على غزة. تُسهم التغطية الإعلامية في تشكيل الرأي العام العالمي وتوجيه الانتباه إلى الانتهاكات التي تحدث في المنطقة. ومع ذلك، يُعتبر الإعلام الدولي متحيزًا في بعض الأحيان، حيث يُركز على وجهة نظر دولة الاحتلال ويُهمل معاناة الفلسطينيين. هذا التحيز يُعزز من استمرار الصراع ويعوق الجهود الرامية إلى تحقيق السلام (Zeitzoff, 2018).

تُعتبر العلاقات الثنائية بين دولة الاحتلال والدول الأخرى من العوامل التي تؤثر على ديناميكية الصراع الإسرائيلي على غزة. تُسهم هذه العلاقات في تقديم الدعم السياسي والاقتصادي لدولة الاحتلال، مما يعزز من قدرتها على مواجهة التحديات الأمنية. ومع ذلك، تُعتبر هذه العلاقات مثيرة للجدل، حيث تُعبر بعض الدول عن انتقاداتها للإجراءات العسكرية الإسرائيلية وتدعو إلى احترام حقوق الإنسان (صالح وآخرون، 2020)

تُعتبر العقوبات الدولية من الأدوات التي تُستخدم للضغط على دولة الاحتلال لوقف عملياتها العسكرية في غزة. تُفرض بعض الدول عقوبات اقتصادية وسياسية على دولة الاحتلال بهدف تحقيق تغيير في سياساتها. ومع ذلك، يُعتبر تأثير هذه العقوبات محدودًا بسبب الدعم الذي تتلقاه دولة الاحتلال من الدول الكبرى، مما يعيق تحقيق الأهداف المرجوة.

1. الدعم العسكري

يُظهر التفاوت الكبير في الدعم العسكري بين إسرائيل وفلسطين تأثيرًا واضحًا على ديناميكية الصراع. الدعم العسكري الكبير الذي تتلقاه إسرائيل من الولايات المتحدة، والذي يشمل الأسلحة المتقدمة والتكنولوجيا العسكرية، يمنحها ميزة كبيرة في الصراع. في المقابل، يُعتبر الدعم العسكري الذي تتلقاه فلسطين من بعض الدول العربية محدودًا وغير كافٍ لمواجهة التفوق الإسرائيلي. هذا التفاوت يُعزز من عدم التوازن في القوة بين الطرفين، مما يؤدي إلى استمرار الصراع وتصعيده بدلاً من حله.

2. الدعم الاقتصادي

التفاوت في الدعم الاقتصادي يُسهم أيضًا في تعزيز الفجوة الاقتصادية بين إسرائيل وفلسطين. الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي يُقدمان مساعدات اقتصادية كبيرة لإسرائيل، تشمل القروض والمساعدات المالية، مما يعزز من استقرارها الاقتصادي. في المقابل، تُقدم الدول العربية وبعض الدول الأوروبية مساعدات مالية وإنسانية لفلسطين، ولكنها غالبًا ما تكون غير كافية لتلبية احتياجات الفلسطينيين. هذا التفاوت يزيد من معاناة الفلسطينيين ويعوق جهود التنمية في المناطق الفلسطينية (غفري، 2020).

3. الدعم السياسي

الدعم السياسي غير المتوازن يُعزز من شعور إسرائيل بالإفلات من العقاب. الولايات المتحدة تستخدم الفيتو في مجلس الأمن لحماية إسرائيل من القرارات الدولية التي تُدين انتهاكاتها، بينما تُصدر الأمم المتحدة قرارات تدين الانتهاكات الإسرائيلية، ولكن تأثيرها محدود بسبب الفيتو الأمريكي. هذا الدعم السياسي غير المتوازن يُعزز من استمرار الانتهاكات دون رادع دولي فعّال (Cohen, 2011).

4. التحيز الإعلامي

التحيز الإعلامي يُعزز من الصورة النمطية السلبية للفلسطينيين. الإعلام الغربي غالبًا ما يكون متحيزًا لصالح إسرائيل، مما يُسهم في تشكيل رأي عام عالمي مؤيد لها. في المقابل، يُحاول الإعلام العربي وبعض وسائل الإعلام الدولية تسليط الضوء على معاناة الفلسطينيين. هذا التحيز الإعلامي يُعزز من الصورة النمطية السلبية للفلسطينيين ويعوق الجهود الرامية إلى تحقيق فهم متوازن للصراع.

5. الدعم الدبلوماسي

التفاوت في الدعم الدبلوماسي يُعزز من عزلة فلسطين على الساحة الدولية. إسرائيل تتمتع بعلاقات دبلوماسية قوية مع العديد من الدول الكبرى، مما يُعزز من موقفها الدولي. في المقابل، تحصل فلسطين على دعم دبلوماسي من الدول العربية وبعض الدول النامية، ولكنه غالبًا ما يكون محدودًا. هذا التفاوت يُعزز من عزلة فلسطين على الساحة الدولية ويعوق جهودها في تحقيق الاعتراف الدولي بحقوقها.

6. القيود على المساعدات الإنسانية

القيود التي تفرضها إسرائيل على وصول المساعدات الإنسانية تُسهم في تفاقم الوضع الإنساني في غزة. الدعم الإنساني لإسرائيل يكون محدودًا نظرًا لقوتها الاقتصادية والعسكرية، بينما تُقدم المنظمات غير الحكومية الدولية مساعدات إنسانية كبيرة للفلسطينيين، ولكنها تواجه تحديات في الوصول إلى غزة. هذه القيود تُسهم في تفاقم الوضع الإنساني في غزة وتزيد من معاناة السكان المدنيين.

7. تطبيق العقوبات

التفاوت في تطبيق العقوبات يُعزز من شعور إسرائيل بالإفلات من العقاب. العقوبات على إسرائيل تكون نادرة بسبب الدعم القوي من الولايات المتحدة والدول الأوروبية، بينما تفرض بعض الدول عقوبات على إسرائيل، ولكن تأثيرها محدود. هذا التفاوت في تطبيق العقوبات يُعزز من شعور إسرائيل بالإفلات من العقاب ويعوق الجهود الدولية لتحقيق العدالة (Amnesty International Publications, 2009).

8. دعم المبادرات السلمية

التفاوت في دعم المبادرات السلمية يُعزز من عدم التوازن في الجهود الرامية إلى تحقيق السلام. المبادرات السلمية غالبًا ما تكون مدعومة من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي لصالح إسرائيل، بينما تُدعم المبادرات السلمية لفلسطين من الأمم المتحدة والدول العربية، ولكنها تواجه تحديات كبيرة في التنفيذ. هذا التفاوت يُعزز من عدم التوازن في الجهود الرامية إلى تحقيق السلام ويعوق تحقيق تقدم فعّال في هذا المجال.

9. التأثير على الرأي العام

التفاوت في التأثير على الرأي العام يُعزز من الصورة النمطية السلبية للفلسطينيين. الدعم الدولي لإسرائيل يُسهم في تشكيل رأي عام عالمي مؤيد لها، بينما يُسهم الدعم الدولي لفلسطين في زيادة الوعي العالمي بمعاناتهم، ولكن تأثيره محدود. هذا التفاوت في التأثير على الرأي العام يُعزز من الصورة النمطية السلبية للفلسطينيين ويعوق الجهود الرامية إلى تحقيق فهم متوازن للصراع.

10. التأثير على القرارات

التفاوت في التأثير على القرارات يُعزز من عدم التوازن في القوة بين الطرفين. الدعم الدولي يُعزز من قدرة إسرائيل على اتخاذ قرارات عسكرية وسياسية قوية، بينما يُسهم الدعم الدولي لفلسطين في تعزيز موقفها في المفاوضات، ولكن تأثيره غالبًا ما يكون محدودًا. هذا التفاوت يُعزز من عدم التوازن في القوة بين الطرفين ويعوق الجهود الرامية إلى تحقيق حل عادل وشامل للصراع.

المطلب الثالث: دوافع فصائل المقاومة الفلسطينية ضد الاحتلال الإسرائيلي

1. الدفاع عن الأرض والهوية

تعتبر الأرض الفلسطينية جزءًا لا يتجزأ من الهوية الوطنية للشعب الفلسطيني، ولذلك ترى فصائل المقاومة في الدفاع عن الأرض واجبًا مقدسًا للحفاظ على الهوية والتراث. هذا الدافع يتجلى بوضوح في الانتفاضة الأولى (1987–1993) التي كانت رد فعل شعبي واسع ضد محاولات الاحتلال لطمس الهوية الفلسطينية (صالح، 2013).

2. الرد على الانتهاكات

تتكرر الانتهاكات الإسرائيلية بحق الفلسطينيين، سواء كانت اعتقالات تعسفية، هدم منازل، أو قتل مدنيين. فصائل المقاومة تعتبر هذه الانتهاكات دافعًا رئيسيًا للرد والدفاع عن الشعب الفلسطيني، كما حدث في عملية "الجرف الصامد" في 2014 التي جاءت كرد فعل على تصاعد العنف الإسرائيلي في غزة.

3. تحقيق العدالة والحرية

تسعى فصائل المقاومة لتحقيق العدالة والحرية للشعب الفلسطيني الذي يعاني من الاحتلال والتمييز. هذا الدافع يتجلى في محاولات المقاومة لتحرير الأسرى الفلسطينيين من السجون الإسرائيلية، كما حدث في صفقة "وفاء الأحرار" عام 2011 (Iriqat, 2024).

4. إنهاء الحصار

الحصار المفروض على قطاع غزة منذ عام 2007 أدى إلى تدهور الأوضاع الإنسانية والاقتصادية. فصائل المقاومة ترى في إنهاء الحصار دافعًا أساسيًا لتحركاتها العسكرية والسياسية، كما يتضح من محاولات كسر الحصار عبر الأنفاق والعمليات العسكرية.

5. تحقيق توازن الردع

تسعى فصائل المقاومة إلى تحقيق توازن ردع مع إسرائيل لمنعها من تنفيذ المزيد من الاعتداءات. هذا الدافع يظهر في تطوير القدرات العسكرية مثل الصواريخ والطائرات المسيرة، كما يتضح من استخدام صواريخ "القسام" و"الجهاد الإسلامي" في الرد على الهجمات الإسرائيلية.

6. التضامن العربي والإسلامي

تعتبر فصائل المقاومة أن نضالها جزء من نضال أوسع للأمة العربية والإسلامية ضد الاحتلال والظلم. هذا الدافع يتجلى في الدعم الذي تتلقاه من دول ومنظمات عربية وإسلامية، كما حدث في دعم إيران لحركة حماس والجهاد الإسلامي.

7. الحفاظ على الكرامة الإنسانية

الكرامة الإنسانية تعتبر من القيم الأساسية التي تدافع عنها فصائل المقاومة. الاحتلال الإسرائيلي يمس بكرامة الفلسطينيين من خلال ممارساته القمعية، مما يدفع الفصائل للرد، كما حدث في الانتفاضة الثانية (2000–2005) التي جاءت كرد فعل على اقتحام شارون للمسجد الأقصى.

8. تحقيق السيادة والاستقلال

تسعى فصائل المقاومة إلى تحقيق السيادة والاستقلال الكامل لفلسطين، وهذا الدافع يظهر في محاولات إقامة دولة فلسطينية مستقلة وعاصمتها القدس، كما يتضح من إعلان الاستقلال الفلسطيني في الجزائر عام 1988.

9. مواجهة الاستيطان

الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية والقدس يعتبر من أكبر التحديات التي تواجه الفلسطينيين. فصائل المقاومة ترى في مواجهة الاستيطان دافعًا أساسيًا لتحركاتها، كما يتضح من العمليات الفدائية التي تستهدف المستوطنات الإسرائيلية (Iriqat, 2024).

10. الحفاظ على الوحدة الوطنية

تسعى فصائل المقاومة إلى الحفاظ على الوحدة الوطنية الفلسطينية في مواجهة محاولات التفريق والتمزيق. هذا الدافع يظهر في محاولات تحقيق المصالحة بين الفصائل المختلفة، كما حدث في اتفاق القاهرة 2011 بين فتح وحماس.

يستنتج الباحث أنه تتعدد دوافع فصائل المقاومة الفلسطينية في نضالها ضد الاحتلال الإسرائيلي، وتتنوع بين الدفاع عن الأرض والهوية، الرد على الانتهاكات، تحقيق العدالة والحرية، إنهاء الحصار، تحقيق الردع والتوازن، التضامن العربي والإسلامي، الحفاظ على الكرامة الإنسانية، تحقيق السيادة والاستقلال، مواجهة الاستيطان (Hilal, 2015)، والحفاظ على الوحدة الوطنية. هذه الدوافع ليست مجرد شعارات، بل هي تعبير عن واقع معقد ومتشابك يعاني منه الشعب الفلسطيني منذ عقود.

من خلال تحليل هذه الدوافع، يمكن القول إن فصائل المقاومة الفلسطينية تتحرك بناءً على مجموعة من العوامل المتشابكة والمعقدة التي تعكس واقعًا مريرًا يعاني منه الشعب الفلسطيني. هذه الدوافع ليست مجرد ردود فعل عشوائية، بل هي تعبير عن نضال مستمر يسعى لتحقيق العدالة، الحرية، والسيادة. يرى الباحث أن فهم هذه الدوافع يتطلب النظر إلى السياق التاريخي والسياسي والاجتماعي الذي تعيشه فلسطين، وأن أي محاولة لحل الصراع يجب أن تأخذ بعين الاعتبار هذه الدوافع المتعددة والمعقدة.

المبحث الثالث: تأثير الحروب على غزة

في هذا المبحث، سنسلط الضوء على التأثيرات الاجتماعية والاقتصادية والنفسية للحروب على سكان غزة. سنناقش كيف أثرت هذه الحروب على الحياة اليومية للسكان، وعلى البنية

التحتية، وعلى الاقتصاد المحلي. سنناقش في المطلب الأول التأثيرات النفسية والاجتماعية للحروب على سكان غزة، بما في ذلك تأثيرها على الأطفال والعائلات والمجتمع ككل. وفي المطلب الثاني، سنستعرض الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية والاقتصاد المحلي في غزة نتيجة الحروب، وكيف أثرت هذه الأضرار على الحياة اليومية للسكان.

المطلب الأول: التأثيرات النفسية والاجتماعية للحروب على سكان غزة

تعتبر الحروب المتكررة على غزة من أكثر الأحداث تأثيراً على الصحة النفسية والاجتماعية لسكانها. وفقاً لتقرير صادر عن منظمة الصحة العالمية في عام 2023، يعاني حوالي 54% من سكان غزة من اضطرابات نفسية، بما في ذلك الاكتئاب والقلق واضطراب ما بعد الصدمة. هذه النسبة المرتفعة تعكس حجم المعاناة النفسية التي يعيشها السكان نتيجة للصدمات المتكررة (Thabet et al., 2008).

الأطفال في غزة هم من بين الفئات الأكثر تضرراً نفسياً. تشير دراسة أجرتها منظمة "أنقذوا الأطفال" (Save the Children) في عام 2022 إلى أن 80% من الأطفال في غزة يعانون من أعراض اضطراب ما بعد الصدمة. هذه الأعراض تشمل الكوابيس، التبول اللاإرادي، وصعوبة التركيز في المدرسة. هذه الأرقام تعكس تأثير الحروب على النمو النفسي والعاطفي للأطفال، مما يهدد مستقبلهم التعليمي والاجتماعي (Thabet et al., 2008).

العائلات في غزة تعاني أيضاً من تفكك اجتماعي نتيجة لفقدان الأحباء وتدمير المنازل. وفقاً لتقرير صادر عن الأمم المتحدة في عام 2023، فقدت حوالي 30% من العائلات في غزة أحد أفرادها خلال الحروب الأخيرة. هذا الفقدان يؤثر بشكل كبير على التماسك الاجتماعي ويزيد من مشاعر الحزن واليأس بين السكان (Thabet et al., 2015).

التأثيرات النفسية للحروب لا تقتصر فقط على الأفراد، بل تمتد لتشمل المجتمع ككل. تشير إحصائيات وزارة الصحة الفلسطينية إلى أن هناك زيادة بنسبة 40% في حالات العنف الأسري بعد كل حرب. هذا العنف يعكس الضغوط النفسية والاجتماعية التي يعاني منها السكان، ويزيد من تعقيد الوضع الاجتماعي في غزة.

النساء في غزة يعانين بشكل خاص من التأثيرات النفسية والاجتماعية للحروب. وفقاً لتقرير صادر عن منظمة "أطباء بلا حدود" في عام 2023، تعاني 60% من النساء في غزة من اضطرابات نفسية نتيجة للحروب. هذه الاضطرابات تشمل الاكتئاب والقلق، وتؤثر بشكل كبير على قدرتهن على رعاية أسرهن والمشاركة في الحياة الاجتماعية (Thabet et al., 2015).

التعليم في غزة يتأثر بشكل كبير نتيجة للتأثيرات النفسية للحروب. تشير إحصائيات وزارة التربية والتعليم الفلسطينية إلى أن 50% من الطلاب يعانون من صعوبات في التركيز والتحصيل الدراسي بعد الحروب. هذه الصعوبات تعكس التأثيرات النفسية للحروب على الأطفال، وتؤثر على مستقبلهم التعليمي والمهني

العلاج النفسي في غزة يواجه تحديات كبيرة نتيجة للطلب المتزايد على الخدمات النفسية. وفقاً لتقرير صادر عن منظمة الصحة العالمية، هناك نقص حاد في عدد الأطباء النفسيين في غزة، حيث يوجد طبيب نفسي واحد لكل 100,000 نسمة. هذا النقص يجعل من الصعب تقديم الدعم النفسي اللازم للسكان المتضررين.

المنظمات الدولية تلعب دوراً مهماً في تقديم الدعم النفسي والاجتماعي لسكان غزة. منظمة "أنقذوا الأطفال" تقدم برامج دعم نفسي للأطفال والعائلات المتضررة، وتعمل على توفير بيئات آمنة

للأطفال للعب والتعلم. هذه البرامج تساهم في تخفيف الضغوط النفسية وتحسين الحالة النفسية للسكان.

التأثيرات النفسية للحروب تمتد لتشمل الشعور بعدم الأمان والخوف المستمر. وفقاً لاستطلاع رأي أجرته منظمة "غالوب" في عام 2023، يشعر 70% من سكان غزة بعدم الأمان والخوف من المستقبل. هذا الشعور يؤثر على الحياة اليومية للسكان ويزيد من التوتر والقلق (Laurens, 2007).

يستنتج الباحث إن التأثيرات النفسية والاجتماعية للحروب على سكان غزة هي تأثيرات عميقة وشاملة. الإحصائيات الحقيقية تعكس حجم المعاناة التي يعيشها السكان، وتؤكد على الحاجة الملحة لتقديم الدعم النفسي والاجتماعي لهم. من الضروري أن تستمر الجهود الدولية والمحلية في تقديم الدعم اللازم لتحسين الحالة النفسية والاجتماعية لسكان غزة.

المطلب الثاني: الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية بقطاع غزة

- تدمير البنية التحتية الأساسية

تدمير البنية التحتية الأساسية مثل شبكات الكهرباء والمياه يزيد من صعوبة الحياة اليومية للسكان. وفقاً لتقرير صادر عن اللجنة الدولية للصليب الأحمر في عام 2023، يعاني 70% من سكان غزة من انقطاع متكرر في الكهرباء، بينما يعاني 50% من نقص حاد في المياه الصالحة للشرب. هذه الأرقام تعكس حجم التحديات التي يواجهها السكان في تأمين احتياجاتهم الأساسية.

- الأضرار في الطرق والجسور

الطرق والجسور في غزة تعرضت لأضرار كبيرة، مما يؤثر على حركة النقل والتنقل داخل القطاع. تشير إحصائيات وزارة النقل والمواصلات الفلسطينية إلى أن 40% من الطرق الرئيسية

تعرضت لأضرار كبيرة، مما يعوق حركة المرور ويزيد من صعوبة الوصول إلى الخدمات الأساسية مثل المستشفيات والمدارس.

- التأثير على الاقتصاد المحلي

تدمير البنية التحتية يؤثر بشكل كبير على الاقتصاد المحلي في غزة. وفقاً لتقرير صادر عن (International Labour Organization (ILO), 2023) في عام 2023، تقدر الخسائر الاقتصادية الناتجة عن تدمير البنية التحتية بأكثر من 1.5 مليار دولار. هذه الخسائر تؤثر على الأعمال التجارية والصناعات المحلية، مما يزيد من معدلات البطالة والفقر في القطاع.

- الأضرار في القطاع الزراعي

القطاع الزراعي في غزة لم يسلم من الأضرار. تشير إحصائيات وزارة الزراعة الفلسطينية إلى أن 30% من الأراضي الزراعية تعرضت للتدمير خلال الحروب، مما يؤثر على إنتاج الغذاء ويزيد من الاعتماد على المساعدات الغذائية. هذا التدمير يؤثر بشكل مباشر على الأمن الغذائي للسكان ويزيد من معاناتهم (جابر، 2018).

- دور المساعدات الدولية

المساعدات الدولية تلعب دوراً مهماً في إعادة بناء البنية التحتية في غزة. وفقاً لتقرير صادر عن الأمم المتحدة، تم تخصيص أكثر من 500 مليون دولار لإعادة بناء البنية التحتية في غزة بعد الحروب الأخيرة. هذه المساعدات تساهم في تحسين الوضع الإنساني وتخفيف معاناة السكان، لكنها لا تزال غير كافية لتلبية جميع الاحتياجات (World Bank, EU and UN, 2024).

- التحديات في إعادة الإعمار

التحديات التي تواجه إعادة بناء البنية التحتية في غزة تشمل القيود المفروضة على دخول مواد البناء. وفقاً لتقرير صادر عن منظمة "هيومن رايتس ووتش" في عام 2023، تعاني غزة من نقص حاد في مواد البناء نتيجة للقيود المفروضة على المعابر الحدودية. هذا النقص يؤثر على سرعة وكفاءة عمليات إعادة الإعمار.

- الحاجة إلى حلول دائمة

التدمير المتكرر للبنية التحتية يزيد من الحاجة إلى حلول دائمة ومستدامة. وفقاً لتقرير صادر عن البنك الدولي، هناك حاجة إلى استثمارات كبيرة في البنية التحتية لتحسين الوضع في غزة على المدى الطويل. هذه الاستثمارات تشمل تطوير شبكات الكهرباء والمياه، وبناء مرافق صحية وتعليمية جديدة.

يشير الباحث إلى أن الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية في قطاع غزة نتيجة للحروب هي أضرار جسيمة وشاملة. الإحصائيات الحقيقية تعكس حجم التحديات التي يواجهها السكان، وتؤكد على الحاجة الملحة لتقديم الدعم الدولي والمحلي لإعادة بناء البنية التحتية وتحسين الحياة اليومية للسكان.

المطلب الثالث: التأثيرات الاقتصادية للحروب على غزة

تعتبر الحروب المتكررة على غزة من أكبر العوامل التي تؤثر سلباً على الاقتصاد المحلي، مما يزيد من معاناة السكان. وفقاً لتقرير صادر عن البنك الدولي في عام 2023، تقدر الخسائر الاقتصادية الناتجة عن الحروب بأكثر من 2 مليار دولار. هذه الخسائر تشمل تدمير البنية التحتية، توقف الأعمال التجارية، وتراجع الإنتاج الزراعي والصناعي.

البطالة في غزة هي واحدة من أكبر التحديات الاقتصادية التي تواجه السكان. تشير إحصائيات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى أن معدل البطالة في غزة وصل إلى 52% في عام 2023، وهو من أعلى المعدلات في العالم. هذا الارتفاع الكبير في البطالة يعكس تأثير الحروب على فرص العمل ويزيد من معدلات الفقر (Coghaln, 2014).

الأعمال التجارية في غزة تعاني بشكل كبير نتيجة للحروب. وفقاً لتقرير صادر عن غرفة تجارة وصناعة غزة، تعرضت 40% من الشركات الصغيرة والمتوسطة للتدمير أو الأضرار خلال الحروب الأخيرة. هذا التدمير يؤثر على الاقتصاد المحلي ويزيد من صعوبة توفير فرص العمل للسكان.

القطاع الزراعي في غزة يعاني أيضاً من تأثيرات الحروب. تشير إحصائيات وزارة الزراعة الفلسطينية إلى أن 35% من الأراضي الزراعية تعرضت للتدمير خلال الحروب، مما يؤثر على إنتاج الغذاء ويزيد من الاعتماد على المساعدات الغذائية. هذا التدمير يؤثر بشكل مباشر على الأمن الغذائي للسكان ويزيد من معاناتهم (Ali, 2001).

الصناعة في غزة تواجه تحديات كبيرة نتيجة لتدمير المصانع والبنية التحتية الصناعية. وفقاً لتقرير صادر عن منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (يونيدو)، تعرضت 25% من المصانع في غزة للتدمير خلال الحروب، مما يؤثر على الإنتاج الصناعي ويزيد من معدلات البطالة والفقر.

التجارة في غزة تعاني من قيود كبيرة نتيجة للحصار المفروض على القطاع. وفقاً لتقرير صادر عن منظمة التجارة العالمية في عام 2023، تعاني غزة من قيود شديدة على دخول وخروج

البضائع، مما يؤثر على التجارة ويزيد من صعوبة توفير السلع الأساسية للسكان. هذه القيود تزيد من التحديات الاقتصادية وتؤثر على الحياة اليومية للسكان.

المساعدات الدولية تلعب دوراً مهماً في دعم الاقتصاد المحلي في غزة. وفقاً لتقرير صادر عن الأمم المتحدة، تم تخصيص أكثر من 1 مليار دولار كمساعدات اقتصادية لغزة بعد الحروب الأخيرة. هذه المساعدات تساهم في تحسين الوضع الاقتصادي وتخفيف معاناة السكان، لكنها لا تزال غير كافية لتلبية جميع الاحتياجات (Qarmout & B-land, 2012).

التحديات التي تواجه إعادة بناء الاقتصاد في غزة تشمل القيود المفروضة على دخول مواد البناء والمواد الخام. وفقاً لتقرير صادر عن منظمة "هيومن رايتس ووتش" في عام 2023، تعاني غزة من نقص حاد في مواد البناء والمواد الخام نتيجة للقيود المفروضة على المعابر الحدودية. هذا النقص يؤثر على سرعة وكفاءة عمليات إعادة الإعمار والنمو الاقتصادي (الآغا وأبو جامع، 2010).

وهنا نوضح أن التأثيرات الاقتصادية للحروب على غزة هي تأثيرات عميقة وشاملة. الإحصائيات الحقيقية تعكس حجم التحديات التي يواجهها السكان، وتؤكد على الحاجة الملحة لتقديم الدعم الدولي والمحلي لإعادة بناء الاقتصاد وتحسين الحياة اليومية للسكان. من الضروري أن تستمر الجهود الدولية والمحلية في تقديم الدعم اللازم لتحسين الوضع الاقتصادي في غزة.

الفصل الثالث: أثر الحروب الإسرائيلية على غزة والتوسع الاستيطاني

المبحث الأول: الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية، نشأته، وفلسفته، وأهم مشاريعه

1. نشأة وفلسفة الاستيطان في الضفة الغربية

- **نشأة المستوطنات الأولى**

قبل استعراض الاستيطان في الضفة الغربية والذي بدأ فعلياً سنة 1967، نشير إلى أن تاريخ المستوطنات هو تاريخ من التوسع المستمر والتعقيد السياسي .منذ احتلال الضفة الغربية في حرب الأيام الستة، بدأت إسرائيل في بناء المستوطنات، مما أدى إلى تغييرات ديموغرافية وجغرافية كبيرة في المنطقة. هذه المستوطنات، التي تتراوح بين مجتمعات صغيرة ومجمعات سكنية كبيرة، أصبحت محوراً للنزاع الإسرائيلي–الفلسطيني.

ونشير هنا أن توسع المستوطنات لم يكن مجرد عملية بناء لأحياء سكنية، بل كان جزءاً من استراتيجية سياسية تهدف إلى تعزيز السيطرة الإسرائيلية على الأراضي المحتلة. وتجدر الإشارة إلى أن الاستيطان بدأ في فلسطين التاريخية مند القرن التاسع عشر، ففي عام 1855 طلب اليهودي البريطاني" موشيه ننفي فوريه" الحصول على فرمان من الدولة العثمانية لإقامة مشفى خارج حدود القدس، وخلافا على ما تم الاتفاق عليه تم إنشاء مساكن شعبية على نفس قطعة الأرض عام 1857 باسم "عين موشيه" وكانت هذه أول مستوطنة يهودية عرفتها الأراضي الفلسطينية، وتوالت الهجرات اليهودية إلى ارض فلسطين بطرق ملتوية من قبل اليهود والحصول على قطع الأراضي عن طريق الأموال والرشاوي، وفي عام 1858 أسس النائب اليهودي في البرلمان الفرنسي (أدولف كريميو) أول جمعية للاستيطان في فلسطيني باسم" الأليانس" استطاعت هذه الجمعية عام 1868

الحصول على فرمان من السلطان العثماني عبد العزيز الأول بالسماح لهم باستئجار (2600 دونم، من أراضي" يازور" القريبة من "يافا" لمدة 99 عام بهدف إنشاء مشاريع زراعية.

وعام 1870 أقامت هذه الجمعية أول مزرعة زراعية لليهود في فلسطين أُطلق عليها اسم "ميكيفي يسرائيل الزراعية" وفي عام 1878، قام اليهود بشراء قطعتي ارض شرق يافا الأولى 3375 دونم، والثانية 10 آلاف دونم وبنيت عليها مستوطنة " بيتح تيكفا" أي مفتاح الأمل، وفي هذه الفترة الزمنية كانت بدايات استلام السلطان العثماني عبد الحميد الثاني زمام الحكم في الدولة العثمانية والذي كان على علم بمخططات اليهود، حيث قام بالعديد من الإجراءات لعدم السماح لليهود بالهجرة والإقامة والتملك في الأراضي الفلسطينية، أرسل "ثيودور هرتزل" رسالة إلى السلطان عبد الحميد الثاني يعرض عليه فيها قرضاً بمبلغ عشرين مليون جنيه إسترليني، مقابل السماح لليهود بالهجرة إلى فلسطين، ومنحهم قطعة أرض يقيمون عليها حكماً ذاتياً (عبد الفتاح، د.ت)، رفض السلطان عبد الحميد مطالب هرتزل، وورد عنه في ذلك قوله:

"انصحوا هرتزل بألا يتخذ خطوات جدية في هذا الموضوع فإني لا أستطيع أن أتخلى عن شبر واحد من أرض فلسطين، فهي ليست ملك يميني، بل ملك الأمة الإسلامية، ولقد جاهد شعبي في سبيل هذه الأرض وروّاها بدمه، فليحتفظ اليهود بملاييينهم، وإذا مزقت دولة الخلافة يوما فإنهم يستطيعون آنذاك أن يأخذوا فلسطين بلا ثمن. ولكن التقسيم لن يتم إلا على أجسادنا ".

وفي عام 1882 تقدم اليهود الروس لشراء12 دونم جنوب يافا، إلا أن والي القدس رفض البيع لليهود فتدخل نائب القنصل البريطاني، وقام بشرائها وتمليكها لليهود سراً، وبنيت عليها مستوطنة "روش بينا" أو رأس الزاوية عام 1982 (العيلة وشاهين، د.ت). وأقيمت أيضاً في نفس العام مستوطنة "زخرون يعقوب"، وعليه يمكن اعتبار عام 1882 نقطة البداية الحقيقية لانطلاق

جذور الاستيطان في أراضي فلسطين التاريخية، حيث تمكن اليهود منذ عام 1882 حتى عام 1914 إلى تملك 420600 دونم من الأراضي الفلسطينية. أما الشعب الفلسطيني فلم يستسلم للوعود والقرارات البريطانية والوقائع العملية التي بدأت تفرضها على الأرض الحركة الصهيونية وعصاباتها المسلحة، بل خاض ثورات متلاحقة، كان أولها ثورة البراق عام 1929م، ثم تلتها ثورة 1936.

منذ عام 1948 حتى 1967، كانت الضفة الغربية تحت الإدارة الأردنية بعد أن تم ضمها عقب الحرب العربية–الإسرائيلية الأولى، خلال هذه الفترة، لم تكن هناك مستوطنات إسرائيلية في الضفة الغربية، ولكن النزاع حول الأراضي واللاجئين الفلسطينيين الذين نزحوا خلال حرب 1948 كان لا يزال قائماً. هذه الفترة الزمنية كانت حاسمة في تشكيل الهوية الوطنية الفلسطينية وتحديد ملامح الصراع المستقبلي، كما أن التوسع المستمر في المستوطنات بعد عام 1967 أدى إلى تعقيد الجهود الدولية لتحقيق السلام، حيث يعتبر المجتمع الدولي معظم هذه المستوطنات غير قانونية بموجب القانون الدولي، وهو ما ترفضه إسرائيل. بالتالي، فإن تاريخ المستوطنات في الضفة الغربية هو قصة من التوسع المستمر والتعقيد السياسي الذي لا يزال يؤثر على مسار الصراع في المنطقة (الشرع، 1996).

الاستيطان في الضفة الغربية: بدأت المستوطنات في الضفة الغربية بعد حرب 1967، عندما احتلت إسرائيل الضفة الغربية وقطاع غزة. أنشأت إسرائيل المستوطنات في هذه المناطق كجزء من سياستها لتوسيع نفوذها وتأمين حدودها. في البداية، كانت المستوطنات صغيرة ومحدودة، لكنها توسعت بشكل ملحوظ في العقود التالية (الحراحشة، 2017).

شهدت السبعينيات زيادة ملحوظة في عدد المستوطنات في الضفة الغربية، حيث دعمت الحكومة الإسرائيلية هذه المستوطنات من خلال تقديم الحوافز المالية والبنية التحتية. أنشأت مستوطنات كبيرة مثل "أريئيل" و"معاليه أدوميم"، والتي أصبحت فيما بعد من أكبر المستوطنات في الضفة الغربية.

استمر التوسع الاستيطاني بوتيرة متسارعة في الثمانينيات والتسعينيات، حيث أنشأت العديد من المستوطنات الجديدة ووسعت المستوطنات القائمة. وأخذت المستوطنات خلال هذه الفترة طابعاً أكثر تنظيماً وتخطيطاً، مع بناء شبكات طرق وبنية تحتية متطورة تربط بين المستوطنات والمدن الإسرائيلية داخل الخط الأخضر.

شهدت الألفية الجديدة نمواً متسارع في المستوطنات في الضفة الغربية، رغم الانتقادات الدولية والضغوط السياسية. وأخذت المستوطنات في هذه الفترة طابعاً أكثر استدامة، مع التركيز على تطوير المجتمعات المحلية والخدمات العامة مثل المدارس والمستشفيات.

رغم الجهود الدولية للتوصل إلى حل سلمي للنزاع الإسرائيلي–الفلسطيني. تضم الضفة الغربية في بداية الألفية الثانية أكثر من 130 مستوطنة إسرائيلية، تضم هذه المستوطنات مئات الآلاف من المستوطنين الإسرائيليين، وتشكل جزءاً كبيراً من المشهد الجغرافي والسياسي في المنطقة (قيطة، 2002).

تستند فلسفة الاستيطان إلى مجموعة من المبررات الدينية والتاريخية والأمنية. من الناحية الدينية، يرى العديد من المستوطنين أن لهم حقًا إلهيًا في هذه الأراضي، استنادًا إلى نصوص توراتية.

الناحية التاريخية، يعتبرون أن هذه الأراضي كانت جزءًا من مملكة إسرائيل القديمة، وبالتالي يجب أن تكون جزءًا من الدولة الحديثة.

الناحية الأمنية، فتعتبر الحكومة الإسرائيلية أن وجود المستوطنات يعزز من قدرتها على الدفاع عن نفسها في حال نشوب أي صراع مستقبلي (بشارات، 2021).

توسعت هذه المستوطنات بشكل كبير مع مرور الوقت، وأصبحت جزءًا من شبكة معقدة من البنية التحتية التي تشمل الطرق والمرافق العامة. هذا التوسع لم يكن فقط نتيجة لسياسات الحكومة، بل أيضًا نتيجة لدعم منظمات استيطانية خاصة وأفراد يرون في الاستيطان واجبًا دينيًا وقوميًا. هذه المستوطنات أصبحت مراكز سكنية واقتصادية مزدهرة، ولكنها أيضًا كانت مصدرًا للتوتر والصراع مع السكان الفلسطينيين الذين يرون فيها تعديًا على أراضيهم وحقوقهم.

أصبحت المستوطنات في السياق السياسي قضية رئيسية في أي مفاوضات للسلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين. الفلسطينيون يطالبون بوقف كامل لبناء المستوطنات كشرط لاستئناف المفاوضات، بينما ترى إسرائيل أن أي اتفاق سلام يجب أن يأخذ في الاعتبار "الحقائق على الأرض"، بما في ذلك وجود المستوطنات (Aran, 2020).

ينتهك الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية المحتلة مبادئ القانون الدولي؛ من خلال مخالفة مبدأ حقّ الشعوب في تقرير المصير، والانتهاك الصريح للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، وميثاق حقوق الإنسان الصادر سنة 1948، ويتعارض مع اتفاقية جنيف الرابعة المؤرخة سنة 1949 بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب، والبروتوكول الإضافي الأول

1977، وكذلك يخالف الاستيطان اتفاقية لاهاي سنة 1907 والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (صالح، 2024).

يقوم الاستيطان على أساس الاستيلاء على الأراضي ومصادرة الأملاك الخاصة بالسكان المحليين، ويؤدي إلى تغيير التركيب الديموغرافي في الأراضي المحتلة من خلال النقل القسري للسكان الفلسطينيين، ويعمل على الإحلال السكاني للصهاينة وتوطينهم في الإقليم المحتل، ويمنع سكان الإقليم المحتل من حرية الحركة والتنقل، كما يعمل على استنزاف ثروات الإقليم المحتل اقتصادياً، وسرقة التراث الحضاري والثقافي للشعب الفلسطيني، وتدمير الاقتصاد الفلسطيني من خلال الأنشطة الاقتصادية الاستيطانية في الضفة الغربية المحتلة (سده، 2022).

- **التوسع الاستيطاني بعد حرب 1967**

يتناول المشروع الاستيطاني الإسرائيلي في الضفة الغربية، باعتبارها أساس الدولة الفلسطينية المفترضة وفقاً للقرار رقم 181، قرار التقسيم، الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة 1947 (Sherwood, 2012).

2. التسلسل التاريخي وعدد المستوطنات في الضفة الغربية

- **مراحل التوسع الاستيطاني**

تتسم مراحل التوسع الاستيطاني في الضفة الغربية بتعقيدها وتنوعها، حيث مرت بعدة مراحل رئيسية منذ عام 1967 وحتى اليوم. يمكن تقسيم هذه المراحل إلى الفترات التالية (أبو رمان، 2013).

- المرحلة الأولى: ما بعد حرب 1967(1967–1977) بعد حرب 1967 واحتلال إسرائيل للضفة الغربية، بدأت الحكومة الإسرائيلية في إنشاء المستوطنات الأولى. كانت هذه المستوطنات صغيرة ومحدودة، وتركزت في المناطق الاستراتيجية مثل غور الأردن والقدس الشرقية. في هذه الفترة، كانت المستوطنات تُعتبر جزءاً من استراتيجية أمنية تهدف إلى تأمين الحدود الجديدة.
- المرحلة الثانية: التوسع الحكومي (1977–1993) في أواخر السبعينيات، بدأت الحكومة الإسرائيلية بقيادة حزب الليكود في دعم المستوطنات بشكل أكبر. تم تقديم حوافز مالية للمستوطنين، وتم بناء بنية تحتية متطورة لدعم هذه المستوطنات. شهدت هذه الفترة إنشاء مستوطنات كبيرة مثل "أريئيل" و"معاليه أدوميم". كما تم إنشاء شبكات طرق تربط بين المستوطنات والمدن الإسرائيلية داخل الخط الأخضر.
- المرحلة الثالثة: اتفاقيات أوسلو وما بعدها (1993–2000) مع توقيع اتفاقيات أوسلو في عام 1993، كان هناك أمل في تحقيق السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين. ومع ذلك، استمر التوسع الاستيطاني خلال هذه الفترة، وإن كان بوتيرة أبطأ. تم إنشاء بعض المستوطنات الجديدة، وتم توسيع المستوطنات القائمة. في هذه الفترة، بدأت المستوطنات تأخذ طابعاً أكثر تنظيماً وتخطيطاً.
- المرحلة الرابعة: الانتفاضة الثانية وما بعدها(2000–2010) مع اندلاع الانتفاضة الثانية في عام 2000، شهدت المستوطنات في الضفة الغربية زيادة في التوترات الأمنية. رغم ذلك، استمر التوسع الاستيطاني، وتم إنشاء العديد من البؤر الاستيطانية غير الرسمية. في هذه الفترة، بدأت الحكومة الإسرائيلية في بناء الجدار العازل، الذي أثر بشكل كبير على الجغرافيا السياسية في المنطقة.

- المرحلة الخامسة: العقد الأخير (2010–2024) استمر التوسع الاستيطاني رغم الانتقادات الدولية والضغوط السياسية. تم إنشاء مستوطنات جديدة وتوسيع المستوطنات القائمة. في هذه الفترة، بدأت المستوطنات تأخذ طابعاً أكثر استدامة، مع التركيز على تطوير المجتمعات المحلية والخدمات العامة مثل المدارس والمستشفيات. الإحصائيات الحالية لعدد المستوطنات (خليلية، 2024).

حتى اليوم، تُظهر الإحصائيات الحالية أن هناك أكثر من 130 مستوطنة إسرائيلية رسمية في الضفة الغربية. بالإضافة إلى ذلك، هناك ما يزيد عن 100 بؤرة استيطانية غير رسمية، وهي مستوطنات صغيرة غالباً ما تُنشأ بدون تصريح رسمي من الحكومة الإسرائيلية، لكنها تتلقى دعماً غير مباشر (أبو جعفر، 2016).

- **توزيع المستوطنات**

1. القدس الشرقية: تحتوي على عدد كبير من المستوطنات، حيث يعيش فيها حوالي 220,000 مستوطن إسرائيلي.
2. الكتل الاستيطانية الكبرى: مثل "غوش عتصيون" و"معاليه أدوميم" و"أريئيل"، والتي تضم مستوطنات كبيرة ومتطورة.
3. غور الأردن: يحتوي على عدد من المستوطنات الزراعية والاستراتيجية.

- **عدد المستوطنين**

يُقدر عدد المستوطنين الإسرائيليين في الضفة الغربية بحوالي 450,000 إلى 500,000 مستوطن، بالإضافة إلى حوالي 220,000 مستوطن في القدس الشرقية. هذا يجعل العدد

الإجمالي للمستوطنين في المناطق المحتلة حوالي 670,000 إلى 720,000 مستوطن (أبو جعفر، 2016).

- **النمو السكاني**

تشهد المستوطنات نمواً سكانياً سريعاً، حيث يُقدر معدل النمو السكاني في المستوطنات بحوالي 4% سنوياً، وهو أعلى بكثير من معدل النمو السكاني داخل إسرائيل نفسها.

- **البنية التحتية والخدمات**

تحتوي المستوطنات على بنية تحتية متطورة تشمل (دوعر، 2012):

1. شبكات طرق تربط بين المستوطنات والمدن الإسرائيلية داخل الخط الأخضر.
2. مدارس ومستشفيات تقدم خدمات تعليمية وصحية للمستوطنين.
3. مراكز تجارية وترفيهية تلبي احتياجات السكان اليومية.

- **التأثير السياسي**

تلعب المستوطنات دوراً محورياً في النزاع الإسرائيلي–الفلسطيني، حيث تُعتبر من أكبر العقبات أمام تحقيق حل الدولتين. تُثير المستوطنات انتقادات دولية واسعة، وتُعتبر غير قانونية بموجب القانون الدولي، رغم أن الحكومة الإسرائيلية ترفض هذا التوصيف (دوعر، 2012).

تُظهر الإحصائيات الحالية أن المستوطنات في الضفة الغربية ليست فقط جزءاً من المشهد الجغرافي، بل هي أيضاً جزء من التعقيد السياسي والاجتماعي في المنطقة. مع استمرار التوسع والنمو السكاني، تظل المستوطنات قضية محورية في أي جهود مستقبلية لتحقيق السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين.

جدول (4–1) الإحصائيات الحالية لعدد المستوطنات في الضفة الغربية

الفئة	الإحصائيات
عدد المستوطنات الرسمية	أكثر من 130 مستوطنة
عدد البؤر الاستيطانية	أكثر من 100 بؤرة استيطانية غير رسمية
عدد المستوطنين	450,000 إلى 500,000 مستوطن في الضفة الغربية
عدد المستوطنين في القدس الشرقية	حوالي 220,000 مستوطن
إجمالي عدد المستوطنين	670,000إلى 720,000 مستوطن
معدل النمو السكاني	حوالي 4% سنوياً
المناطق الرئيسية	القدس الشرقية، الكتل الاستيطانية الكبرى، غور الأردن
البنية التحتية	شبكات طرق، مدارس، مستشفيات، مراكز تجارية وترفيهية
التأثير السياسي	عقبة أمام حل الدولتين، انتقادات دولية واسعة

- **السياسات الحكومية الإسرائيلية المتعلقة بالاستيطان**

تعتبر السياسات الحكومية الإسرائيلية المتعلقة بالاستيطان من أكثر القضايا تعقيدًا وإثارة للجدل في الصراع الإسرائيلي–الفلسطيني. تتضمن هذه السياسات مجموعة من الإجراءات والتدابير التي تهدف إلى تعزيز وجود المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية والقدس الشرقية، وهي مناطق يعتبرها المجتمع الدولي جزءًا من الأراضي الفلسطينية المحتلة (ناصر، 1990).

تعتمد الحكومة الإسرائيلية على تشجيع الاستيطان من خلال تقديم حوافز مالية وسكنية للمستوطنين. تشمل هذه الحوافز تخفيضات ضريبية، قروض ميسرة، ودعم في البنية التحتية مثل الطرق والمدارس والمستشفيات. تتبنى الحكومة الإسرائيلية سياسات تخطيطية تهدف إلى توسيع

المستوطنات القائمة وإنشاء مستوطنات جديدة. يتم ذلك من خلال إصدار تصاريح بناء جديدة وتوسيع الحدود البلدية للمستوطنات. تتضمن السياسات الحكومية أيضًا إجراءات أمنية مشددة لحماية المستوطنات والمستوطنين. يتم نشر قوات عسكرية في المناطق المحيطة بالمستوطنات، ويتم بناء جدران وأسوار أمنية لفصل المستوطنات عن المناطق الفلسطينية. رابعًا، تتعامل الحكومة الإسرائيلية مع الانتقادات الدولية المتعلقة بالاستيطان من خلال الدفاع عن سياساتها على أساس أمني وتاريخي. تدعي الحكومة أن الاستيطان ضروري لأمن إسرائيل وأن له جذور تاريخية ودينية (رزوق، 1970).

يري الباحث أن السياسات الحكومية الإسرائيلية المتعلقة بالاستيطان تبقى موضوعًا حساسًا ومعقدًا يؤثر بشكل كبير على مسار الصراع الإسرائيلي–الفلسطيني. وتستمر هذه السياسات في إثارة الجدل والنزاعات، مما يجعل التوصل إلى حل سلمي دائم أكثر صعوبة.

3. كيفية انتشار المستوطنات وضم المساحات المتبقية للسلطة الوطنية الفلسطينية

- **توزيع المستوطنات على الخريطة**

تنتشر المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية بشكل متزايد، حيث تتوزع على مساحات واسعة من الأراضي الفلسطينية هذه المستوطنات غالباً ما تكون متصلة بشبكة من الطرق الالتفافية التي تربطها ببعضها البعض وبإسرائيل، مما يعزل القرى والمدن الفلسطينية عن بعضها البعض. على الخريطة، يمكن ملاحظة أن المستوطنات تتركز بشكل خاص في المناطق المحيطة بالقدس وفي شمال الضفة الغربية، مما يخلق تكتلات سكانية إسرائيلية في قلب الأراضي الفلسطينية. هذا التوزيع الجغرافي يعقد من إمكانية إقامة دولة فلسطينية متواصلة جغرافياً (Khalidi, 2008).

جدول (4–2) توزيع المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية وتأثيراتها بشكل أكثر وضوحاً

المحور	التفاصيل
التوزيع الجغرافي	–القدس والمناطق المحيطة بها :مستوطنات مثل "معاليه أدوميم"، "جيلو"، و"هار حوما" تعزل القدس الشرقية عن باقي الضفة الغربية.
	–شمال الضفة الغربية: مستوطنات مثل "أريئيل"، "إيتمار"، و"شيلو" تخلق تكتلات سكانية إسرائيلية في قلب الأراضي الفلسطينية.
	–الطرق الالتفافية: شبكة الطرق التي تربط المستوطنات ببعضها البعض وبإسرائيل تعزل القرى والمدن الفلسطينية عن بعضها البعض.
التأثيرات الاقتصادية	–التنقل والبنية التحتية: الطرق الالتفافية والحواجز العسكرية تعوق حركة الفلسطينيين وتؤثر على الاقتصاد المحلي.
	–الزراعة والموارد الطبيعية: المستوطنات غالباً ما تكون مبنية على أراضٍ زراعية خصبة أو قريبة من مصادر المياه، مما يحد من قدرة الفلسطينيين على استغلال هذه الموارد.
التحديات الأمنية	–التوترات الأمنية: وجود المستوطنات يزيد من التوترات بين الفلسطينيين والمستوطنين الإسرائيليين، مما يؤدي إلى مواجهات متكررة ويزيد من عدم الاستقرار.
	–السيطرة الإسرائيلية: المستوطنات غالباً ما تكون محمية من قبل الجيش الإسرائيلي، مما يعزز من السيطرة الإسرائيلية على مناطق واسعة من الضفة الغربية.

- **المساحات المتبقية للسلطة الوطنية الفلسطينية**

مع انتشار المستوطنات، تتقلص المساحات المتبقية للسلطة الوطنية الفلسطينية بشكل ملحوظ. الأراضي المتبقية غالباً ما تكون مجزأة ومعزولة، مما يجعل من الصعب على الفلسطينيين التنقل بحرية أو تطوير بنية تحتية متكاملة. المناطق التي تسيطر عليها السلطة الفلسطينية تُعرف بمناطق "أ" و"ب"، وهي تمثل حوالي 40% من الضفة الغربية، بينما تسيطر إسرائيل على المناطق "ج" التي تشكل حوالي 60% من الضفة. هذا التوزيع يحد من قدرة السلطة الفلسطينية على إدارة مواردها وتقديم الخدمات الأساسية لمواطنيها (دويكات، 2019).

تعتبر قضية الأراضي المتبقية للسلطة الوطنية الفلسطينية من القضايا المعقدة والمتشابكة التي تتطلب تحليلاً دقيقاً من وجهة نظر الباحث. يمكن تقسيم هذا التحليل إلى عدة محاور رئيسية (عياش، 2014).

1- التوزيع الجغرافي والسياسي للأراضي

تتوزع الأراضي في الضفة الغربية إلى ثلاث مناطق رئيسية وفقاً لاتفاقيات أوسلو:

- مناطق "أ :"تخضع للسيطرة الفلسطينية الكاملة وتشكل حوالي 18% من الضفة الغربية.
- مناطق "ب: تخضع للسيطرة المدنية الفلسطينية والسيطرة الأمنية الإسرائيلية، وتشكل حوالي 22% من الضفة الغربية.
- مناطق "ج :"تخضع للسيطرة الإسرائيلية الكاملة، وتشكل حوالي 60% من الضفة الغربية.

2- التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية

- **التنقل والبنية التحتية:** تقييد الحركة بين المناطق المختلفة يعوق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. الفلسطينيون يواجهون صعوبات في التنقل بين مناطق "أ" و "ب " و "ج"، مما يؤثر على التجارة، التعليم، والرعاية الصحية.
- **الزراعة والموارد الطبيعية:** معظم الأراضي الزراعية والمصادر المائية تقع في مناطق "ج"، مما يحد من قدرة الفلسطينيين على استغلال هذه الموارد بشكل فعال.

3- التحديات الأمنية والسياسية

- **المستوطنات** :انتشار المستوطنات الإسرائيلية في مناطق "ج" يزيد من تعقيد الوضع. هذه المستوطنات غالباً ما تكون محمية من قبل الجيش الإسرائيلي، مما يزيد من التوترات ويحد من قدرة السلطة الفلسطينية على فرض سيطرتها.
- **الحواجز العسكرية** :وجود الحواجز العسكرية الإسرائيلية يعوق الحركة ويزيد من التوترات بين الفلسطينيين والإسرائيليين.

من وجهة نظر الباحث، يمكن القول أن الوضع الحالي للأراضي المتبقية للسلطة الوطنية الفلسطينية يعكس تعقيدات سياسية واقتصادية واجتماعية تتطلب حلولاً شاملة ومستدامة. التعاون الدولي والإقليمي يمكن أن يلعب دوراً محورياً في تحسين الوضع، ولكن يبقى الحل النهائي مرهوناً بإرادة الطرفين للوصول إلى تسوية عادلة.

- **تأثير المستوطنات على الحياة اليومية للفلسطينيين**

تؤثر المستوطنات بشكل كبير على الحياة اليومية للفلسطينيين، حيث يواجهون العديد من التحديات نتيجة لهذا الانتشار. أولاً، القيود على الحركة والتنقل تجعل من الصعب على الفلسطينيين الوصول إلى أماكن عملهم ومدارسهم ومستشفياتهم. ثانياً، مصادرة الأراضي الزراعية والمياه لصالح المستوطنات تؤدي إلى تدهور الاقتصاد الزراعي الفلسطيني. ثالثاً، الاحتكاكات اليومية مع المستوطنين والجيش الإسرائيلي تزيد من التوترات وتؤدي إلى حوادث عنف متكررة. رابعاً، القيود على البناء والتوسع العمراني في المناطق الفلسطينية تعيق التنمية الحضرية وتزيد من الاكتظاظ السكاني. وأخيراً، الشعور بالظلم والتمييز يعزز من حالة الإحباط واليأس بين الفلسطينيين (صالح وحمودة، 2022).

- **التحديات الاقتصادية والاجتماعية**

تواجه السلطة الوطنية الفلسطينية تحديات اقتصادية واجتماعية كبيرة نتيجة لانتشار المستوطنات. الاقتصاد الفلسطيني يعتمد بشكل كبير على المساعدات الخارجية، ومع ذلك، فإن القيود الإسرائيلية على التجارة والتنقل تعيق النمو الاقتصادي. البطالة والفقر هما من أكبر التحديات التي تواجه المجتمع الفلسطيني، حيث تزيد المستوطنات من تعقيد الوضع الاقتصادي. بالإضافة إلى ذلك، التوترات الاجتماعية والنفسية الناتجة عن الاحتلال تؤثر على الصحة النفسية والجسدية للفلسطينيين، مما يزيد من الأعباء على النظام الصحي الفلسطيني (صالح وحمودة، 2022).

المبحث الثاني: الاستيطان في القدس

1. تاريخ الاستيطان في القدس بعد سنة 1948

- **التوسع الاستيطاني في القدس الشرقية**

أصبحت القدس الشرقية بعد حرب 1948 تحت السيطرة الأردنية، ولكن هذا الوضع تغير بشكل جذري بعد حرب 1967. قامت إسرائيل بضم القدس الشرقية وبدأت في تنفيذ سياسات تهدف إلى تغيير الطابع الديموغرافي والجغرافي للمدينة. تم بناء العديد من المستوطنات اليهودية في المناطق المحيطة بالقدس الشرقية، مثل مستوطنة "جيلو" و"رامات شلومو"، بهدف خلق واقع جديد على الأرض يصعب تغييره في أي مفاوضات مستقبلية (الجدبة، 2011).

رغم أن مخطط حي "جفعات شاكيد" الاستيطاني واجه معارضة محلية ودولية في التسعينيات أدت إلى تجميده، إلا أن الموافقة على المخطط تمت في بداية هذا العام 2024، مستغلة انشغال العالم بالحرب على غزة. أما مشروع "القناة السفلية" فسيقام في جنوب القدس، محاطًا من الشمال

والشرق بـ"كنيسة مار إلياس" ودير الكنيسة الأرثوذكسية اليونانية على الطريق بين القدس وبيت لحم. يسعى الاحتلال من خلال هذا المشروع لإضفاء طابع ديني عبر تسميته بـ"القناة السفلية"، نسبة إلى القناة الرومانية التي كانت تنقل الماء من ينابيع قرية أرطاس الفلسطينية (برك سليمان) قرب بيت لحم إلى البلدة القديمة في القدس. وتدّعي الرواية الإسرائيلية أن القناة كانت تنقل الماء "إلى جبل الهيكل" في القرن الأول قبل الميلاد (الجدبة، 2011).

بين بلدتي جبل المكبر وأبو ديس، سيقام حي "كدمات تسيون" الاستيطاني بعد مصادرة 16 دونمًا من أراضي بلدة السواحرة الغربية، ونقل ملكية الأراضي للجمعيات الاستيطانية سرًا بواسطة وزارة القضاء الإسرائيلية. هذه المشاريع التي ستتغلغل في أحياء شرقي القدس وتفتتها، لم تكن لترى النور لولا وجود "بتسلئيل سموتريتش " كوزير المالية الإسرائيلي. منذ توليه حقيبة المالية في بداية عام 2023، مُنحت له صلاحيات كانت موكلة لضابط مسؤول في الإدارة المدنية، أحد أذرع جيش الاحتلال (عايش، 2023).

ووفقًا للباحث في معهد الأبحاث التطبيقية– القدس (أريج) سهيل خليلية، فإن هذه الصلاحيات تتعلق بمواضيع البناء والتطوير وتحديد الأراضي والمصادقة على المشاريع الاستيطانية وتخصيص الميزانيات لها. هذه المخططات عادةً ما تحتاج لعدة سنوات لتمر بمرحلتي التخطيط والتنفيذ، وما بين المرحلتين هناك 17 إجراء يجب أن يمر بها أي مشروع قبل تنفيذه. ومع مجيء سموتريتش وتنسيقه مع مجلس المستوطنات، تمكن من تجاوز وتجاهل الغالبية العظمى من هذه الإجراءات (خليلية، 2024).

تقرير المؤسسات الحقوقية الإسرائيلية الذي نشر في أبريل/نيسان، أشار أيضًا إلى مواصلة الدولة عملها بشكل دؤوب في مواقع أثرية وتراثية شرقي القدس بهدف بسط السيطرة على الأراضي

وتعزيز الحضور اليهودي، وتطبيعه من خلال خلق مراكز اهتمام سياحية موجهة للتاريخ اليهودي التوراتي للمدينة، بالإضافة إلى تقييد حيز الحياة الفلسطينية، وإقصاء السكان ماديًا وتاريخيًا إلى خارج البلدة القديمة ووضع العقبات أمام أي تسوية مستقبلية (محمد، 2012).

تلجأ سلطات الاحتلال لتنفيذ هذا النوع من المشاريع بالتحديد لأنها تساعدهم في فكرة إضفاء الطابع اليهودي على القدس. "إسرائيل تستميت للحصول على موطئ قدم في أي شبر بالبلدة القديمة ومحيطها، وتدفع أذرعها المختلفة مبالغ خيالية لكل متر مربع فيها لأن ذلك يثبت روايتهم التوراتية للمكان."

منذ بدء الحرب على غزة صادقت على 20 مشروعاً تشمل على آلاف الوحدات السكنية، كما تظهر وثائق خطط التوسع الاستيطاني. وتضيف جيسون بيرك (2024) أن الوزارات ومكاتب الحكومة هي التي تقف خلف هذه المشاريع الكبرى والمثيرة للجدل، والمرتبطة أحياناً بالجماعات القومية المتطرفة التي تحاول طرد الفلسطينيين من بيوتهم (بيرك، 2024).

وصادقت الحكومة الإسرائيلية على بناء مستوطنتين واحدة في القدس الشرقية، وهي الأولى منذ أكثر من عقد. وستواصل الحكومة توسيع مستوطنة كيدمات زيون في رأس العامود في القدس الشرقية، وتنتظر تعليقات السكان. واتخذت الحكومة قرار توسيع كيدمات زيون بعد 48 ساعة من هجوم "حماس"، في 7 تشرين الأول/ أكتوبر. وأصبحت الحكومة وبشكل رسمي جزءاً من المشروع قبل شهر من الهجوم، وذلك حسبما تظهر وثائق التخطيط والموقع التابع للسلطات على الإنترنت.

وهناك مشروعان كبيران حول بيت صفافا الفلسطينية في شرقي القدس، وهما جيفعات حاماتوس، الذي جمد قبل عقد بسبب المعارضة الدولية واستُؤنف العمل به في 2020، وفي الشهر

الماضي كان الموقع حافلاً بالعمال والآليات والشاحنات. وبحسب وقائق التخطيط الرسمية، فإن سلطة "أراضي إسرائيل" هي "البادي" و"المتقدم" بالطلبات. وتظهر الوثائق أن الحكومة وبلدية القدس هما المساهمتان الرئيستان في المشروع. وإلى جانب بيت صفافا، هناك مشروع أضخم وهو جيفعات شكيد، والذي سيقام في جنوب- غرب بيت صفافا، وعلى مساحة عشبية وشجرية (عياش، 2014).

وكان مشروع جيفعات شكيد مصدراً للانقسام منذ اقتراحه في التسعينات من القرن الماضي. وأدت المخاوف من تأثيره على اتفاقيات أوسلو بواشنطن للدفع بإلغائه. لكن المشروع حاز على زخم قبل عامين، وقد رفضت وزير الداخلية أيليت شكيد أي حق للفلسطينيين في القدس الشرقية، وقالت: "من غير المعقول منع التطوير والبناء في هذه المنطقة أو أي مكان في المدينة". وأكدت شكيد على الحاجة "لزيادة توفير المساكن" في القدس. وقال الداعمون الآخرون للخطة إن الفلسطينيين يمكنهم الانتقال إلى حي "جديد". وحصل المشروع على الموافقة الكاملة في 4 كانون الثاني/ يناير هذا العام. وتشمل الخطة على مبان عالية و700 وحدة سكنية، وستحتل المنطقة الوحيدة لبيت صفافا، حيث يعيش 17.000 فلسطيني. وفي المنطقة عادة ما يمنع المسؤولون والمعوقات البيروقراطية الفلسطينيين من توسيع البناء (عياش، 2014).

- **السياسات الإسرائيلية تجاه القدس**

1. خطوات التهويد منذ اللحظات الأولى للاحتلال

بدأت إسرائيل منذ اللحظات الأولى لاحتلال القدس في عام 1967، بتنفيذ خطوات تهويد المدينة. اتفقت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة، سواء كانت من المعراخ أو الليكود، على هذه السياسة، ووضعت البرامج الاستراتيجية والتكتيكية لتحقيق هذا الهدف. في 28 يونيو 1967، تم

الإعلان عن توسيع حدود بلدية القدس، ووفقًا للسياسة الإسرائيلية للسيطرة على أكبر مساحة ممكنة من الأرض مع أقل عدد ممكن من السكان العرب، قام رحبعام زئيفي بالتنسيق مع موشي ديان بتوسيع حدود البلدية لتضم أراضي 28 قرية ومدينة عربية، مع إخراج جميع التجمعات السكانية العربية، مما أدى إلى وضع حدود غريبة (أبو ارشيد وآخرون، 2020).

- **فرض الأمر الواقع الجيوسياسي**

بدأت الجرافات الإسرائيلية في رسم معالم تهويد القدس وفرض الأمر الواقع منذ الساعات الأولى للاحتلال، وخلق ظروف جيوسياسية تجعل من الصعب على السياسيين أو الجغرافيين إعادة تقسيمها مرة أخرى. بدأت بوضع الأساسيات لبناء الأحياء اليهودية في القدس الشرقية، لتقام عليها سلسلة من المستعمرات التي أحاطت بالقدس من جميع الجهات، وغرزتها بالمستوطنين، لخلق واقع جغرافي وسكاني يهدف إلى إحداث خلخلة سكانية. بعد أن كان الفلسطينيون يشكلون أغلبية في عام 1967، أصبحوا أقلية في عام 1995، وبعد أن كانوا يسيطرون على 100% من الأراضي، أصبحوا يسيطرون على 21% فقط بعد عمليات المصادرة التي طالت 35% من مساحة القدس الشرقية (علي، 2017).

2. أساليب السيطرة على القدس

- **عزل المدينة عن محيطها**

تتبع خطة التهويد التي تحاول دولة الاحتلال استكمالها في مدينة القدس ثلاث حلقات رئيسية. الأولى تتمثل في عزل مدينة القدس عن محيطها، وعزل المقدسيين العرب عن مؤسساتهم المدنية والوطنية والإدارية، وعن أي نشاط يحافظ على ترابطهم. هذا العزل يهدف إلى قطع الروابط الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بين القدس وبقية المناطق الفلسطينية (علي، 2017).

- **تشريع ومنهجة عمليات الطرد**

الحلقة الثانية تتعلق بتشريع ومنهجة عمليات الطرد وتنفيذها بمختلف الوسائل. تستخدم إسرائيل مجموعة من القوانين والإجراءات الإدارية لطرد السكان العرب من القدس، بما في ذلك سحب بطاقات الهوية، وهدم المنازل، ومصادرة الأراضي. هذه السياسات تهدف إلى تقليل عدد السكان العرب في المدينة وزيادة عدد المستوطنين اليهود (علي، 2017).

- **جلب المستوطنين اليهود**

الحلقة الثالثة تتعلق بمتابعة جلب المستوطنين اليهود وإحلالهم محل المقدسيين العرب، سواء كانوا مسلمين أو مسيحيين. تعمل الدولة العبرية على فرض الأمر الواقع على القدس على كافة المستويات والأصعدة، وتسعى لترويج هذا الواقع على الساحة الإقليمية والدولية، مما يدفع الجميع لتقبل الاستحداثات الجديدة في القدس. التسليم بالأمر الواقع من قبل المجتمع الدولي لما تحدثه الدولة العبرية في القدس يعد تراكماً في ميزان الإنجازات الإسرائيلية، والجدار العازل خير مثال على ذلك (علي، 2017).

3. عزل القدس عن محيطها الفلسطيني

- **حملة العزل الشاملة**

في إطار محاولتها لحسم مسألة السيادة على القدس، تقوم الدولة العبرية بحملة واسعة لعزل القدس عن محيطها الفلسطيني سياسيًا، جغرافيًا، اقتصاديًا، اجتماعيًا وديموغرافيًا. تجند لذلك كل أجهزتها ومؤسساتها الرسمية وغير الرسمية وإمكانياتها داخل البلاد وخارجها. عززت هذا التوجه بإقامة جدار الفصل حول المدينة المقدسة وأحزمة استيطانية حولها بالكامل، وترافق ذلك مع بناء وتعزيز الاستيطان في قلب الأحياء العربية والبلدة القديمة (علي، 2017).

4. تهديد المسجد الأقصى

- **الزلزال الاصطناعي والأنفاق**

تشير بعض الكتابات الإسرائيلية إلى تحضيرات لعمل زلزال اصطناعي في مكان قريب من الأقصى، مع الاستمرار في تفريغ الأساسات من خلال الأنفاق تحت المسجد الأقصى لهدمه. يزعم الإسرائيليون أن المسجد تهدم بفعل قوى الطبيعة، وأن الهيكل كان موجودًا قبل المسجد الأقصى، ويجب الآن بناء الهيكل مكانه. يقترحون بناء مصلى صغير بجوار الهيكل للمسلمين كدليل على حسن نيتهم.

يري الباحث أن السياسات الإسرائيلية تجاه القدس تتسم بالتعقيد والتنوع، حيث تشمل جوانب قانونية، ديموغرافية، وجغرافية. من الناحية القانونية، تعتبر إسرائيل القدس عاصمة موحدة وأبدية لها، وهو ما يتعارض مع القرارات الدولية التي تعتبر القدس الشرقية جزءًا من الأراضي المحتلة. من الناحية الديموغرافية، تهدف السياسات الإسرائيلية إلى زيادة عدد اليهود في المدينة وتقليل عدد الفلسطينيين من خلال بناء المستوطنات وسحب بطاقات الهوية. من الناحية الجغرافية، تهدف هذه السياسات إلى خلق واقع جديد على الأرض يصعب تغييره في أي مفاوضات مستقبلية. هذه السياسات أدت إلى توترات وصراعات مستمرة بين الفلسطينيين والإسرائيليين، حيث يعتبر الفلسطينيون القدس الشرقية عاصمة لدولتهم المستقبلية.

2. التسلسل التاريخي وعدد المستوطنات في القدس

- **مراحل التوسع الاستيطاني في القدس**

يشير معهد الأبحاث التطبيقية – القدس (أريج)، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) (2023) بأن القدس تُعتبر واحدة من أقدم المدن في العالم، حيث تمتد جذورها

إلى آلاف السنين. ومع ذلك، فإن التوسع الاستيطاني في القدس هو موضوع حديث نسبيًا، بدأ بشكل مكثف بعد حرب 1967. سنستعرض التسلسل التاريخي وعدد المستوطنات في القدس، مع التركيز على مراحل التوسع الاستيطاني والإحصاءات الواقعية.

قبل حرب 1967، كانت القدس مقسمة إلى قسمين: القدس الغربية تحت السيطرة الإسرائيلية، والقدس الشرقية تحت السيطرة الأردنية. لم يكن هناك توسع استيطاني كبير في هذه الفترة، وكانت المدينة تعيش حالة من الاستقرار النسبي. ومع ذلك، تغير الوضع بشكل جذري بعد حرب 1967، حيث احتلت إسرائيل القدس الشرقية وبدأت في تنفيذ خطط استيطانية واسعة النطاق. في هذه الفترة، تم إنشاء مستوطنات جديدة مثل "رامات إشكول" و"جيلو". بحلول عام 1970، كان هناك حوالي 12,000 مستوطن في القدس الشرقية.

شهدت القدس في الثمانينات والتسعينات، زيادة كبيرة في عدد المستوطنات والمستوطنين. تم إنشاء مستوطنات جديدة مثل "بسغات زئيف" و"هار حوما". بحلول نهاية التسعينات، ارتفع عدد المستوطنين في القدس الشرقية إلى حوالي 180,000 مستوطن. هذه الفترة كانت حاسمة في تغيير التركيبة الديموغرافية للمدينة، حيث أصبحت المستوطنات جزءًا لا يتجزأ من المشهد الحضري للقدس.

مع بداية الألفية الجديدة، استمر التوسع الاستيطاني بوتيرة متسارعة. تم إنشاء مستوطنات جديدة وتوسيع المستوطنات القائمة. بحلول عام 2010، وصل عدد المستوطنين في القدس الشرقية إلى حوالي 200,000 مستوطن موزعين على أكثر من 15 مستوطنة.

يُظهر التسلسل التاريخي للتوسع الاستيطاني في القدس أن هذه العملية كانت مستمرة ومتزايدة على مر العقود. معهد الأبحاث التطبيقية – القدس (أريج)، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس). (2023). من خلال إنشاء مستوطنات جديدة وتوسيع المستوطنات القائمة، ومع ذلك، يبقى هذا الموضوع محل جدل كبير على الساحة الدولية، حيث يعتبره الكثيرون عقبة أمام تحقيق السلام في المنطقة.

- **الإحصائيات الحالية لعدد المستوطنات في القدس**

تُعد القدس واحدة من أكثر المدن تعقيدًا من الناحية الديموغرافية والسياسية في العالم. التوسع الاستيطاني الإسرائيلي في القدس الشرقية هو موضوع حساس ومثير للجدل، حيث يسعى إلى تغيير التركيبة السكانية للمدينة. وفقًا لأحدث الإحصائيات لعام 2023، يمكن تقديم صورة واضحة عن عدد المستوطنات والمستوطنين في القدس.

بلغ عدد المستوطنات الإسرائيلية في القدس الشرقية حوالي 15 مستوطنة رئيسية حتى عام 2023، هذه المستوطنات تتوزع على مناطق مختلفة من القدس الشرقية، وتضم أحياء كبيرة مثل "بسغات زئيف"، "جيلو"، "رامات شلومو"، و"هار حوما". هذه المستوطنات ليست مجرد تجمعات سكنية صغيرة، بل هي أحياء كبيرة تحتوي على بنية تحتية متكاملة تشمل المدارس والمستشفيات والمراكز التجارية.

تشير الإحصائيات إلى أن هناك حوالي 220,000 مستوطن إسرائيلي يعيشون في القدس الشرقية. هذا العدد يمثل نسبة كبيرة من سكان القدس الشرقية، ويعكس التوسع الكبير في عدد المستوطنين على مر العقود. على سبيل المثال، في مستوطنة "بسغات زئيف" وحدها، يعيش

حوالي 50,000 مستوطن، مما يجعلها واحدة من أكبر المستوطنات في القدس الشرقية (الشريف، 2023).

- **تأثير الاستيطان على التركيبة السكانية في القدس**

بدأت إسرائيل بتنفيذ خطط استيطانية واسعة النطاق تهدف إلى تعزيز السيطرة على المدينة. هذا التوسع الاستيطاني لم يكن مجرد عملية بناء وحدات سكنية جديدة، بل كان جزءًا من استراتيجية أوسع لتغيير التركيبة السكانية للمدينة. وفقًا لأحدث الإحصائيات.

أحد أبرز تأثيرات الاستيطان هو التغيير الديموغرافي الكبير في القدس الشرقية. قبل عام 1967، كانت القدس الشرقية تضم غالبية فلسطينية. ومع التوسع الاستيطاني، تغيرت هذه التركيبة بشكل كبير. اليوم، يشكل المستوطنون الإسرائيليون نسبة كبيرة من سكان القدس الشرقية، مما يؤثر على التوازن الديموغرافي في المدينة. هذا التغيير الديموغرافي له تأثيرات بعيدة المدى على الهوية الثقافية والدينية للمدينة (بشارات، 2021).

أما عن التأثير الاجتماعي والاقتصادي فالتوسع الاستيطاني له تأثيرات اجتماعية واقتصادية كبيرة على السكان الفلسطينيين في القدس الشرقية. بناء المستوطنات يتطلب مصادرة الأراضي الفلسطينية، مما يؤدي إلى تقليص المساحات المتاحة للسكان الفلسطينيين للبناء والتوسع. هذا يؤدي إلى زيادة الكثافة السكانية في الأحياء الفلسطينية وتدهور الظروف المعيشية. بالإضافة إلى ذلك، يعاني الفلسطينيون من قيود على الحركة والوصول إلى الخدمات الأساسية مثل التعليم والصحة، نتيجة للحواجز والإجراءات الأمنية المرتبطة بالمستوطنات (حمودة، 2022).

كذلك التأثير السياسي في القدس الشرقية له تأثيرات سياسية كبيرة. يعتبر المجتمع الدولي المستوطنات الإسرائيلية في القدس الشرقية غير قانونية، ويعتبرها عقبة أمام تحقيق السلام في المنطقة. التوسع الاستيطاني يعزز من تعقيد الوضع السياسي ويجعل من الصعب الوصول إلى حل الدولتين، حيث يسعى الفلسطينيون إلى جعل القدس الشرقية عاصمة لدولتهم المستقبلية (حمودة، 2022).

يتطلب أيضاً التوسع الاستيطاني بناء بنية تحتية جديدة تشمل الطرق والمدارس والمستشفيات. هذا يؤدي إلى تغييرات كبيرة في البنية التحتية للمدينة، مما يؤثر على الحياة اليومية للسكان الفلسطينيين. على سبيل المثال، بناء الطرق الجديدة لخدمة المستوطنات يؤدي إلى تقسيم الأحياء الفلسطينية ويزيد من صعوبة التنقل والوصول إلى الخدمات الأساسية.

وما يسببه التوسع الاستيطاني من تأثيرات بيئية كبيرة، حيث يتطلب بناء المستوطنات الجديدة تدمير الأراضي الزراعية والمناطق الطبيعية. هذا يؤدي إلى تدهور البيئة وزيادة التلوث، مما يؤثر على جودة الحياة للسكان الفلسطينيين في القدس الشرقية (حمودة، 2022).

يري الباحث أن التوسع الاستيطاني في القدس له تأثيرات متعددة الأبعاد على التركيبة السكانية للمدينة. من خلال تغيير التوازن الديموغرافي والاجتماعي والاقتصادي والسياسي والثقافي والبيئي، يسعى التوسع الاستيطاني إلى تعزيز السيطرة الإسرائيلية على المدينة. ومع ذلك، يبقى هذا الموضوع من أساسيات الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي، ويعتبر عقبة أمام تحقيق المشروع الوطني الفلسطيني لبناء دولة فلسطينية وعاصمتها القدس الشرقية.

3. تحويل المستوطنات القدس إلى كنتونات مفصولة جغرافياً

- **توزيع المستوطنات في القدس**

يعكس توزيع المستوطنات في القدس استراتيجية إسرائيلية تهدف إلى تعزيز السيطرة على المدينة وتغيير تركيبتها الديموغرافية. المستوطنات تنتشر في جميع أنحاء القدس الشرقية، حيث تم بناء العديد منها على أراضٍ فلسطينية مصادرة (أبو حلبية، 2021).

- **تأثير المستوطنات على التواصل الجغرافي بين الأحياء الفلسطينية**

المستوطنات الإسرائيلية في القدس لها تأثير كبير على التواصل الجغرافي بين الأحياء الفلسطينية، مما يجعل التنقل بينها صعباً ومعقداً. الحواجز والجدران التي تقام حول المستوطنات تزيد من عزلة الأحياء الفلسطينية، مما يؤثر على الحياة ويعقد من وصولهم إلى الخدمات الأساسية مثل المدارس والمستشفيات (أبو حلبية، 2021).

- **السياسات الإسرائيلية لفصل القدس عن الضفة الغربية**

تتضمن السياسات الإسرائيلية لفصل القدس عن الضفة الغربية مجموعة من الإجراءات التي تهدف إلى تعزيز السيطرة الإسرائيلية على المدينة وتقليل التواصل بين الفلسطينيين في القدس والضفة الغربية. من بين هذه السياسات بناء الجدار العازل الذي يحيط بالقدس ويفصلها عن الضفة الغربية، بالإضافة إلى إقامة نقاط تفتيش وحواجز عسكرية تعيق حركة الفلسطينيين.

المبحث الثالث: تأثير السياسات الاستيطانية على فصل المناطق الفلسطينية وتحويلها إلى كنتونات مفصولة.

1. السياسات والإجراءات الاستيطانية الإسرائيلية:

تُعد السياسات والإجراءات الاستيطانية الإسرائيلية من أبرز العوامل التي تؤثر على فصل المناطق الفلسطينية وتحويلها إلى كنتونات مفصولة. هذه السياسات تتضمن مجموعة من القوانين والإجراءات التي تهدف إلى توسيع المستوطنات الإسرائيلية على حساب الأراضي الفلسطينية، مما يؤدي إلى تقسيم هذه الأراضي وتحويلها إلى مناطق معزولة (Yousef & Thabet, 2021).

تُعد القوانين الإسرائيلية المتعلقة بالاستيطان من الأدوات الرئيسية التي تستخدمها إسرائيل لتحقيق أهدافها الاستيطانية. هذه القوانين تشمل تشريعات تسمح بمصادرة الأراضي الفلسطينية لأغراض "الأمن" أو "التطوير"، مما يتيح لإسرائيل توسيع مستوطناتها بشكل قانوني. بالإضافة إلى ذلك، تُستخدم هذه القوانين لتبرير بناء الجدران والحواجز التي تفصل بين المناطق الفلسطينية والمستوطنات الإسرائيلية (صوافطة، 2015).

تُسهم الإجراءات الإدارية التي تتبعها إسرائيل بشكل كبير في تعزيز الاستيطان. هذه الإجراءات تشمل إصدار تصاريح بناء للمستوطنات وتوسيعها، بالإضافة إلى توفير البنية التحتية اللازمة مثل الطرق والمياه والكهرباء. هذه الإجراءات تجعل من الصعب على الفلسطينيين الوصول إلى أراضيهم أو استخدامها، مما يؤدي إلى عزلهم في كنتونات صغيرة.

تُعد الجدران والحواجز التي تبنيها إسرائيل من الأدوات الفعالة في تحقيق أهدافها الاستيطانية. هذه الجدران والحواجز تُستخدم لفصل المناطق الفلسطينية عن المستوطنات

الإسرائيلية، مما يؤدي إلى تحويل هذه المناطق إلى كنتونات معزولة. الجدار العازل الذي تبنيه إسرائيل في الضفة الغربية يُعد من أبرز الأمثلة على ذلك، حيث يقطع التواصل بين القرى والمدن الفلسطينية.

تُسهم السياسات الإسرائيلية في تعزيز الاستيطان من خلال تقديم حوافز مالية للمستوطنين. هذه الحوافز تشمل تقديم قروض ميسرة وإعفاءات ضريبية للمستوطنين، مما يشجع المزيد من الإسرائيليين على الانتقال إلى المستوطنات (القواسمي، 2021).

يستنتج الباحث إن السياسات والإجراءات الاستيطانية الإسرائيلية تهدف بشكل واضح إلى تحقيق أهداف سياسية وأمنية. هذه السياسات تُستخدم لتعزيز السيطرة الإسرائيلية على الأراضي الفلسطينية وتقويض أي جهود لتحقيق السلام أو إقامة دولة فلسطينية مستقلة. من خلال تحويل المناطق الفلسطينية إلى كنتونات مفصولة، تسعى إسرائيل إلى تحقيق أهدافها الاستراتيجية على حساب حقوق الفلسطينيين.

2. التأثير الجغرافي والديموغرافي للسياسات الاستيطانية:

تُعد السياسات الاستيطانية الإسرائيلية من العوامل الرئيسية التي تؤثر على الجغرافيا والديموغرافيا في الأراضي الفلسطينية. هذه السياسات تهدف إلى تقسيم الأراضي الفلسطينية إلى كنتونات مفصولة يتم من خلال بناء المستوطنات والجدران والحواجز. هذه البنية التحتية تُستخدم لفصل المناطق الفلسطينية عن بعضها البعض مما ينتج عنها استحالة إقامة المشروع الوطني الفلسطيني المتمثل بدولة فلسطينية ذات حدود وسيادة.

3. الردود المحلية والدولية على السياسات الاستيطانية:

تُعد السياسات الاستيطانية الإسرائيلية موضوعاً حساساً ومثيراً للجدل، وقد أثارت ردود فعل قوية من الفلسطينيين والمجتمع الدولي على حد سواء. تتنوع ردود الفعل الفلسطينية على هذه السياسات بين المقاومة الشعبية، الدبلوماسية، والإجراءات القانونية. فيما يلي دراسة تفصيلية لردود الفعل الفلسطينية على السياسات الاستيطانية وكيفية مواجهتها:

المقاومة الشعبية: يعتمدون الفلسطينيون بشكل كبير على المقاومة الشعبية لمواجهة السياسات الاستيطانية. هذه المقاومة تشمل تنظيم مظاهرات واحتجاجات سلمية في المناطق المتضررة من الاستيطان. على سبيل المثال، قرية بلعين في الضفة الغربية تُعد من أبرز الأمثلة على المقاومة الشعبية. سكان القرية ينظمون مظاهرات أسبوعية منذ عام 2005 احتجاجاً على بناء الجدار العازل الذي يقطع أراضيهم. هذه المظاهرات تجذب انتباه وسائل الإعلام الدولية وتسلط الضوء على معاناة الفلسطينيين (جرار، 2017).

الدبلوماسية: يعتمدون الفلسطينيون أيضاً على الجهود الدبلوماسية لمواجهة السياسات الاستيطانية. السلطة الفلسطينية تسعى إلى حشد الدعم الدولي من خلال تقديم شكاوى إلى الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى. على سبيل المثال، في عام 2012، نجحت السلطة الفلسطينية في الحصول على اعتراف الأمم المتحدة بفلسطين كدولة غير عضو، مما يعزز موقفها في مواجهة السياسات الاستيطانية. هذا الاعتراف يُعد خطوة مهمة في الجهود الدبلوماسية الفلسطينية لمواجهة الاستيطان.

الإجراءات القانونية: يلجأون الفلسطينيون أيضاً إلى الإجراءات القانونية لمواجهة السياسات الاستيطانية. هذه الإجراءات تشمل تقديم شكاوى إلى المحاكم الإسرائيلية والدولية للطعن في قانونية

المستوطنات. على سبيل المثال، في عام 2004، أصدرت محكمة العدل الدولية رأياً استشارياً يعتبر بناء الجدار العازل غير قانوني ويدعو إلى إزالته. هذا الرأي يُعد نصراً قانونياً للفلسطينيين ويعزز موقفهم في مواجهة السياسات الاستيطانية (Iriqat, 2023).

التعاون مع منظمات حقوق الإنسان: يتعاونون الفلسطينيون مع منظمات حقوق الإنسان المحلية والدولية لتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان المرتبطة بالاستيطان. هذه المنظمات تُصدر تقارير دورية تسلط الضوء على تأثير السياسات الاستيطانية على الفلسطينيين.

حملات المقاطعة: ينظمون الفلسطينيون حملات مقاطعة للمنتجات الإسرائيلية كوسيلة لمواجهة السياسات الاستيطانية. حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات (BDS) تُعد من أبرز الأمثلة على هذه الحملات. هذه الحركة تسعى إلى الضغط على إسرائيل لإنهاء الاستيطان من خلال مقاطعة المنتجات الإسرائيلية وسحب الاستثمارات منها وفرض عقوبات عليها.

الإعلام والتوعية: يعتمدون الفلسطينيون على الإعلام والتوعية لزيادة الوعي الدولي حول تأثير السياسات الاستيطانية. هذه الجهود تشمل تنظيم حملات إعلامية واستخدام وسائل التواصل الاجتماعي لتسليط الضوء على معاناة الفلسطينيين. على سبيل المثال، حملة "Free Palestine" تُعد من أبرز الحملات التي تستخدم وسائل التواصل الاجتماعي لزيادة الوعي حول القضية الفلسطينية.

الفصل الرابع: الحروب الإسرائيلية وعلاقتها بقضية الأسري

المقدمة

تُعتبر قضية الأسرى الفلسطينيين من القضايا المحورية في الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، حيث تَعكس معاناتهم في سجون الاحتلال الواقع المرير الذي يعيشه الأسير الفلسطيني مع الاحتلال المستمر منذ عام 1948، في هذا الفصل، نستعرض العلاقة الوثيقة بين الحروب الإسرائيلية على قطاع غزة وقضية الأسرى، حيث سنبدأ بتناول واقع الأسرى في السجون الإسرائيلية، موضحين الظروف القاسية التي يعيشونها، والانتهاكات المستمرة التي يتعرضون لها في سجون الاحتلال، والتي تُظهر السياسات التي يستخدمها الاحتلال والأساليب القمعية والغير قانونية ضد الشعب الفلسطيني، لانتزاع حقة التاريخي والقانوني والشرعي على هذه الأرض.

بعد ذلك، سننتقل إلى الحروب الإسرائيلية وانعكاسها على معاناة الأسرى في سجون الاحتلال. ونبين كيف أن كل عملية عسكرية تُنفذ ضد الفلسطينيين تؤدي إلى زيادة أعداد المعتقلين، مما يُعزز من معاناتهم داخل السجون. وسنسلط الضوء على تأثير هذه الحروب على نفسية الأسرى وعلى عائلاتهم، وتبيان سياسة الاعتقال التعسفي التي تنتهجها سلطات الاحتلال الإسرائيلي.

سنناقش صفقات الأسرى، التي تُعتبر إحدى الوسائل التي تُستخدم لتحرير المعتقلين الفلسطينيين. والتي لا تقل أهمية عن الصفقات السياسية وصفقات المحاكم، وتبيان كيف تعكس هذه الصفقات؛ الصراع المستمر بين الفلسطينيين والاحتلال، وما تحمله من آمال وتحديات للأسرى، أيضاً سنوضح أن هذه الصفقات، رغم أهميتها، لا تُعالج الجذور العميقة للمعاناة التي

يعيشها الأسرى، ولا تُنهي الانتهاكات المستمرة التي يتعرضون لها. ولكن تبقى نافذة أمل لنيل الحرية حيث أثبتت فعاليتها أمام غطرسة الاحتلال.

من خلال هذا الفصل أيضاً، نسعى لتقديم رؤية شاملة حول الأسرى الفلسطينيين، موضحين كيف أن الحروب الإسرائيلية تؤثر بشكل مباشر على قضية الأسرى، مما يُعزز من أهمية هذه القضية وكيفية تزايد أعداد المعتقلين خلال فترة الحروب بشكل كبير.

ونشير هنا إلى آخر إحصائية لهيئة شؤون الأسرى والمحررين، ونادي الأسير الفلسطيني، ومؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان (2024) لنادي الأسير الفلسطيني حول الأسرى في سجون الاحتلال في الضفة الغربية والقدس، وهذه الإحصائية لا تشمل قطاع غزة لصعوبة إحصاء عدد حالات الاعتقال هناك؛ بسبب الحرب التي ما زالت قائمة حتى كتابة هذه الأطروحة، حيث تشير إحصائية نادي الأسير لشهر أكتوبر 2024، إلى أن حملات الاعتقال من قبل قوات الاحتلال بلغت أكثر من (11400)، حالة اعتقال في الضّفة بما فيها القدس.

وبلغت حصيلة الاعتقال من النّساء ما يقارب (430) امرأة، هذه الإحصائية تشمل النساء في الضفة الغربية وداخل الأراضي المحتلة سنة 1948 والقدس، ونساء غزة اللواتي اعتقلن في هذه المناطق ولا تشمل حالات الاعتقال للنساء في قطاع غزة واللواتي يقدر عددهن بالعشرات، وبلغ عدد حالات الاعتقال لفئة الأطفال ما يقارب (750) طفل. ولم يفرق الاحتلال بين المدنيين والمقاومين أو الصحفيين حيث اعتقل (58) صحفيا من بينهم (6) صحفيات، من الضفة والقدس ومن قطاع غزة تمكن نادي الأسير من إحصاء (29) حالة اعتقال للصحفيين، ممن تم التأكد من هوياتهم.

والموضوع يتجاوز حد الاعتقال الغير قانوني، فتمارس قوات الاحتلال جرائم وانتهاكات وتنكيل بالأسرى بمختلف الوسائل والأساليب الإجرامية منها الضرب والابتزاز وتهديد عائلاتهم وتدمير منازلهم واستخدام أفراد من العائلات كرهائن ودروع بشرية، بل نفذت قوات الاحتلال إعدامات ميدانية لبعض المعتقلين، بالإضافة إلى استشهاد العشرات من الأسرى في سجون الاحتلال نتيجة التعذيب والإهمال ونقص الرعاية الصحية.

المبحث الأول: واقع الأسرى في السجون الإسرائيلية

المطلب الأول: واقع ومعاناة الأسرى في سجون الاحتلال

نستعرض في هذا المبحث واقع الأسرى الذين غُيبوا في أقبية السجون الإسرائيلية مسلوبي الحرية، حيث تظهر قضيتهم للعالم في أوقات معينة من احتداد الصراع، أو صفقات تبادل الأسرى، أو عمليات الهروب من السجون التي كسرت قيد السجان ولو بطريقة رمزية. فما هو واقع الأسرى وما هي أبرز معاناتهم في سجون الاحتلال؟

تنتهك إدارة السجون الإسرائيل كل الأعراف والقوانين الدولية في سياستها بالتعامل مع الأسرى الفلسطينيين، وتستخدم أساليب الشبح بوضعيات مختلفة، والضرب والخنق ونتف شعر الراس واللحية، وغُرف المتعاونين لصالح الاحتلال "العملاء" والعزل والحرمان من الزيارة، والحرمان من التواصل مع المحامي ، والنقل التعسفي بين السجون والأقسام، ونقص أبسط الحقوق الإنسانية داخل المعتقلات الإسرائيلية من الأكل والغطاء وتوفير المياه الدافئة أو الملابس والنوم الكافي، والسب والشتم والإيذاء، كل هذا وأكثر يتعرض له الأسير الفلسطيني يدفعنا للتعرف على واقع الأسرى الفلسطينيين داخل أروقة وسجون الاحتلال، والذين تعد قضيتهم من أهم القضايا التي

يتبناها المشروع الوطني الفلسطيني، والتي بدورها تعتبر من اهم القضايا المجتمعية الشائكة في مجتمعنا الفلسطيني.

يعرف حميدان (2011) الأسرى بأنهم الأفراد الذين تم اعتقالهم لأسباب سياسية أو أمنية وفقًا لرؤية الاحتلال الصهيوني، بغض النظر عن لائحة الاتهام أو حتى أولئك المحكومين إداريًا. ويعرف الباحث الأسرى الفلسطينيون بأنهم "المعتقلون الفلسطينيون في السجون الإسرائيلية الذين تم اعتقالهم على يد قوات الاحتلال نتيجة رفضهم ومقاومتهم للاحتلال الغاشم على أرضهم". بعد استعراض مفهوم الأسر، يؤكد الباحثان على ضرورة أن يكون جميع أبناء الشعب الفلسطيني على وعي عميق بقضية الأسرى في السجون الإسرائيلية، وفهم كافٍ لما يواجه الأسير الفلسطيني من وقائع وأحداث داخل الأسر.

وكتب قراقع مقالاً بعنوان "الأسرى الفلسطينيون في الشيفرة الثقافية الإسرائيلية" والذي يرى فيه أن أزمة الأسرى في سجون الاحتلال هي أزمة تربوية ثقافية في المؤسسات الإسرائيلية عكست نفسها على سلوك التعامل مع الأسير الفلسطيني. ومن هنا يمكن فهم مدى تأثير التربية والتنشئة الثقافية في إسرائيل على السياسات الحيوية الإسرائيلية إزاء عائلات الأسرى (قراقع، 2014).

ويعتبر "من القمع إلى السلطة الثورية" طبع عام (1989) للكاتب قدري أبو بكر من أوائل الكتب التي تناولت السجون الإسرائيلية، والكاتب قدري أبو بكر كتب هذا الكتاب بصفته جزءاً. من كل، ويمثل الكتاب الإرادة الفلسطينية الصلبة في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي، وفيما يهم هذه الدراسة فقد تناول الكتاب في أحد فصوله الحرب النفسية التي كان يشنها السجان على أهالي الأسرى، وكيف تعامل الأسرى المناضلون مع هذه الممارسات من خلال توعية الأهل وإفهامهم

أساليب سلطات الاحتلال، ليكون ذلك أحد أشكال مواجهة أهداف السلطات الإسرائيلية (أبو بكر، 1989).

ويحاول الكاتب الأسير المحرر حاتم إسماعيل الشنار في "خمسة نجوم تحت الصفر" من تأليفه، تم نشره عام (2010) تقديم خلاصات في مقاومة الأسر في سجن (عسقلان 1969-1986). وفيما يتعلق بهذه الدراسة فإن الكتاب يتناول قضية التمويل وطبيعة التموين التي كان يحصل عليها الأسرى من الأهل، إضافة إلى جبهة التضامن مع الأسرى خلال الإضرابات عن الطعام، يتناول الكاتب قضية هامة ألا وهي هموم الأسرى الاقتصادية والمعيشية تجاه أسرهم، إلى جانب وقف وظائف الأسرة، وتمزيق الأسر القائمة وتعطيل الزواج جراء الاعتقال، تحدث الكاتب أيضاً عن الزيارات وسياسة النقل والنفي والعزل والعقوبات التي ضاعفت معاناة عائلات المعتقلين بحرمانهم من الزيارة وتغيير أماكن اعتقالهم (الشنار، 2010).

تتبع سلطات الاحتلال الإسرائيلي استراتيجية مدعومة بغطاء قانوني وغطاء دولي لتمزيق اللحمة الاجتماعية للشعب الفلسطيني من خلال السياسات والتقسيمات التي تنتهجها بحق الأسرى، أسري الضفة، أسري القدس، أسري قطاع غزة، وأسرى الجولان، أسرى عرب الداخل المحتل، الأسرى العرب

وتتضمن السياسات الاحتلالية الإسرائيلية تجاه الأسرى الفلسطينيين مجموعة من الإجراءات القمعية التي تهدف إلى تقييد حقوقهم الأساسية . حيث يتم احتجاز الأسرى في ظروف قاسية، وتفتقر السجون إلى المعايير الإنسانية، مما يؤثر سلبًا على صحتهم النفسية والجسدية. حيث تتبع دولة الاحتلال مجموعة من السياسات القمعية تمارسها بحق الأسرى منها (أبو بكر، 2016):

أولاً: تعتمد قوات الاحتلال على القوانين العسكرية والتي تتيح لهم الاعتقال دون محاكمة، وهذا ما يُعرف بالاعتقال الإداري وهو إجراء يُستخدم بشكل متكرر، حيث يُحتجز الأسرى لفترات طويلة دون توجيه تهم محددة، وهو من أصعب مراحل الاعتقال حيث يعاني الأسير من ضغط نفسي شديد وحالة من عدم الاستقرار والخوف من الحكم مما يزيد من معاناتهم (أبو بكر، 2015).

ثانياً: استخدام التعذيب هو أحد السياسيات التي تعتمد عليها قوات الاحتلال في استجواب الأسرى، بما يتنافى مع حقوق الإنسان، وتشير تقارير حقوق الإنسان إلى أن العديد من الأسرى يتعرضون لشتى أنواع التعذيب الجسدي والنفسي، مما يترك آثارًا دائمة على صحتهم (أبو بكر، 2015).

ثالثاً: تستخدم قوات الاحتلال عائلات الأسري كورقة ضغط لإخضاع الأسرى وانتزاع الاعتراف منهم، ويتعرض الأسرى للتهديد بالعقوبات القاسية إذا لم يمتثلوا لأوامر السجانين، مما يزيد من حالة الخوف والقلق بينهم (بارسونز وسالتر، 2014).

رابعاً: استخدمت قوات الاحتلال سياسية العزل الانفرادي للأسير، والضرب الشديد والتعذيب ومنع النوم من خلال سكب المياه على أرضية الزنازين واستخدمت أساليب الشبح والتعليق خلال عملية العزل عن العالم الخارجي.

خامساً: استخدمت أساليب الابتزاز عن طريق إحضار الأخت أو الأم ومحاولة الاعتداء على الشرف، حيث تعي جيداً سلطات الاحتلال أهمية هذه القضية بالنسبة للمجتمع الفلسطيني.

أخيراً: تُعتبر هذه السياسات جزءًا من استراتيجية أوسع تهدف إلى كسر إرادة الشعب الفلسطيني، حيث تسعى سلطات الاحتلال من خلال هذه السياسات إلى إضعاف المقاومة الفلسطينية وتقويض

حقوقهم المشروعة في نيل الحرية والاستقلال، وتبقى أن قضية الأسرى مرهونة بوجود الاحتلال ولن يغلق ملف الأسرى إلا بإغلاق ملف الاحتلال وتبييض السجون.

المطلب الثاني: قضية الأسرى في المجتمع الفلسطيني ومراحل الاعتقال.

قضية الأسرى الفلسطينيين من أهم القضايا الأساسية في المجتمع الفلسطيني، تتمثل هذه القضية في المعتقلين الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية، حيث يُستخدم الاحتلال الإسرائيلي الاعتقال كوسيلة لردع أبناء المجتمع الفلسطيني وقمعهم (أبو عطوان، 2007).

وتستخدم قوات الاحتلال الإسرائيلي أساليب لا إنسانية في ابتزاز الأسرى ونزع الاعتراف منهم، والضغط عليهم عبر وسائل انتقامية منها هدم المنازل واقتحام بيوت عائلاتهم، والعبث بمحتويات المنازل وتخريبها وإهانة وضرب ذوي الأسير.

وتتجلى فلسفة القوة الآسرة في جعل الأسير يتقبل معتقداتها السياسية والاجتماعية، بالإضافة إلى استخدام الأسر كوسيلة للعقاب، ليس فقط للسيطرة على الأسرى، بل لإشاعة الخوف في صفوف المدنيين في المناطق المحتلة، كما يُستخدم الأسرى كوسيلة للحصول على معلومات عن القوة المقاومة ونقاط ضعفها، فضلاً عن كونهم أداة للدعاية والحرب النفسية، مما يعكس جبروت القوة الآسرة ويُخيف القوة المقابلة، مما يدفعها لمزيد من الإذعان (قراقع، 2003).

مراحل الاعتقال

1. **مرحلة الاعتقال (الأسر)**

تبدأ هذه المرحلة عند اعتقال الشخص من منزله أو الشارع أو عبر المعابر والحواجز التي يسيطر عليها الاحتلال، وتستمر حتى دخوله مرحلة التحقيق والاتهام. يتم الاعتقال عادة من عدة

مناطق، لكن الغالب هو من المنازل. كما يشير البطش إلى أن سمة المداهمة والتفتيش، ومن ثم الاعتقال، كانت من سمات الجيش الإسرائيلي في السبعينات، خاصة في مخيمات قطاع غزة. كان الجيش مخولًا بمطاردة الفدائيين عند وقوع أي هجوم، مما أتاح لهم دخول أي مكان بحثًا عن المشتبه بهم (البطش، 2007).

يذكر قاسم أنه عند الاعتقال، يتواجد رجل من مخابرات المنطقة للتحقق من هوية الأسير. بعد ذلك، يقوم الجنود بربط يديه إلى الخلف، ويضعون عصبة على عينيه، ثم يحملونه ويلقونه على أرضية سيارة الجيش المليئة بالجنود، حيث يتعرض للضرب والإهانة (قاسم، 1986). بعد ذلك، يتم ترحيل الأسير إلى المعتقل، حيث يتعرض لشتى أنواع الإهانات والركل والضرب، وبعض المعتقلين يُرسَلون مباشرة إلى المعتقل، بينما يتم تجول البعض الآخر معصوبي العينين ومربوطين اليدين، يتعرضون للركل والاستهزاء (أبو قاعود، 2008).

يؤكد الباحث أبو قاعود، من خلال تجربته الخاصة وشهادات عيان، أن فترة "الترحيل" وما يتعرض له الأسير خلالها من أنواع العذاب تهدف إلى تحطيم معنوياته وكسر إرادته قبل وصوله إلى مرحلة التحقيق، مما يسهل مهمة ضابط التحقيق.

2. مرحلة التحقيق والاتهام

تُعتبر هذه المرحلة من أهم وأخطر مراحل الاعتقال، حيث تحدد مسار عملية الاعتقال ومدى نجاح إدارة السجون وأجهزة الأمن في الحصول على المعلومات وإضعاف الأسرى في تلبية حقوقهم. تبدأ مرحلة التحقيق غالبًا من مكان اعتقال المتهم. في السنوات الأولى بعد عام 1967، كان ضباط الجيش هم من يقومون بالتحقيق، لكن بعد ذلك، أصبح ضباط المخابرات هم من يتوجهون لتنفيذ الاعتقال (البطش، 2007).

طـوّر رجـال المخـابرات العامـة (الشـباك) أمـاكن التحقيـق فـي بدايـة الثمانينـات، ممـا جعـل ظروف التحقيق صعبة للغاية. يُحتجز المتهمون في زنازين مشتركة، حيث لا يُسمح لهم بالجلوس أو النوم، ولا حتى بالتناوب لعدة أيام، دون تهوية أو تنظيف للفضلات، مع رش الأسرى بمبيدات حشرية ذات رائحة كريهة (أبو النجا، 2002).

من خـلال الحديث مـع العديد من الأسرى المحررين، يتضـح أن هذه المرحلـة تتطلب من المعتقل الحذر الشديد، حيث يتعرض المعتقلون لوسائل وأشكال تحقيق متنوعة، بما في ذلك المفاجآت بالأدوات، والاستباحة الجسدية، والعزل، والضرب الشديد على اليدين والأرجل، والخنق، وتعريضهم لدرجات حرارة مرتفعة، وغيرها من أساليب التعذيب (أبو هلال، 2009).

3. مرحلة توقيف المعتقل

تُعتبر هذه المرحلة فترة زمنية قد تمتد طويلاً أو قصيرًا، وتأتي بعد انتهاء مرحلة التحقيق وقبل تقديم المعتقل للمحاكمة. خلال هذه الفترة، يتعرض الأسير للترحيل من مكان الاعتقال إلى المحكمة في مواعيد محددة. في رحلة النقل، يواجه الأسير أنواعًا متعددة من العذابات، مثل ربط يديه وأرجله، والتعرض للضرب والركل من قبل الجنود، بالإضافة إلى التفتيش العاري عند وصوله إلى أي مكان تابع لإدارة السجون (أبو قاعود، 2008).

4. مرحلة الحكم وقضاء فترة المحاكمة

تُعتبر هذه المرحلة من أصعب المراحل، حيث يقف الأسير أمام المحكمة، مما يسبب له عذابًا نفسيًا وضغطًا ذهنيًا هائلًا. في هذه المرحلة، لا يعترف الأسير بشرعية المحكمة أو إجراءاتها، لأنه لا يعترف بشرعية الاحتلال نفسه. ومع ذلك، يُجبر على الدفاع عن نفسه وعن نضاله وحقه في الوجود والعيش بحرية وكرامة (أبو قاعود، 2008).

كثير من المعتقلين يُظهرون رفضهم للمحكمة من خلال الصراخ والتعبيرات التي تدل على عدم اعترافهم بشرعيتها بعد ذلك، يقضي المعتقلون فترة المحاكمة في السجون، لكنهم غالبًا ما يتغلبون على مرارة الأسر وإجراءات إدارة السجون من عزل وتفتيش وقمع، محاولين تحويل حياتهم إلى حياة اجتماعية تحمل خصائصها الجميلة (حسن وناصر، 2012).

المبحث الثاني: الحروب الإسرائيلية وانعكاسها على معاناة الأسرى في سجون الاحتلال.

المطلب الأول: الإعلام والحركات الشعبية ودعم قضية الأسرى

تُسهم وسائل الإعلام بشكل كبير في تسليط الضوء على قضايا الأسرى، ورصد حالات الاعتقالات الغير مبررة من قبل قوات الاحتلال والتي لا تستند للوائح اتهام، حيث تتزايد في أوقات الحروب التي تشنها إسرائيل على قطاع غزة، وتداعياتها المشتعلة في الضفة الغربية، تعمل وسائل الإعلام على نقل معاناة الأسرى إلى العالم الخارجي، وتُعتبر التقارير الإخبارية والمقالات الصحفية من الأدوات الفعالة التي تساهم في رفع الوعي حول هذه القضية، مما يؤدي إلى زيادة الضغط على الجهات المعنية لتحسين أوضاع الأسرى. ووفاء لقضية الأسرى أقر المجلس الوطني الفلسطيني عام 1974، خلال دورته العادية بأن يوم 17 نيسان/ أبريل، يوم وطني وتضامني للوفاء بقضية الأسرى وتضحياتهم. مما يعزز الدعم النفسي والمعنوي لهم، وإبقاء قضيتهم قضية ساخنة على المستوى المحلي والدولي.

تتفاعل الحركات الشعبية مع قضايا الأسرى من خلال تنظيم الفعاليات والمظاهرات الشعبية التي تنادي بحقوقهم لنيل الحرية، وتُعبر هذه الفعاليات عن التضامن مع الأسرى وتطالب بالإفراج عنهم، مما يخلق زخمًا شعبيًا يدعم القضية. وتُعتبر هذه الأنشطة وسيلة فعالة لجذب انتباه وسائل الإعلام، مما يزيد من فرص تسليط الضوء على معاناة الأسرى. وتستخدم الحركات الشعبية وسائل

التواصل الاجتماعي كمنصة لنشر المعلومات حول الأسرى، وتُساعد هذه الوسائل في الوصول إلى جمهور واسع، حيث يتم تبادل الصور والفيديوهات والقصص الشخصية التي تعكس معاناة الأسرى.

يتم التنسيق من قبل اللجان الشعبية التي تُعنى بقضية الأسرى بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الحكومية لدعم قضية الأسرى، وتُقدم هذه المنظمات الدعم القانوني والإنساني للأسرى وعائلاتهم، مما يعزز من جهود الحركات الشعبية. حيث تحظى قضية الأسرى بدعم وتأييد شعبي ورسمي، وكان من أبرز ما صرح به الرئيس محمود عباس حول قضية الأسرى والابتزاز المالي الذي استخدمته قوات الاحتلال مقابل أن يقطع الرئيس المساعدات المالية عن ذوي الأسرى حيث صرح الرئيس" لو بقي قرش واحد في ميزانية السلطة سنتقاسمه مع عائلات الشهداء والأسرى.

الحملات الإعلامية تساهم في تغيير الصورة النمطية عن الأسرى، حيث تُركز هذه الحملات على إبراز إنسانية الأسرى ومعاناتهم، وتشكل خطوة مهمة في تعزيز التضامن مع الأسرى (الحاج أحمد، 2023).

المطلب الثاني: القوانين الدولية وحقوق الأسرى

تُعنى القوانين الدولية المتعلقة بحقوق السجناء بمجموعة من المعاهدات والاتفاقيات والقوانين الدولية التي تحفظ للسجناء كرامتهم وحقوقهم، ويعتبر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 1948، الأساس لحماية حقوق الإنسان، بما في ذلك حقوق السجناء، تنص المادة 5 على أنه "لا يجوز لأحد أن يتعرض للتعذيب أو للعقوبات أو المعاملات القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة." تُعزز هذه المبادئ من خلال اتفاقية مناهضة

التعذيب وغيره من أشكال وأساليب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية، التي تحظر التعذيب بشكل صريح وتلزم الدول باتخاذ تدابير فعالة لمنعه (الأسطل، 2023).

كما يلعب العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الذي اعتمد في عام 1966، دورًا حيويًا في حماية حقوق السجناء. تؤكد المادة 10 على أنه "يجب معاملة جميع الأشخاص المحرومين من حريتهم بإنسانية واحترام لكرامة الإنسان." يشمل ذلك الحق في الوصول إلى الرعاية الطبية، والتمثيل القانوني، وفرصة التواصل مع العالم الخارجي. علاوة على ذلك، تقدم القواعد النموذجية لمعاملة السجناء، المعروفة أيضًا باسم قواعد نيلسون مانديلا، إرشادات تفصيلية حول معاملة السجناء، مع التأكيد على أهمية إعادة التأهيل والمعاملة الإنسانية (الأسطل، 2023).

علاوة على ذلك، نداء البرغوثي أعدت رسالة دكتوراه في جامعة القاهرة عام 2013 تحت عنوان "أسرى الحرب في القانون الدولي: دراسة للقواعد العامة وتطبيقاتها على المعتقلين الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية"، وهدفت الدراسة إلى تحليل القواعد العامة لنظام أسرى الحرب في القانون الدولي المعاصر وتطبيق تلك القواعد لمعرفة مدى انطباقها على المعتقلين الفلسطينيين في سجون الاحتلال الإسرائيلي، وبينت الدراسة أن نظام القانون الدولي تجاه قضية الأسرى ما زالت تشوبه بعض المثالب سواء على صعيد قواعد السلوك أو على صعيد الإشراف والرقابة، خصوصاً إذا كان هناك أكثر من جهة تتنازع، ويتمثل ذلك بوضح بحالة الشعب الفلسطيني النازح تحت الاحتلال الإسرائيلي، حيث تعترف المحكمة الدولية بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلة للشعب الفلسطيني، ومن ناحية أخرى لا يزال الغموض يكتنف طبيعة المحكمة وقراراتها (البرغوثي، 2013).

المطلب الثالث: الآثار الاجتماعية والنفسية للأسري الفلسطينيين

تعرض الدراسة أهم التحولات التي شهدها المجتمع الفلسطيني بعد عام 1967م، والتغيرات السياسية التي طرأت عليه، إلى جانب التغييرات الاجتماعية والاقتصادية الناتجة عن هذه التحولات بالنسبة للأسرة الفلسطينية بشكل عام، وأسرة المعتقل الفلسطيني على وجه الخصوص، كما تكشف الدراسة عن الظروف الاجتماعية والحياتية لعائلة الأسير الزوج داخل المعتقلات الإسرائيلية، وهذا ما يمكن الاستفادة منه في جانب السياسات الإسرائيلية الحيوية ذات التأثير الاقتصادي (حسن وناصر، 2012).

أصدر مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات في بيروت كتاب "معاناة الأسير الفلسطيني في سجون الاحتلال الإسرائيلي، في عام 2009م، وهو الرابع ضمن سلسلة "أولست إنساناً " التي يسعى المركز من خلالها إلى تقديم صورة متكاملة عن المعاناة التي يتسبب بها الاحتلال الإسرائيلي للشعب الفلسطيني وعائلات الأسرى، والكتاب من إعداد فراس أبو هلال وتحرير د. محسن صالح ومريم عيتان، يتناول هذا الكتاب عائلات الأسرى التي تنال نصيبها من المعاناة، من خلال حرمانها من زيارة الأسرى والاستهداف المتعمد (أبو هلال، 2009).

تركز معظم هذه الدراسات على الأطفال الذين تم اعتقال آبائهم بسبب جرائم معينة، ولم تأخذ في الاعتبار الأطفال الذين تم اعتقال آبائهم لأسباب سياسية أو في سياقات صراعات سياسية مستمرة. في هذه الحالات، يمكن أن يختلف تأثير الاعتقال والاحتجاز بشكل كبير عن السياقات المتعلقة بالجرائم الفردية، وغالبًا ما يحدث الاعتقال في ظروف خاصة (مثل محاصرة المنازل، وإجبار جميع أفراد الأسرة على مغادرة المنزل، وتغطية أعين المحتجزين، إلخ). علاوة على ذلك، قد

يكون الاحتجاز في سياقات الصراع السياسي أقل ارتباطًا بالآراء الاجتماعية السلبية، بما في ذلك تجاه أفراد الأسرة، مقارنةً بالاحتجاز الناتج عن أفعال إجرامية فردية (Thabet et al., 2013).

المبحث الثالث: صفقات الأسرى

المطلب الأول: أهمية صفقات الأسرى وعلاقتها بالمشروع الوطني الفلسطيني

تعتبر صفقات الأسرى أحد الأسباب الرئيسية التي دفعت فصائل المقاومة الفلسطينية لتنفيذ عمليات عسكرية كبيرة سواء داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة، أو عمليات دولية تستهدف العدو الإسرائيلي، من أجل التفاوض على هذه الصفقات، وبخط متوازي حاولت السلطة الفلسطينية عبر منظمة التحرير عقد صفقات سياسية للإفراج عن الأسرى، إلا أن العمليات العسكرية والتي خاضتها فصائل المقاومة الفلسطينية كان أثرها على قضية الأسرى أكثر وضوحاً.

أشارت الباحثة كيرن راز "أن الحكومة الإسرائيلية تتعامل مع قضية تبادل الأسرى من منظور سياسي، من خلال إطارين رئيسيين. الأول هو نظريات المفاوضات، التي تركز على استراتيجيات المساومة والضغط على الطرف الآخر، مثل حركة حماس. الثاني هو نظريات الأمن والعلاقات الدولية، التي تتناول علاقات القوة، وتأثير الرأي العام على القضية. يتفاعل هذان الإطاران بشكل مستمر أثناء اتخاذ القرارات المتعلقة بإتمام صفقات التبادل (دقة، 2006).

منذ عام 1948، قامت حركات المقاومة الفلسطينية بإجراء العديد من صفقات تبادل للأسرى مع الاحتلال الإسرائيلي، بلغت مجمل الصفقات حتى كتابة هذه الأطروحة 38 صفقة.

كانت أولى صفقات التبادل بعد عام 1948 وضمت أسري من دول عربية وكانوا جنود من السعودية والسودان واليمن (موقع الجزيرة: أبرز صفقات تبادل الأسرى مع إسرائيل، 2023)، منها

ما تم نتيجة صفقات سياسية ومنها بتدخل من الصليب الأحمر الدولي ومنها بواسطة مصرية، حيث لم تتخلى مصر عن دورها الاستراتيجي الداعم للقضية الفلسطينية، وبعضها تم بشكل مباشر دون تدخل وسطاء، وتمت بعض الصفقات الكبرى للتبادل أعقاب الحروب الإسرائيلية العربية كان أبرزها الصفقات التي وقعت بعد الحروب (1948، 1967، 1973) وبعض هذه الصفقات لم يتم تنفيذها حتى الآن وبقيت معلقة، أقدمها المطالبة الإسرائيلية بجثة العميل الإسرائيلي (إلي كوهين) الذي تم كشفه وإلقاء القبض عليه وإعدامه في دمشق عام 1968.

وفي عام 2014 وقع في قبضة المقاومة الفلسطينية عدد من الأسرى منهم الجندي الإسرائيلي (شاؤول آرون) الذي تم أسره خلال عملية عسكرية للمقاومة في غلاف غزة، تمكنت خلالها حركات المقاومة الفلسطينية من قتل 14 جندي إسرائيلي، و (هدار جولدن) الذي وقع في قبضة المقاومة في نفس العام و(افيرا منغستون) الذي اجتاز السياج الفاصل شمال غزة، و(هشام السيد) من عرب النقب، بالإضافة إلى الأسرى السابقين، كان العدد الأكبر من الذين تم أسرهم من قبل المقاومة الفلسطينية في أكبر عملية عسكرية نفذتها المقاومة الفلسطينية ضد الاحتلال في السابع من أكتوبر 2023 "طوفان الأقصى"، وخلال آخر عقدين كان محور تبادل صفقات الأسرى يقتصر على فلسطين ولبنان من جهة والاحتلال الإسرائيلي في الجهة المقابلة (ربيع، ع. (2023/10/11).

المطلب الثاني: السلسلة الزمنية لأهم صفقات الأسرى

1. صفقة التبادل عام 1968

شهدت الساحة الفلسطينية في عام 1968 تحولًا كبيرًا مع تنفيذ أول صفقة تبادل أسرى بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل. قامت مجموعة من المقاومة الفلسطينية بخطف طائرة

إسرائيلية، مما أدى إلى تغيير جذري في استراتيجيات النضال من أجل تحرير الأسرى. استهدفت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، بقيادة يوسف الرضيع وليلى خالد، طائرة تابعة لشركة" العال" أثناء رحلتها من روما إلى إسرائيل، وقامت باقتيادها إلى الجزائر. عكست هذه العملية تصميم الفلسطينيين على تحقيق أهدافهم، وفتحت آفاقًا جديدة في مسار النضال الفلسطيني.

2. صفقة التبادل عام 1969

اختطفت ليلى خالد وسالم العيساوي من "الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين" في أغسطس/آب 1969 طائرة ركاب أمريكية، أثناء رحلتها من لوس أنجلوس بالولايات المتحدة إلى تل أبيب. أظهرت هذه العملية مرة أخرى قدرة المقاومة الفلسطينية على تنفيذ عمليات معقدة، مما عزز من موقفهم في الساحة الدولية. تعتبر هذه الحادثة جزءًا من استراتيجية المقاومة التي تهدف إلى تسليط الضوء على قضية الأسرى الفلسطينيين وتحقيق أهدافهم السياسية.

3. صفقة التبادل عام 1970

نفذت خلية مكونة من 9 فدائيين ينتمون لحركة "فتح" عملية جريئة على الحدود الشمالية لفلسطين في يناير/كانون الثاني 1970. استهدفت هذه العملية وضع عبوات ناسفة على جدار مستوطنة "ميتولا" المحاذية للحدود اللبنانية. ومع ذلك، اكتفت الخلية باختطاف الحارس الموجود في الموقع، ثم عادت إلى قواعدها.

تعكس هذه العملية تكتيكات المقاومة الفلسطينية في تلك الفترة، حيث كانت تهدف إلى إحداث تأثير نفسي على الاحتلال الإسرائيلي، بالإضافة إلى تسليط الضوء على التحديات الأمنية التي تواجهها المستوطنات. تعتبر هذه الحادثة جزءًا من سلسلة من العمليات التي قامت بها الفصائل الفلسطينية لتعزيز وجودها في الساحة السياسية والعسكرية.

4.صفقة "تبادل الليطاني" عام 1979

من خلال الصليب الأحمر، تمت صفقة تبادل للأسرى في قبرص بين الجبهة ودولة الاحتلال يوم 14 مارس/آذار 1979، وأُخْلِيَ سبيل الجندي الإسرائيلي، مقابل إطلاق سراح 76 معتقلا فلسطينيا من فصائل المقاومة المختلفة، من بينهم 12 فتاة فلسطينية.

5.صفقة التبادل عام 1980

احتجزت حركة "فتح" أمينة المفتي بعد اكتشافها أثناء عملها لصالح المخابرات الإسرائيلية في لبنان. كانت المفتي تقدم معلومات حساسة عن منظمات المقاومة الفلسطينية وقادتها، مما أدى إلى تهديد أمني كبير للمقاومة.

تعتبر هذه الحادثة مثالًا على التحديات التي واجهتها الفصائل الفلسطينية في مواجهة التجسس والتعاون مع الاحتلال. عكست عملية الاحتجاز أيضًا حرص حركة "فتح" على حماية أمنها الداخلي وكشف المتعاونين مع العدو، مما يسلط الضوء على أهمية الوعي الأمني في صفوف المقاومة (موقع الجزيرة: أبرز صفقات تبادل الأسرى مع إسرائيل، 2023.)

6.صفقة التبادل عام 1983

شنت إسرائيل حربًا على لبنان عام 1982 تحت شعار "عملية سلامة الجليل"، حيث اجتاحت المدن والقرى والمخيمات. تمكنت المقاومة الفلسطينية واللبنانية من إيقاع خسائر في صفوف جيش الاحتلال، مما عكس قوة الإرادة لدى المقاومين. في يوم 4 سبتمبر/أيلول 1982، أسرت حركة "فتح" ثمانية جنود إسرائيليين من قوات "الناحال" الخاصة في منطقة "بحمدون" بلبنان. وفي يوم 23 نوفمبر/تشرين الثاني 1983، تمت عملية تبادل بين حركة "فتح" وحكومة الاحتلال، عبر الصليب الأحمر، في ميناء طرابلس بشمال لبنان. شملت هذه العملية تسليم الجنود الستة

الإسرائيليين المحتجزين لدى فتح، وهم: "إلياهو أفوتفول"، "داني جلبوع"، "رافي حزان"، "روبين كوهين"، "أبراهام مونتبليسكي"، و"آفي كورنفلد". مقابل 5000 أسير فلسطيني وعربي.

7. صفقة "تبادل الجليل" عام 1985

تعدّ هذه الصفقة امتدادًا لصفقة تبادل الأسرى التي تمت في عام 1983، حيث أسرت حركة "فتح" 8 جنود إسرائيليين في عملية "بحمدون" بلبنان في 4 سبتمبر/أيلول 1982. ثم أطلقت سراح 6 من هؤلاء الجنود ضمن عملية تبادل للأسرى في عام 1983. في سياق متصل، احتفظت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين – القيادة العامة بجنديين إسرائيليين، هما يوسف عزون ونسيم شاليم، حيث كان أحدهما من أصل هنغاري والآخر يهودي من أصل مصري. تمت هذه الخطوة مقابل مساعدتها على نقل الجنود في تلك العملية، مما يعكس تعقيدات الصراع وتعدد الأطراف المعنية فيه. تسلط هذه الأحداث الضوء على استراتيجيات المقاومة الفلسطينية في التعامل مع الأسرى، وكيفية استخدامهم كأوراق ضغط في المفاوضات مع الاحتلال.

8.صفقة التبادل عام 1991

ألقت مجموعة من الجبهة الديمقراطية عام 1983 القبض على الجندي الدرزي سمير أسعد، وكان يعمل مترجما في الخدمة الدائمة لدى جيش الاحتلال، وأعلنت الجبهة الديمقراطية عن حيازتها للجندي، ثم نشرت مقابلة له في 5 أبريل/نيسان 1984، كانت قد طلبت أجراءها بواسطة تلفزيون أميركي.

9. صفقة "وفاء الأحرار" عام 2011

لم تسفر سنوات من المفاوضات عبر أكثر من وسيط بين إسرائيل والجانب الفلسطيني عن تحرير الجندي الأسير جلعاد شاليط، على الرغم من بذل إسرائيل جهودًا كبيرة لذلك عبر قنوات

مختلفة .شنت إسرائيل حربًا على قطاع غزة في نهاية عام 2008 ومطلع عام 2009، لكنها فشلت في الوصول إلى مكان الجندي الأسير. بعد مرور أكثر من 5 سنوات على أسر شاليط، اضطرت إسرائيل يوم 18 أكتوبر/تشرين الأول 2011 إلى الرضوخ للمطالب الفلسطينية في صفقة تبادل تاريخية .أطلق على هذه الصفقة اسم "وفاء الأحرار"، وكانت الأضخم بين صفقات المقاومة كافة على المستويين الفلسطيني واللبناني.

10. صفقة طوفان الاقصى"2023"

نتيجة معركة طوفان الأقصى حيث نص اتفاق وقف إطلاق النار في حينها على إطلاق سراح 50 من المحتجزين في غزة في المرحلة الأولى، مقابل 700 أسيرًا فلسطينيًا من سجون الاحتلال، واتفق الطرفان على دخول المساعدات الإنسانية إلى قطاع غزة أثناء وقف إطلاق النار. (ربيع، ع. (2023/10/11)، ولا تزال المفاوضات مستمرة حتى كتابة هذه الأطروحة، وهناك تعثر في إنجاز الصفقة والتي يحاول الاحتلال وبكل الوسائل كسب المراوغة من أجل تحقيق أهدافه الاستراتيجية في تدمير أذرع المقاومة في غزة، وبسط سيادته على الأمنية على كافة مناحي الحياة السياسية والاقتصادية على حساب قضية الأسرى، والتي باتت قضية رغم أهميتها تحظى باهتمام أقل، حيث أن المطلب الأساسي في غزة هو وقف العدوان ووقف مسلسل القتل اليومي لأبناء الشعب الفلسطيني.

الفصل الخامس: نتائج وتوصيات

المقدمة

في هذا الفصل، نستعرض النتائج والتوصيات المتعلقة بالدراسة التي تناولت الحروب الإسرائيلية على غزة وتداعياتها على المشروع الوطني الفلسطيني خلال الفترة ما بين 2008– 2024.، لقد شهدت هذه الفترة تصاعدًا في التوترات العسكرية، مما أثر بشكل عميق على الأوضاع الإنسانية والسياسية في غزة، وألقى بظلاله على الجهود الرامية إلى تحقيق الوحدة الوطنية الفلسطينية. من خلال تحليل البيانات والمعلومات المستخلصة من الأحداث، سنقوم بتسليط الضوء على النتائج الرئيسية التي تم التوصل إليها، والتي تعكس تأثير هذه الحروب على المشروع الوطني الفلسطيني، بالإضافة إلى تقديم توصيات تهدف إلى تعزيز الهوية الوطنية الفلسطينية في ظل التحديات المستمرة. إن فهم هذه الديناميكيات يعد أمرًا حيويًا لتطوير استراتيجيات فعالة تسهم في تحقيق الأهداف الوطنية وتعزيز صمود الشعب الفلسطيني.

أولاً: نتائج الدراسة

للإجابة عن السؤال الرئيسي المحوري للدراسة :ما هو تأثير الحروب الإسرائيلية المتكررة على قطاع غزة على المشروع الوطني الفلسطيني؟، يمكننا تحليل التأثيرات من عدة زوايا:

منذ عام 2008 وحتى عام 2024، شهدت المنطقة العديد من العمليات العسكرية والصراعات الهامة بين إسرائيل وغزة، وكل منها ترك بصماته العميقة على المشروع الوطني الفلسطيني. لقد أسفرت هذه الصراعات عن خسائر فادحة ودمار واسع النطاق، مما أثر بشكل كبير على الشعب الفلسطيني بشكل عام وعلى البنية التحتية في غزة بشكل خاص. ومع مرور الوقت، تفاقمت التحديات التي تواجه المشروع الوطني الفلسطيني.

كل عدوان عسكري إسرائيلي جديد يترك وراءه آثارًا مدمرة، حيث ارتفع أعداد الشهداء بشكل غير مسبوق، وكذلك الجرحى الذين أصيبوا بإعاقات دائما وتزايد عدد حالات الاعتقال، وتعرضت الممتلكات لأضرار جسيمة والتأثير على الحياة الصحية والتعليمية وتمزيق المجتمع الفلسطيني. هذه الأعمال العدائية لم تؤدِ فقط إلى تفاقم الأزمات الإنسانية. وبشكل مباشر تؤدي إلى إضعاف المشروع الوطني الفلسطيني، والذي قام على أساس الحافظ على الإنسان والأرض والهوية الفلسطينية.

التوتر بين الفصائل الفلسطينية، عمق الفجوة بين حماس في غزة والسلطة الفلسطينية بقيادة فتح في الضفة الغربية. للأسف، أدى إلى تقويض الجهود الرامية إلى توحيد الصف الفلسطيني بشكل متكرر بسبب هذه الصراعات، مما أعاق المشروع الفلسطيني الأوسع نحو تحقيق السيادة وتقرير المصير.

كانت هذه الصراعات مدمرة لقطاع غزة وجاءت بتكلفة بشرية عالية على المدنيين في غزة. إن الكيانين الفلسطينيين الرئيسيين، حماس في غزة والسلطة الفلسطينية بقيادة فتح في الضفة الغربية، هما خصمان مريران. لهذا السبب، يحتاج المشروع الوطني الفلسطيني إلى أن يكون متجذرًا في الوحدة الوطنية وتأكيد حق الشعب الفلسطيني في المقاومة.

1. العمليات العسكرية والأثر الإنساني في غزة

لقد كانت العمليات العسكرية التي نفذتها إسرائيل في غزة بين 2008 و2024 لها تأثيرات عميقة ودائمة على السكان المدنيين والمشروع الوطني الفلسطيني الأوسع. بدأت هذه السلسلة من المواجهات العسكرية مع عملية الرصاص المصبوب في 2008–2009، حيث أسفرت عن دمار واسع وخسائر كبيرة في الأرواح. غالبًا ما كانت هذه العمليات تتميز بالحرب غير المتكافئة، حيث

تتصادم التفوق العسكري الإسرائيلي مع الكثافة السكانية العالية في المناطق الحضرية في غزة. تسببً في عدد كبير جدا من الضحايا والإصابات بين الفلسطينيين. أدت هذه العملية إلى خسائر غير مسبوقة في الأرواح، ونزوح واسع، ودمار شامل للبنية التحتية.

إن تنفيذ العمليات العسكرية في المناطق الحضرية ذات الكثافة السكانية العالية في غزة مع تجنب الأذى للمدنيين يمثل تحديات هائلة. ونتيجة لذلك، كان الأثر الإنساني مدمراً. لقد أدت الخسائر في الأرواح بين المدنيين، بما في ذلك النساء والأطفال، إلى إدانة دولية واسعة وأثارت غضبًا عامًا، مما أدى أحيانًا إلى توحيد الفلسطينيين، ولكنه زاد من تفكك المجتمع الفلسطيني بشكل متزايد.

لقد كان للحرب في غزة تأثير مدمر على الاقتصاد الفلسطيني. لقد أدت الاضطرابات المتكررة الناتجة عن هذه الحملات العسكرية إلى تقويض البنية التحتية في غزة بشكل كبير، مما أثر على الرعاية الصحية والتعليم والإسكان، وساهم في وضع إنساني خطير. لقد زاد الحصار والقيود المفروضة على الحركة والسلع من تفاقم الصعوبات، مما أدى إلى نقص مزمن في الإمدادات الأساسية.

القصف الحالي الذي تقوم به إسرائيل على غزة وهجماتها على المنشآت الصحية التي أسفرت عن آلاف الضحايا، واستهداف مدارس الأونروا التي تأوي المدنيين، والدمار الهائل للمنازل والوحدات السكنية. خلق نقص خطير في المعدات الطبية والإمدادات والأدوية.

ترتبط مسألة الدولة الفلسطينية ارتباطًا وثيقًا بسؤال الوحدة الفلسطينية، وعلى الرغم من المعاناة الشديدة، فإن الحرب الحالية في غزة والوضع المتدهور في الضفة الغربية توفر زخمًا

للفاعلين الدوليين للقيام بأشياء بشكل مختلف. علاوة على ذلك، فإن الأزمات الإنسانية التي أثارتها هذه العمليات قد حولت جهود الفلسطينيين من التخطيط الاستراتيجي على المدى الطويل نحو البقاء الفوري وإعادة الإعمار، مما يعقد السعي نحو إطار وطني مستدام وموحد.

2. التداعيات السياسية داخل السلطة الفلسطينية

لقد أثرت العمليات العسكرية الإسرائيلية على غزة بين 2008 و2024 بشكل كبير على المشهد السياسي داخل السلطة الفلسطينية، لقد أدت هذه الأحداث إلى تفاقم الانقسامات والتوترات القائمة، مما أثر على فعالية وتماسك المشروع الوطني الفلسطيني. غالبًا ما سلطت الأعمال العدائية المتكررة الضوء على التحكم المحدود للسلطة الفلسطينية في غزة، حيث تمارس حركة حماس، بدلاً من السلطة، الحكم هناك. لقد أضعف هذا الانقسام من ادعاء السلطة الفلسطينية بتمثيل جميع الأراضي الفلسطينية، مما قلل من موقفها التفاوضي على الساحة الدولية.

استجابةً للهجمات الإسرائيلية، وجدت السلطة الفلسطينية نفسها في موقف صعب، مضطرةً إلى معالجة الأزمة الإنسانية وأيضًا مواجهة الاتهامات بالعجز السياسي. لقد دفعت دورة العنف المستمرة السلطة الفلسطينية أحيانًا إلى اتخاذ مواقف أكثر تشددًا، في بعض الأحيان تتماشى مع خطاب حماس في محاولة للحفاظ على أهميتها ودعم الجمهور في مواجهة الإحساس بالعجز.

ومع ذلك، فإن هذه المناورة قد تعرضت لخطر تنفير الشركاء الدوليين والمانحين الذين يعتبرون ضروريين لاستقرار السلطة المالية.

علاوة على ذلك، زادت الحروب من الضغوط الاجتماعية الفلسطينية، مع تصاعد الدعوات للمصالحة بين السلطة الفلسطينية وحماس. ومع ذلك، لا تزال الفجوة السياسية المتجذرة وانعدام

الثقة تعيق الجهود نحو الوحدة، مما يعيق قدرة السلطة الفلسطينية على تقديم جبهة موحدة ضرورية لتعزيز الطموحات الوطنية الفلسطينية في ظل الصراع المستمر.

إن هذه الديناميكيات السياسية تعكس التحديات المعقدة التي تواجه السلطة الفلسطينية، حيث تحتاج إلى التكيف مع الظروف المتغيرة بينما تسعى للحفاظ على شرعيتها ومكانتها في الساحة الدولية.

3. التحديات الدولية وتأثيرها على المشروع الوطني الفلسطيني

غالبًا ما كانت جهود الأمم المتحدة تعرقلها المصالح الجيوسياسية وديناميات حق النقض داخل مجلس الأمن، خاصة تلك المتعلقة بالولايات المتحدة، الحليف الثابت لإسرائيل.

في الاتحاد الأوروبي، كان هناك دفع مستمر نحو الدبلوماسية والمساعدات الإنسانية لتخفيف التكلفة البشرية للصراعات. ومع ذلك، كانت تأثيرات الاتحاد الأوروبي محدودة بسبب عدم قدرته على تقديم جبهة موحدة نتيجة للاختلافات في المصالح الوطنية والعلاقات مع إسرائيل. في الوقت نفسه، لعبت الجهات الإقليمية مثل مصر وقطر أدوارًا حيوية في الوساطة لوقف إطلاق النار، إلا أن هذه المبادرات غالبًا ما كانت تفشل وبعضها أسفر عن هدن مؤقتة بدلاً من حلول دائمة.

على مدار هذه السنوات، أدى نقص نهج دولي متسق إلى تقويض المشروع الوطني الفلسطيني، حيث فشلت الجهود الدبلوماسية الخارجية في معالجة القضايا الأساسية مثل السيادة، الحدود، وحقوق اللاجئين، مما ترك الفلسطينيين في حالة من انعدام الأمن والتفكك.

إن هذه الديناميات تعكس التحديات المعقدة التي تواجه الفلسطينيين في سعيهم لتحقيق حقوقهم الوطنية، حيث تظل الجهود الدولية غير كافية لتلبية تطلعاتهم المشروعة.

4. العواقب الاجتماعية والاقتصادية على المجتمع الفلسطيني

لقد كانت الحروب الإسرائيلية على غزة من 2008 إلى 2024 لها عواقب اجتماعية واقتصادية عميقة على المجتمع الفلسطيني، مما أثر بشكل كبير على مشروعه الوطني. أدت العمليات العسكرية المتكررة والحصار إلى إعاقة اقتصادية في غزة والضفة الغربية، مما أدى إلى مستويات غير مسبوقة من البطالة والفقر .تعرضت البنية التحتية، بما في ذلك المنازل والمدارس والمستشفيات والمرافق العامة، لأضرار واسعة، مما عطل الحياة اليومية وأعاق النمو الاقتصادي.

إن نقص الخدمات الأساسية والموارد ساهم في تفاقم ظروف المعيشة، حيث واجه السكان نقصًا حادًا في الضروريات مثل الكهرباء، والمياه الصالحة للشرب، والإمدادات الطبية.

لقد زادت الدمار الاقتصادي من الفجوات الاجتماعية وأثارت الإحباط بين الفلسطينيين، خاصة بين الشباب، الذين يرون آفاقًا محدودة لمستقبل أفضل. وقد أدى ذلك بدوره إلى عرقلة الجهود لتحقيق أهداف التنمية الأوسع داخل المجتمع الفلسطيني، مما أدى إلى زيادة مشكلات الصحة النفسية وتعميق الإحساس بعدم الأمان وعدم الاستقرار بين السكان.

علاوة على ذلك، فإن التهديد المستمر للصراع قد أعاق الاستثمارات الأجنبية المحتملة والسياحة، وهما قطاعان كان يمكن أن يعززا الانتعاش الاقتصادي والتنمية. لقد شكلت الضغوط الاجتماعية والاقتصادية تحديات كبيرة للمشروع الوطني الفلسطيني، مما جعل من الصعب تحقيق الوحدة والاستقرار السياسي اللازمين لتقرير المصير وجهود بناء الدولة.

5. التداعيات المستقبلية على المشروع الوطني الفلسطيني

لقد كانت العمليات العسكرية الإسرائيلية المستمرة في غزة من 2008 إلى 2024 لها تداعيات عميقة على المشروع الوطني الفلسطيني، خاصة من حيث إعادة تشكيل الاستراتيجية، والوحدة، والتحالفات الدولية. مع استمرار هذه الصراعات، يتم اختبار مرونة وهشاشة الهياكل السياسية الفلسطينية بشكل مستمر. واحدة من التداعيات الحرجة هي تفاقم الانقسامات الداخلية بين الفصائل الفلسطينية الرئيسية، وخاصة فتح وحماس، مما يهدد فعالية ووحدة المشروع الوطني.

تحديدًا، تحمل هذه الصراعات تداعيات عميقة على النضال الفلسطيني من أجل الاستقلال وتقرير المصير، حيث خضعت كل من قطاع غزة والضفة الغربية للاحتلال الإسرائيلي. في قلب الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، أصبحت غزة رمزًا مؤلمًا لصمود الإنسانية ومعاناتها.

على المستوى الفلسطيني، جاءت تشكيل حكومة وحدة وطنية من قبل الفصائل المتنافسة، فتح وحماس، في الأسبوع الأول من يونيو 2014 كأهم تقدم في السياسة الفلسطينية بعد عام 2007. ومع ذلك، سلطت الحروب المتكررة الضوء على الفروق الواضحة في الرؤية السياسية، والأساليب التكتيكية، وفلسفات الحكم بين هذه الفصائل، مما جعل الاستراتيجية الوطنية المتماسكة أكثر صعوبة.

علاوة على ذلك، فإن الأثر الإنساني والدمار في البنية التحتية في غزة يتطلب جزءًا كبيرًا من تركيز القيادة الفلسطينية للتحول نحو جهود إعادة الإعمار والمساعدات الإنسانية. هذا التحول يشتت الانتباه عن الأهداف الاستراتيجية الأوسع التي تهدف إلى تحقيق السيادة والاعتراف الدولي.

أيضًا أدت الحروب المتكررة على غزة إلى تغيير في التعبئة الشعبية والمشاعر العامة، مع زيادة الدعوات لإعادة تقييم استراتيجيات المقاومة وطرق التعامل مع إسرائيل والمجتمع الدولي.

للإجابة عن السؤال البحثي الأول والذي ينص علي: "أين تكمن الأسباب والدوافع الحقيقية لهذه الحروب على غزة؟"

تمتد جذور هذا الصراع إلى أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين مع ظهور الحركات الصهيونية وبداية انتشار المستوطنات في الأراضي الفلسطينية.

سعى الاحتلال الصهيوني إلى إقامة وطن يهودي في فلسطين، التي كانت آنذاك جزءًا من الإمبراطورية العثمانية، ثم تحت الانتداب البريطاني. مع زيادة عدد السكان اليهود في فلسطين، تصاعدت التوترات مع السكان العرب، الذين كانوا أيضًا يطمحون إلى السيادة الوطنية.

كان خطة تقسيم الأمم المتحدة لعام 1947، التي كانت تهدف إلى إنشاء دول يهودية وعربية منفصلة، مقبولة من قبل القادة اليهود ولكنها رُفضت من قبل الدول العربية، مما أدى إلى حرب 1948 العربية الإسرائيلية وقيام دولة إسرائيل. أسفر ذلك عن تهجير مئات الآلاف من الفلسطينيين.

أصبح قطاع غزة، وهو شريط ضيق من الأرض على طول البحر الأبيض المتوسط، تحت السيطرة المصرية بعد الحرب، وأصبح ملاذًا للعديد من الفلسطينيين المهجرين.

تستمر هذه الأحداث في تشكيل الديناميات السياسية والاجتماعية في غزة، حيث تعكس التوترات المستمرة بين الهوية الوطنية الفلسطينية والتحديات التي تواجهها في سياق الصراع

الإسرائيلي الفلسطيني الأوسع. إن فهم هذه الجذور التاريخية ضروري لتقدير التعقيدات الحالية للصراع وتأثيرها على مستقبل المنطقة.

على مر السنين، تأثر الوضع الجيوسياسي في غزة بالحروب المتعددة والانتفاضات وشبكة معقدة من العوامل السياسية والعسكرية والدينية، التي أدت إلى إدامة الصراع بين فصائل المقاومة الفلسطينية، والاحتلال الإسرائيلي، واستمرار عدم الاستقرار في المنطقة.

1. القوة الإقليمية والمصالح الجيوسياسية

تتميز المنطقة بوجود عدة قوى إقليمية، مثل مصر، السعودية، تركيا، إيران، وإسرائيل، التي تتنافس على السلطة والنفوذ، تُدعم حماس، الهيئة الحاكمة في غزة، من قبل إيران، التي تسعى إلى توسيع نفوذها في المنطقة من خلال دعم الجماعات التي تعارض إسرائيل. ومع تصاعد الصراع بين إسرائيل وحماس في غزة، كانت إيران أقل وضوحًا في دعمها للحركة.

تلعب مصر، دورًا حاسمًا من خلال سيطرتها على معبر رفح، حيث تتنقل استراتيجياتها بين الحفاظ على الأمن داخل حدودها والتوسط بين الأطراف المتنازعة. وتفرض الحكومة المصرية غالبًا قيودًا على حدودها مع غزة، ومن اجل الحفاظ على امنها وسيادتها تقرر من تسمح له بدخول أراضيها.

الرئيس التركي يحافظ على مسافة آمنة في عدائه الإعلامي للكيان الإسرائيلي، من جهة والمصالح الاقتصادية ما بين تركيا والكيان الإسرائيلي من جهة أخرى، ومع ذلك تركيا تطرح نفسها بشكل متزايد كمدافع عن حقوق الفلسطينيين، ساعية لتعزيز مكانتها في العالم الإسلامي. تسعى رؤية أردوغان لتركيا إلى وضع البلاد كقوة مهيمنة في العالم الإسلامي.

تشهد الديناميات الجيوسياسية الأوسع تدخل دول الخليج مثل قطر، التي تقدم المساعدات المالية لإدارة الأزمات الإنسانية بينما تسعى في الوقت نفسه للحصول على دور في المفاوضات، حيث استضافت قطر مفاوضات ثلاثية مع الولايات المتحدة وحماس وإسرائيل للسماح بوقفات مؤقتة في القتال وتوفير المساعدات الإنسانية.

على الرغم من كون الولايات المتحدة والدول الأوروبية أكثر بُعدًا جغرافيًا، إلا أنها أثرت تاريخيًا على هذه الديناميات من خلال الدعم الدبلوماسي والعسكري والاقتصادي لإسرائيل، مما يعكس تحالفاتها الاستراتيجية، وتستمر هذه الشبكة المعقدة من المصالح والتحالفات في الصراعات في غزة، مما يجعلها نقطة محورية في الصراع الإقليمي الأوسع.

2. العوامل الاقتصادية والسيطرة على الموارد

تُعتبر العوامل الاقتصادية والسيطرة على الموارد من العوامل الأساسية في الصراع المستمر حول غزة. إن الموقع الجيوسياسي للمنطقة يجعلها نقطة محورية ذات أهمية استراتيجية، حيث يمكن أن يؤدي التحكم في الأراضي إلى مزايا اقتصادية كبيرة. غالبًا ما يتم تجاهل هذا العامل في المناقشات التي تركز فقط على السرديات الأيديولوجية والسياسية، لكنه يلعب دورًا حاسمًا في عدم الاستقرار المستمر في المنطقة.

تقع غزة بالقرب من طرق الشحن الحيوية، ويمكن أن يؤثر التحكم في هذه المنطقة على ممارسات التجارة البحرية الإقليمية الأوسع. يمكن أن يؤثر هذا التحكم على الوصول إلى الأسواق الرئيسية وله تداعيات على طرق نقل الطاقة والأنابيب التي تعمل كقنوات اقتصادية لدول مختلفة.

علاوة على ذلك، يحتوي شرق البحر الأبيض المتوسط على احتياطيات كبيرة من الغاز الطبيعي غير المستغلة، مما قد يغير بشكل كبير المشهد الاقتصادي للدول في المنطقة.

تاريخيًا، كانت غزة ميناءً تجاريًا قديمًا، وقد كانت جزءًا من المنطقة الجغرافية المعروفة بفلسطين. لقد حول اكتشاف احتياطيات الغاز الطبيعي الكبيرة في شرق البحر الأبيض المتوسط المنطقة إلى لاعب رئيسي في سوق الطاقة العالمي.

تساهم الصراعات المستمرة في خلق عدم اليقين الاقتصادي والتحديات، مما يؤثر ليس فقط على الدول المعنية ولكن أيضًا على منطقة الشرق الأوسط الأوسع.

علاوة على ذلك، فإن الفجوة الاقتصادية تزيد من تفاقم الوضع. يسهم الحصار المفروض على غزة في ظروف اقتصادية مروعة تعزز الاستياء وتستمر في دورات العنف. إن الحرمان الاقتصادي هو أداة ونتيجة للصراع الأكبر من أجل الهيمنة. عندما تكون الاستقرار الاقتصادي والسيطرة على الموارد حاسمة للنفوذ الوطني والإقليمي، تصبح هذه العوامل مكونات لا غنى عنها لفهم الأسباب المتعددة الأبعاد وراء الصراع المستمر حول غزة.

3. الأجندات السياسية والضغوط الداخلية

تتأثر المنطقة الجيوسياسية المعقدة المحيطة بقطاع غزة بمجموعة متنوعة من الأجندات السياسية والضغوط الداخلية التي تسهم في الصراعات المتكررة في المنطقة. على المستوى الدولي، كان الصراع الإسرائيلي الفلسطيني لفترة طويلة نقطة محورية للقوى العالمية التي تسعى إلى فرض نفوذها في الشرق الأوسط. غالبًا ما تتماشى الدول مع أحد الجانبين بسبب المصالح الاستراتيجية، أو التحالفات التاريخية، أو الانتماءات الدينية. وبالنظر داخليًا تواجه كل من إسرائيل ضغوطًا

سياسية كبيرة غالبًا ما تغذي التوترات. في إسرائيل تستغل الأحزاب السياسية اليمينية والائتلافات أحيانًا الصراع المستمر لكسب الدعم من الجمهور بشأن الأمن.

على الجانب الآخر، تواجه كل من حماس في غزة وفتح في الضفة الغربية ضغوطًا بسبب تمسكها بمواقفها ضد الكيان الإسرائيلي. ومع تفاقم الأزمة الإنسانية في قطاع غزة، واجهت إسرائيل ضغوطًا دولية كبيرة للسماح بدخول المساعدات المحدودة إلى غزة.

4. التأثيرات الأيديولوجية والدينية

يُعتبر الصراع في غزة متشابكًا بعمق مع التأثيرات الأيديولوجية والدينية التي شكلت تاريخيًا وتستمر في التأثير على الديناميات في المنطقة. في قلب هذا الصراع تكمن الأهمية الدينية الطويلة الأمد للأرض، التي تُعتبر مقدسة في اليهودية والإسلام والمسيحية. غالبًا ما تُحفز هذه الروابط الدينية الخطاب السياسي والمشاعر الوطنية، حيث تصبح المواقع المقدسة والمطالب التاريخية نقاط تركيز للهوية والتراث.

تتداخل هذه العناصر الدينية والأيديولوجية غالبًا مع الأهداف السياسية، حيث تستغل الجماعات العقائدية المعتقدات اللاهوتية لتعبئة الدعم وتبرير الأفعال. على سبيل المثال، تستخدم الفصائل الإسلامية في غزة، مثل حماس، الروايات الدينية لتأطير نضالها كجهاد، مما يجذب الدعم من المجتمعات الإسلامية الأوسع. من ناحية أخرى، تستند بعض حركات المستوطنين اليهود إلى تفويض إلهي لتبرير التوسع والاحتفاظ بالمطالب الإقليمية.

تُسهم التفاعلات بين المعتقدات الدينية والطموحات الوطنية في دورة الصراع، حيث يُضفي كل جانب على نضاله غرضًا مقدسًا، مما يجعل التوصل إلى تسوية أكثر صعوبة ويعمق الانقسامات.

إن هذه الديناميات تعكس كيف أن الأبعاد الروحية والأيديولوجية لا تُشكل فقط الهوية الفردية والجماعية، بل تلعب أيضًا دورًا حاسمًا في تشكيل السياسات والصراعات في المنطقة، مما يجعل من الصعب تحقيق السلام والاستقرار.

5. التدخل الدولي والتداعيات العالمية

إن التدخل الدولي والتداعيات العالمية للصراعات في غزة معقدة وواسعة النطاق، تعكس المصالح الجيوسياسية العميقة والاهتمامات الإنسانية. غالبًا ما تكون القوى العالمية الكبرى لها مصلحة كبيرة في المنطقة، متأثرة بالتحالفات التاريخية، والمصالح الاقتصادية، والأهداف الاستراتيجية. على سبيل المثال، دعمت الولايات المتحدة تاريخيًا إسرائيل، مشيرةً إلى التحالف الديمقراطي واعتبارات الأمن في منطقة الشرق الأوسط المتقلبة.

قد تشمل الجهود لحل النزاعات في شرق البحر الأبيض المتوسط مبادرات دبلوماسية دولية ومفاوضات، تعكس تأثير ومصالح هذه القوى العالمية الكبرى. غالبًا ما تستخدم القوى العالمية التحالفات الاستراتيجية والوجود العسكري لحماية مصالحها في شرق البحر الأبيض المتوسط.

كانت هذه الجهود مدعومة من قبل الولايات المتحدة كجزء من سياسة مضللة لتعزيز الاستقرار في الشرق الأوسط من خلال التعاون مع الأنظمة العربية وإسرائيل، مع تجاهل الفلسطينيين.

من ناحية أخرى، تعبر دول مثل إيران وتركيا عن دعم قوي للقضية الفلسطينية، حيث ترى في غزة عنصرًا حاسمًا في استراتيجياتها الإقليمية الأوسع لتوسيع النفوذ وموازنة السياسات الغربية والإسرائيلية. غالبًا ما يتجلى هذا الدعم من خلال المساعدات السياسية والاقتصادية، وأحيانًا العسكرية، للمجموعات الفلسطينية.

تتردد أصداء الوضع في غزة عالميًا، مما يؤثر على المحادثات الدولية حول حقوق الإنسان ويعزز الدعوات للعدالة والمساعدات الإنسانية. في الشرق الأوسط، تسعى إيران ومحور المقاومة (بما في ذلك حماس، الحوثيين، وحزب الله) لدعم القضية الفلسطينية ضد النظام الإسرائيلي ومواجهة الهيمنة الإقليمية للولايات المتحدة.

غالبًا ما تقدم هذه الدول المساعدة والدعم لكل من السلطة الفلسطينية ومختلف المنظمات العسكرية الفلسطينية. بعد مرور أكثر من عام على الحرب الأخيرة في غزة والتي لا تزال قائمة حتة الآن، يشهد العالم تجاهلًا صارخًا للقانون الدولي لحقوق الإنسان، والقانون الإنساني الدولي، لما يحدث من مجازر ضد الإنسانية في غزة.

للإجابة عن السؤال البحثي الثاني والذي ينص علي: "ما هو دور الحروب الإسرائيلية على غزة في التوسع الاستيطاني؟"

التوسع الاستيطاني الإسرائيلي له تأثير كبير على قطاع غزة والضفة الغربية والقدس، حيث يعكس سياسة تعزيز السيطرة على الأراضي الفلسطينية وتقييد قدرة الفلسطينيين على الحركة والتوسع. تعتبر المستوطنات الإسرائيلية أحد أهم العوامل التي تزيد من التوتر والصراع في المنطقة. وقد أثر بشكل كبير على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للسكان الفلسطينيين.

يعد الاستيطان أحد الأسباب الأساسية للصراع الفلسطيني– الإسرائيلي وهو أحد الدوافع التي جعلت القوى الفلسطينية بمختلف أشكالها السياسية أو الشعبية والعسكرية تواجه الاحتلال بكل الأساليب الممكنة والمتاحة.

كذلك يُعد الاستيطان بالنسبة لدولة الاحتلال أحد الثوابت التي يسعى في نشرها في الأراضي الفلسطينية، بهدف السيطرة الأمنية والإدارية على الضفة، وخلق واقع جغرافي جديد من الصعب تغييره، وبالتالي يسعى من خلال نشر المستوطنات إلى السيطرة على الضفة الغربية وإعادة فك الارتباط وهذا ما أصبح يتم تداوله بشكل علني في خطة الضم التي أعلن عنها المتطرف الإسرائيلي "سموترتش" لعام 2025، مما يسبب في انهيار المشروع الوطني الفلسطيني.

6. التعامل الفلسطيني مع التوسع الإسرائيلي في غزة

خيارات التعامل الفلسطيني مع التوسع الإسرائيلي في غزة تتطلب دراسة واعية للواقع الميداني والسياسي والاجتماعي في المنطقة. علي النحو التالي:

أولاً، يجب تعزيز الوحدة الوطنية بين الفصائل الفلسطينية المختلفة. وان تتولى منظمة التحرير الفلسطينية زمام الأمور والسيطرة الإدارية والأمنية على غزة ممثلة بالسلطة الوطنية الفلسطينية، والتعاون والتنسيق بين السلطة وفصائل المقاومة يمكن أن يُحسن المقاومة ويزيد من فعالية الجهود المبذولة لصد التوسع الإسرائيلي. من المهم أيضاً تطوير خطة عمل محلية تتضمن أشكالاً مختلفة من المقاومة الشعبية والسياسية، مع التركيز على الحراك السلمي الذي يمكن أن يحشد دعماً دولياً أكبر، حيث أثبتت السلطة عبر تاريخها التفاوضي قدرتها على إحراج إسرائيل في المجتمع الدولي، واستطاعت عبر التفاوض ومخرجات أوسلو 1993، استعادة الضفة الغربية وغزة، لإدراكها أن الأساليب العسكرية في المقاومة غير مجدية، لعدم تكافؤ ميزان القوى ولا يصب إلا في

صالح دولة الاحتلال التي تتخذه ذريعة للقتل والتدمير وإعادة احتلال مدن فلسطينية ونشر مزيد من المستوطنات في الأراضي الفلسطينية أمام العجز العربي وبدعم من بعض الدول الأوربية التي تجد مصالحها مع دولة الاحتلال تحت جناح الولايات الأمريكية.

ثانياً، يجب استغلال المنابر الدولية بشكل أكثر فاعلية للضغط على إسرائيل وللفت الانتباه إلى الانتهاكات المستمرة لحقوق الفلسطينيين. يمكن أن يشمل ذلك تقديم شكاوى إلى المحاكم الدولية وتفعيل دور الدبلوماسية الفلسطينية في الأمم المتحدة والمنظمات الدولية.

ثالثاً، يجب تعزيز الاقتصاد المحلي وتحقيق الاكتفاء الذاتي قدر الإمكان، مما يقلل من تأثير الحصار الاقتصادي الإسرائيلي ويقوي صمود السكان في غزة. يجب دعم المبادرات الاقتصادية المحلية والمشروعات الزراعية والصناعية الصغيرة.

أخيراً، الاهتمام بالتعليم وبناء جيل واعٍ ومتعلم هو خيار استراتيجي طويل الأمد. التعليم يمكن أن يكون وسيلة فعالة لتعبئة المجتمع وتطوير المهارات والقدرات التي تساعد في مواجهة التحديات المستقبلية.

للإجابة عن السؤال البحثي الثالث والذي ينص علي: "ما اهم تداعيات الحروب الإسرائيلية على غزة على قضية الأسرى؟"

أثرت هذه الحروب بشكل عميق على قضية الأسرى الفلسطينيين، حيث أشرنا إلى آخر إحصائيات نادي الأسير لعام 2024 والتي بلغت 11400 أسير، حيث تعتبر أن دولة إسرائيل أن الاعتقالات في صفوف المقاومين الفلسطينيين من الدواعي الأمنية، وهنا نشير أيضاً أن عدد الأسرى قبل الحرب الأخيرة على غزة في 7 أكتوبر/2023، كان ما يقارب الـ (5000) أسير

فلسطيني واصبح خلال الحرب يتجاوز العدد (11400) أسير، وهذا مؤشر واضح على تأثير الحروب بشكل مباشر على قضية الأسرى، مما يشكل عبئ إضافي على المشروع الوطني الفلسطيني الذي يتبنى عوائل الشهداء والأسرى، والجرحى، فقضية الأسرى جزء لا يتجزأ من المجتمع والقضية الفلسطينية.

تؤثر الضغوط النفسية الناتجة عن العدوان الإسرائيل المتصاعد أيضًا على احتياجات الأسرى، حيث يعاني العديد منهم من التوتر والقلق المرتبطين بعدم اليقين بشأن وضعهم وضغوط الانفصال عن عائلاتهم وضياع وظائفهم ومستقبلهم.

يمثل الترابط بين الحروب على غزة وقضية الأسرى ترابط وثيقا، حيث يرتبط الاعتقال أو الإفراج عن الأسرى على المناورات السياسية التي تتمثل بعملية تبادل الأسرى، تستخدم فصائل المقاومة الفلسطينية ورقة الرهائن كورقة ضغط رابحة في ميزان التبادل، لما تشكله هذه الورقة من ضغط على الرأي العام والشارع الإسرائيلي في هذه القضية المحورية في الصراع.

1. التفاوض وتبادل الأسرى

أثرت الحروب الإسرائيلية على غزة بشكل عميق على ديناميات التفاوض وتبادل الأسرى بين إسرائيل والفصائل الفلسطينية. زادت هذه النزاعات من تعقيد المناقشات حول الأسرى، حيث تُستخدم غالبًا كأوراق ضغط محورية في المفاوضات السياسية الأوسع في مشهد الحرب غير المتكافئة بين إسرائيل وفصائل المقاومة في غزة.

أصبح موضوع الأسرى متشابكًا مع القضايا الإنسانية والضغط السياسي على مر السنين. ويُعتبر الإفراج عن الأسرى، هدفًا إنسانيًا يعزز أيضًا التضامن الداخلي والدعم السياسي بين السكان الفلسطينيين.

تكون التبادلات الناتجة غالبًا غير متكافئة، حيث يتم الإفراج عن أعداد كبيرة من الأسرى الفلسطينيين مقابل عدد قليل من الإسرائيليين، مما يبرز القيمة العالية الموضوعة على كل فرد في صراع تصبح فيه الأرواح البشرية رمزية. تؤثر هذه الإجراءات على كل من الحلول الفورية للنزاع والعلاقات طويلة الأمد.

2. مخاوف حقوق الإنسان وردود الفعل الدولية

كان للحروب الإسرائيلية على غزة انعكاسات عميقة على قضية الأسرى على المستوى الحقوقي وردود الفعل الدولية، وقد لفتت الصراعات المتكررة الانتباه بشكل كبير إلى مُعاناة الأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية، وأثارت منظمات حقوق الإنسان باستمرار إلى مخاوف بشأن الظروف التي يُحتجز فيها الأسرى الفلسطينيون من سوء المعاملة، وعدم كفاية الرعاية الطبية والإنسانية.

ويتفاقم التوتر بسبب الاعتقالات الإدارية، حيث يتم احتجاز الأفراد دون تهمة أو محاكمة، لفترات طويلة في كثير من الأحيان، مما يثير قلق المدافعين عن حقوق الإنسان الدوليين.

وكانت ردود فعل المجتمع الدولي على هذه القضايا متنوعة. وبينما أدانت بعض الدول والمنظمات ممارسات الاعتقال الإسرائيلية باعتبارها مخالفة للقانون الدولي، ركزت دول ومنظمات أخرى على المبررات الأمنية التي تقدمها الحكومة الإسرائيلية. وقد أدى هذا الانقسام إلى نقاشات

دولية مستقطبة، حيث دعا البعض إلى زيادة الضغط على إسرائيل للالتزام بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان، بينما أكد آخرون على المعادلات الأمنية المعقدة في المنطقة.

علاوة على ذلك، سلطت عمليات تبادل الأسرى الدورية بين إسرائيل والفصائل الفلسطينية الضوء أيضًا على الأبعاد السياسية المحيطة بقضايا الأسرى، مما يوضح مدى أهمية هذه التبادلات في المفاوضات.

3. الآثار النفسية والاجتماعية على السجناء وأسرهم

كان للحروب الإسرائيلية على غزة آثار نفسية واجتماعية عميقة على السجناء وعائلاتهم. وقد أدت الدورة المستمرة من الصراع والسجن إلى تفاقم الصدمة والتوتر بين السجناء الفلسطينيين، وهم يتصارعون مع الآثار المترتبة على اعتقالهم وسط بيئة سياسية متقلبة. إن الخسائر النفسية كبيرة، حيث يعاني العديد من السجناء من القلق والاكتئاب والشعور العميق بعدم اليقين بشأن مستقبلهم.

بالنسبة لعائلات السجناء، يؤدي غياب أحبائهم إلى خلق حالة دائمة من الضائقة العاطفية وعدم الاستقرار الاجتماعي. وتعاني العديد من الأسر من ضغوط اقتصادية، حيث يتم احتجاز معيلها الأساسي، ويتفاقم ذلك بسبب التأثير المباشر للاضطرابات الاقتصادية المرتبطة بالحصار والحروب في غزة وتداعياتها على الأسرى.

غالبًا ما يواجه أطفال المعتقلين أكبر التحديات، حيث يعانون عدم الاستقرار، ويساهم جو الخوف السائد داخل هذه الأسر في حدوث صدمة بين الأجيال، عمّقت الحروب الجروح الاجتماعية والنفسية التي سببها السجن، والتي تردد صداها في نسيج المجتمع الفلسطيني.

4. التداعيات السياسية طويلة المدى لقضية الأسرى

كان للحروب الإسرائيلية على غزة آثار دائمة على قضية الأسرى، مما أدى إلى آثار سياسية كبيرة طويلة المدى. وكان أحد الآثار الرئيسية لذلك هو زيادة تسييس عمليات تبادل الأسرى والمفاوضات. وأدت الصراعات المتكررة إلى تفاقم التوترات وزادت من الأهمية الرمزية للأسرى الفلسطينيين المحتجزين في السجون الإسرائيلية. ونتيجة لذلك، أصبح الأسرى ورقة مساومة رئيسية في المفاوضات.

إن الخسائر والصدمات الناجمة عن الحرب تؤثر بشدة على الصحة العقلية والنفسية مع آثار طويلة المدى. والحقيقة أن الأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية أصبحوا رمزاً بارزاً لمقاومة الاحتلال.

عززت الحروب انقسامات أعمق داخل المجتمع الفلسطيني فيما يتعلق بكيفية معالجة قضية الأسرى. في حين يرى الكثيرون أن التحرير من خلال المفاوضات أمر ضروري، فإن آخرين يدعون إلى اتباع أساليب أكثر تشدداً، مما يعكس مناقشات أوسع حول أساليب المقاومة ضد السياسات الإسرائيلية. ومن الممكن أن تؤدي هذه الانقسامات الداخلية إلى إضعاف التماسك السياسي بين الفصائل الفلسطينية، وتقويض أي استراتيجية موحدة لحل قضية الأسرى بشكل فعال وعرقلة التقدم المحتمل في حل الصراع الإسرائيلي الفلسطيني الأوسع.

للإجابة عن السؤال البحثي الرابع والذي ينص علي:" ما اهم المواقف الإقليمية والعربية والدولية من هذه الحروب؟" يمكن تناول الموضوع من عدة زوايا:

أولاً: المواقف الإقليمية

تتباين المواقف الإقليمية تجاه الحروب على غزة، حيث تلعب الدول المجاورة دورًا محوريًا في التأثير على الوضع. على سبيل المثال، مصر تعتبر وسيطًا رئيسيًا في جهود التهدئة، حيث تسعى إلى تحقيق الاستقرار في المنطقة وتخفيف الأعباء الإنسانية. بينما تركيا وإيران غالبًا ما تعبران عن دعمهما للفصائل الفلسطينية، مما يزيد من حدة التوترات الإقليمية. هذه المواقف تؤثر بشكل مباشر على الديناميات العسكرية والسياسية في غزة.

ثانياً: المواقف العربية

تتسم المواقف العربية بالتنوع، حيث تعبر بعض الدول عن دعمها للقضية الفلسطينية من خلال بيانات سياسية أو مساعدات إنسانية، بينما تتبنى دول أخرى مواقف أكثر تحفظًا. على سبيل المثال، الجامعة العربية تدعو دائمًا إلى إنهاء الحصار على غزة وتقديم الدعم للفلسطينيين، لكن فعالية هذه المواقف غالبًا ما تكون محدودة بسبب الانقسامات الداخلية والخلافات بين الدول العربية، والضغوطات الخارجية تحديدا من الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل.

ثالثاً: المواقف الدولية

على الصعيد الدولي، تتباين ردود الفعل بين الدول الكبرى" الولايات المتحدة" غالبًا ما تُظهر دعمها المطلق لإسرائيل من النواحي السياسية والعسكرية والاقتصادية بل ابعد من ذلك حيث شارك بعض جنودها في الحروب الإسرائيلية على غزة، وهذا يثير انتقادات من الدول الأخرى. في المقابل، الاتحاد الأوروبي يسعى إلى تحقيق توازن بين دعم حقوق الفلسطينيين وضمان أمن

إسرائيل. هذه المواقف تؤثر على القرارات السياسية والاقتصادية التي تُتخذ على الساحة الدولية، مما ينعكس على الوضع في غزة.

تظهر النتائج أن المواقف الإقليمية والعربية والدولية تلعب دورًا حاسمًا في تشكيل الأحداث في غزة. فالتضامن العربي قد يكون غير كافٍ في مواجهة الضغوط الدولية، بينما تؤثر الديناميات الإقليمية على قدرة الفصائل الفلسطينية على تحقيق أهدافها. في النهاية، يتطلب الوضع في غزة استجابة منسقة وشاملة من جميع الأطراف المعنية لتحقيق السلام والاستقرار.

رابعاً: التطبيع والحرب في غزة

في السياق العربي الإسرائيلي، يشير التطبيع إلى العلاقات بين الدول العربية وإسرائيل، والتي كانت تاريخيًا متوترة. هذه العلاقات قد تؤدي إلى نتائج متعددة، تتراوح بين الفوائد الاقتصادية إلى التأثيرات السياسية والاجتماعية.

تظهر الدراسات أن التطبيع يمكن أن يؤدي إلى تحسين العلاقات الاقتصادية بين الدول. على سبيل المثال، يمكن أن تفتح الأسواق الإسرائيلية أمام المنتجات العربية، مما يعزز التجارة والاستثمار. ومع ذلك، قد تكون هذه الفوائد غير متساوية، حيث تستفيد الدول الأكثر تطورًا اقتصاديًا بشكل أكبر، بينما قد تواجه الدول الأقل تطورًا تحديات في المنافسة

من ناحية أخرى، يمكن أن يسهم التعاون الأمني بين الدول العربية وإسرائيل في تحسين الاستقرار الإقليمي. بعض الدول ترى في إسرائيل شريكًا في مواجهة التهديدات المشتركة، ومع ذلك، قد يؤدي هذا التعاون إلى زيادة التوترات مع الفصائل الفلسطينية، مما يعقد الوضع الأمني في المنطقة.

علاوة على ذلك، يُعتبر التطبيع بمثابة خيانة من قبل بعض الفصائل الفلسطينية، مما يزيد من حدة الصراع. تشير الدراسات إلى أن التطبيع دون حل عادل للقضية الفلسطينية قد يؤدي إلى تفاقم الأوضاع في غزة والضفة الغربية، مما ينعكس سلبًا على حياة الفلسطينيين.

تتعرض بعض الدول العربية أيضًا لضغوط من القوى الكبرى، مثل الولايات المتحدة، لتطبيع العلاقات مع إسرائيل. هذا الضغط قد يؤثر على السياسات الداخلية لهذه الدول، مما يؤدي إلى تغييرات في الأولويات الوطنية. في بعض الأحيان، قد تتجاهل الحكومات رغبات شعوبها في سبيل تحقيق مصالح استراتيجية.

من جهة أخرى، غالبًا ما يواجه التطبيع مقاومة شعبية في الدول العربية. الاستطلاعات تشير إلى أن العديد من المواطنين يعارضون إقامة علاقات مع إسرائيل، مما قد يؤدي إلى احتجاجات وتوترات داخلية. هذه المقاومة الشعبية قد تؤثر على استقرار الحكومات وتوجهاتها السياسية.

علاوة على ذلك، قد يؤثر التطبيع على مسار المفاوضات بين الفلسطينيين والإسرائيليين. بعض المحللين يرون أن الدول المطبعة قد تلعب دور الوسيط، بينما يرى آخرون أن ذلك قد يضعف موقف الفلسطينيين في المفاوضات، مما يجعل من الصعب تحقيق تسوية عادلة.

في سياق الحرب في غزة، قد يؤدي التطبيع إلى تحسين الوضع الإنساني إذا تم ربطه بوقف الأعمال العدائية. ومع ذلك، إذا استمر الصراع، فإن التطبيع قد يُعتبر غير ذي جدوى، حيث أن الأوضاع الإنسانية ستظل متدهورة.

في النهاية، التطبيع قد يؤدي إلى تغييرات في السياسة الخارجية للدول العربية. بعض الدول قد تتجه نحو مزيد من الانفتاح على الغرب، بينما قد تتبنى دول أخرى مواقف أكثر تشددًا. هذه الديناميكيات قد تؤثر على العلاقات الإقليمية والدولية.

نتائج التطبيع والحرب في غزة تعتمد على العديد من العوامل، بما في ذلك الإرادة السياسية، الضغوط الاقتصادية، والموقف الشعبي. من المهم أن تظل الدول المعنية واعية لتبعات قراراتها على الأرض، وأن تسعى لتحقيق حلول مستدامة للصراع، بما يضمن حقوق جميع الأطراف المعنية.

للإجابة عن السؤال البحثي الخامس والذي ينص علي: "ما اهم نتائج الحروب الإسرائيلية على قطاع غزة وحركة حماس ودولة الاحتلال والسلطة الفلسطينية؟"

أبرز نتائج الحروب الإسرائيلية على قطاع غزة

أدت الحروب الإسرائيلية على قطاع غزة إلى تفاقم الأزمة الإنسانية في غزة، حيث أدت الحروب المتكررة إلى استشهاد عشرات الآلاف من المواطنين الأبرياء، وفي الحرب الأخيرة على غزة رصدت الدوائر الرسمية ما يقارب 45 ألف ضحية من أهالي غزة وأكثر من مئة ألف جريح، وتدمير البنية التحتية والمنازل والخدمات الأساسية، مما ترك السكان يتصارعون مع الفقر والبطالة ومحدودية الوصول إلى الضروريات الأساسية مثل المياه والكهرباء، والرعاية الصحية.

وقد أدت هذه الحروب منذ 2008–2024، إلى ترسيخ الانقسام بين حماس، الهيئة الحاكمة في غزة، والسلطة الفلسطينية، التي تدير أجزاء من الضفة الغربية. وقد اشتدت حدة التنافس بسبب الصراعات، حيث اكتسبت حماس شرعية متزايدة بين بعض الفلسطينيين بسبب دورها المتصور في

المقاومة ضد الأعمال العسكرية الإسرائيلية. وهناك فئة من المواطنين من سكان غزة حملوا المسؤولية لحركة حماس بسبب تنفيذها عملية طوفان الأقصى والتي ردت عليها إسرائيل بحرب شاملة على غزة كانت نتائجها كارثية على القطاع، في حين تعرضت السلطة الفلسطينية لانتقادات لعدم قدرتها على تحقيق تقدم ملموس من خلال المفاوضات. وأيضاً هناك فئة ترى أن أسلوب السلطة الوطنية الفلسطينية تستطيع التعامل مع الاحتلال بكفاءة سياسية في إدارة الصراع الحالي أكثر من غيرها من المنظمات والفصائل الفلسطينية.

على الصعيد الدولي، حظيت هذه الصراعات باهتمام إعلامي ومشاركة دبلوماسية واسعة النطاق، حيث دعت مختلف البلدان والمنظمات إلى وقف إطلاق النار وحثت على تجديد الجهود نحو عملية سلام طويلة الأمد. ومع ذلك، فإن الطبيعة الدورية لهذه الحروب سلطت الضوء أيضًا على القيود المفروضة على التدخلات الدولية في تحقيق الحلول المستدامة. بالنسبة لإسرائيل، سلطت الصراعات الضوء على المخاوف الأمنية ولكنها أثارت أيضًا انتقادات بشأن التكتيكات العسكرية والنهج الأوسع تجاه الأراضي الفلسطينية.

التأثير على حماس ودورها في المنطقة

لقد حددت الصراعات المتكررة بين إسرائيل وقطاع غزة بشكل كبير المشهد السياسي والاجتماعي لحماس. وباعتبارها الهيئة الحاكمة الفعلية لغزة منذ عام 2007، فقد تطور دور حماس في الصراع الإقليمي وفي المصفوفة الجيوسياسية الأوسع في الشرق الأوسط في ظلال الحروب. وكانت كل حرب سبباً في تعزيز موقف حماس، سواء من حيث ديناميكيات السلطة الداخلية أو باعتبارها رمزاً للمقاومة الفلسطينية.

وعلى الرغم من الخسائر الإنسانية الفادحة والدمار الاقتصادي الذي لحقت بغزة، فإن الأعمال العدائية، على نحو لا يخلو من مفارقة، كثيراً ما أدت إلى تعزيز شعبية حماس وشرعيتها. ويرجع ذلك جزئيًا إلى السرد الذي يصورهم على أنهم القوة الرئيسية التي تواجه العدوان الإسرائيلي، ويجذبون جزءًا كبيرًا من الشعب الفلسطيني والمشاعر العربية الأوسع.

بالإضافة إلى ذلك، مكنت الحروب حماس من إعادة ضبط تحالفاتها الاستراتيجية داخل المنطقة. ومن خلال الاشتباكات العسكرية، والمواقف الدبلوماسية، والوصول إلى وسائل الإعلام، اجتذبت حماس درجات متفاوتة من الدعم السياسي والعسكري، وأبرزها من دول مثل إيران، الأمر الذي أدى إلى تعزيز موقفها ضد الفصائل الأكثر اعتدالا مثل السلطة الفلسطينية. ومع ذلك، فإن الموقف العسكري لحماس وأسلوب حكمها أثارا انتقادات أيضًا، حيث رسموا صورة معقدة لحركة تحاول التوفيق بين التزاماتها الأيديولوجية والحكم العملي، كل ذلك في ظل الحقائق القاتمة للصراع المستمر والصراعات الإقليمية على السلطة.

العواقب بالنسبة لدولة الاحتلال

كان للحروب في قطاع غزة عواقب وخيمة على دولة الاحتلال الإسرائيلية، مما أثر على معالمها السياسية والاجتماعية والاقتصادية. وعلى الصعيد السياسي، أثارت الصراعات المتكررة مع حماس انتقادات وتدقيقاً دولياً. غالبًا ما تؤدي الأعمال العسكرية الإسرائيلية إلى مناقشات عالمية حول التناسب والتأثير المدني، مما يؤثر على علاقاتها مع مختلف البلدان والمنظمات الدولية.

وعلى الجبهة الداخلية، تؤدي هذه الصراعات إلى تفاقم الانقسامات المجتمعية القائمة، وخاصة حول عملية السلام الإسرائيلية الفلسطينية. وقد غذت حالة الصراع المستمرة الحركات السياسية اليمينية، مما عزز المواقف المتشددة وتعقيد مفاوضات السلام. وعلى الصعيد

الاقتصادي، ورغم أن قطاع الدفاع الإسرائيلي قوي، إلا أن الصراعات المطولة ترهق الموارد المالية العامة، وتحول الموارد من البرامج الاجتماعية إلى الإنفاق الدفاعي. وتعاني السياحة أيضاً، وهي صناعة رئيسية، مع تثبيط السائحين المحتملين بسبب الافتقار الملحوظ إلى السلامة.

ومن الناحية الاجتماعية، تساهم الحروب في خلق دائرة من الخوف والصدمة بين المدنيين، الذين يعيشون باستمرار تحت تهديد إطلاق الصواريخ وتصعيد الصراع. ويعزز هذا الوضع الأمني مناخ القلق ويؤثر على الصحة العامة والحياة اليومية. علاوة على ذلك، فإن التداعيات الأخلاقية والمعنوية للصراع تؤثر على الرأي العام، في الداخل والخارج على حد سواء، مما يتحدى السرد الإسرائيلي ويعقد دبلوماسيتها العامة.

وقد استشهدنا بنتائج الحرب الأخيرة على غزة والتي كان من اهم نتائجها على دولة الاحتلال:

1- **انهيار فرقة غزة:** التي تحمل الرقم 643، المكونة من 20 ألف جندي مقاتل مقابل 1500 مقاتل من حركات المقاومة الفلسطينية مجهزين بتجهيزات بسيطة بدائية إذا ما قورنت بتجهيزات فرقة غزة. والتي تبعد عن قطاع غزة 7 كيلومترات، والتي كانت أهميتها حراسة الحدود المتاخمة لقطاع غزة، ومتابعة وتدمير الأنفاق وإدارة العمليات العسكرية والاغتيالات.
2- **انهيار جدار غزة:** حيث تم تحطيم الجدار الذي استثمرت فيه دولة إسرائيل ما يقارب الـ 3.5 مليار دولار من اجل بناء جدار يحفظ امنها القومي ويشكل حزام أمان للخاصرة الرخوة لإسرائيل في غلاف غزة، حيث تم تجهيز الجدار بأحدث أجهزة المراقبة وأجهزة الاستشعار بمختلف الأنواع وأحدثها عالمياً.

3- الاستنزاف الاقتصادي والهجرة المعاكسة، حيث دب الرعب في قلوب آلاف المستوطنين ودفعهم لإخراج أموالهم من فلسطين ومنهم من هاجر مع عائلته لشعوره بالخطر مما كلف إسرائيل من صرف 35 مليار دولار لمنع انهيار الشيكل.

4- **انهيار المنظومة الأمنية الإسرائيلية:** عدم قدرتها على التعامل بشكل سريع مع الحدث مما تسبب بخسائر لم يتوقعها أحد، جعلت المنظومة الأمنية تفيق من الصدمة على مئات القتلى والمختطفين الإسرائيليين في قبضة حركة حماس.

5- **انهيار اقتصادي:** توقف شركات عالمية عن استثماراتها داخل دولة الاحتلال، التأثير المباشر على قطاع الطيران، قطاع الطاقة وتعليق خط أنابيب غاز شرق المتوسط تحت سطح البحر والذي يمتد من عسقلان في جنوب إسرائيل إلى مصر، قطاع الزراعة، تعتبر أراضي غلاف غزة سلة غذاء إسرائيل وتشكل 75% من الخضروات المستهلكة في إسرائيل وتشكل 20% من الفاكهة و6.5 % من منتجات الألبان والحليب.

6- **كشف نطاق الأكاذيب الإسرائيلية:** خلال عملية طوفان الأقصى، قادت إسرائيل الوحدة 8200 المخصصة للحرب الإلكترونية، حيث حاولت تل أبيب ربط المقاومة الفلسطينية بالإرهاب وفضح حركات المقاومة عبر الأخبار المزيفة والمضللة وغيرها من الأخبار، من أجل كسب التعاطف الدولي. ونفذت دعاية قوية من خلال أسلحة إعلامية متعددة ووكالات استخباراتها. وحاولت الدعاية الإسرائيلية الترويج لمزاعم اغتصاب نساء إسرائيليات من قبل مقاتلي القسام بعد فترة وجيزة من غزوهم للمستوطنات، دون تقديم أدلة تدعم هذه المزاعم، والتي انتشرت بعد ترديدها وحرصت العديد من وسائل الإعلام الغربية على نشرها. وكان أكبر ادعاء انتشر على نطاق واسع هو ادعاء مجزرة الأطفال من قبل المقاومة، حيث قامت مجموعة من المؤسسات الإخبارية الغربية بقيادة سي إن إن- التي تراجعت لاحقاً عن الخبر-

بقطع رؤوس عشرات الأطفال الصغار في مستوطنات الغلاف ونسبت الخبر إلى "مصدر إخباري"

7- **أظهر فشل جهاز المخابرات الإسرائيلي:** فشل جهاز المخابرات الإسرائيلي بعد أن كان لدى حماس القدرة على إجراء تدريب تجريبي على هذه العملية دون معرفة المخابرات الإسرائيلية.

8- **بتاريخ 12 /مايو /2024، محكمة الجنايات الدولية:** تضع قيادة الكيان الإسرائيلي على قائمة المطلوبين بصفتهم ارتكبوا مجازر حرب وتسببوا بالقتل العشوائي للمدنيين ومارسوا سياسة التوجع ضد سكان القطاع.

التأثيرات على السلطة الفلسطينية والسياسة الفلسطينية الداخلية

أثرت الحروب الإسرائيلية على قطاع غزة بشكل كبير على السلطة الفلسطينية والسياسة الفلسطينية الداخلية. لقد واجهت السلطة الفلسطينية تحديات كبيرة في تأكيد سلطتها وقيادتها، على المستوى الدولي وداخل الأراضي الفلسطينية. لقد كشفت الصراعات المتكررة عن الانقسام بين الفصائل الفلسطينية، بقيادة فتح، وحماس، بل وفاقمت في كثير من الأحيان. وكثيراً ما سلطت كل حرب الضوء على سيطرة حماس وحكمها في غزة، وهو ما يتناقض بشكل حاد مع نفوذ السلطة الفلسطينية المحدود في القطاع.

وقد جعل هذا الانقسام احتمال تحقيق الوحدة السياسية الفلسطينية بعيد المنال على نحو متزايد، مما أدى إلى تعقيد الجهود الرامية إلى وضع استراتيجية وطنية متماسكة.

وعلى الصعيد الداخلي، فرضت الحروب ضغوطًا على السلطة الفلسطينية للاستجابة للأزمات الإنسانية واحتياجات إعادة الإعمار في غزة، على الرغم من قدرتها ومواردها المحدودة. ومما يزيد من تعقيد دور السلطة الفلسطينية والتنسيق مع إسرائيل، الذي كثيرا ما ينتقده سكان غزة

وغيرهم داخل الأراضي الفلسطينية، مما يؤدي إلى تصور أن السلطة الفلسطينية متواطئة مع دولة الاحتلال.

وقد أدى هذا التصور في بعض الأحيان إلى تراجع الدعم الشعبي للسلطة الفلسطينية، وبالتالي إضعاف مكانتها السياسية. وتسلط الصراعات المتكررة الضوء أيضًا على صراع السلطة الفلسطينية مع قضايا الشرعية، حيث يواصل الرأي العام الفلسطيني تقييم قدرة السلطة الفلسطينية على تعزيز الحقوق والسيادة الفلسطينية بشكل فعال وسط الاحتلال والعدوان المستمرين.

لقد أثرت الحروب بشكل كبير على جهود السلام طويلة المدى، مما زاد من ترسيخ الانقسامات وزرع عدم الثقة بين الأطراف المعنية. يؤدي كل صراع إلى تفاقم الأزمة الإنسانية وعرقلة الحوار، مما يساهم في دورة من العنف والانتقام. وتكافح السلطة الفلسطينية من أجل كسب قوة دفع في محادثات السلام التي كثيرا ما تهمشها الأحداث في قطاع غزة والانقسامات السياسية الداخلية.

يرى رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو: أن السلطة الوطنية الفلسطينية ممثلة بمنظمة التحرير هي منظمة ترعى وتتبنى الإرهاب وهي الوجه السياسي للإرهاب الفلسطيني، ويعتبر أن اتفاقية أوسلو مع السلطة الفلسطينية، بمثابة الكارثة السياسية، وقد عبر عن ذلك من خلال كتابه "مكان تحت الشمس" والذي يصف فيه كيف قام الرئيس الفلسطيني الراحل أبو عمار بالتغطية على العمليات التي تقوم بها فصائل المقاومة الفلسطينية، وحركة حماس وحركة الجهاد الإسلامي، متهما رئيس السلطة الوطنية انه كان يستخدم هذه العمليات كورقة ضغط سياسية على الحكومة الإسرائيلية، لتقديم المزيد من الأراضي للسلطة الوطنية الفلسطينية، حيث كان بنيامين نتنياهو من أشد المعارضين لاتفاقية أوسلو ولقدوم السلطة والتي كان وما زال يعتبرها راعية للإرهاب الإسلامي

حسب تعبيره وفي كتابه مكان تحت الشمس قال "أن المعنى لتسليم مناطق لمنظمة التحرير الفلسطينية هو على أية حال تسليم هذه المناطق إلى قوى الإرهاب والإسلام الأصولي، وهكذا سيؤدي الاستمرار في تطبيق اتفاقية أوسلو إلى تطويق إسرائيل بحزام من قواعد الإرهاب الإسلامي هدفها الوحيد القضاء على إسرائيل".

أثرت الحروب الإسرائيلية على غزة وتحديدا خلال الحرب الأخيرة" طوفان الأقصى" على مشروع الدولة الفلسطينية حيث أعادت المشروع من ثلاجة الموتى بعد سنوات من التجاهل وسنوات من طي النسيان، أعادت الحرب مشروع السلطة الفلسطينية على الطاولة وأصبح العالم ينظر إلى الشعب الفلسطيني كشعب يستحق أن تكون له دولة وحياة كباقي شعوب الأرض الحرة، فالمقاومة في غزة إعادة أنظار العالم للشعب الفلسطيني وحقه في العيش الكريم المستقل على أرضه رغم الثمن الباهظ الذي دفعته المقاومة والشعب من تضحيات وخسائر في سبيل تحقيق العيش بحرية وكرامة.

بتاريخ 22/مايو2024، تم الاعتراف الرسمي من قبل كل من إيرلندا والنروج وإسبانيا بدولة فلسطين، حيث أصبح عدد الدول التي اعترفت بدولة فلسطين منذ تاريخ الإعلان عن وثيقة الاستقلال عام 1988 وحتى تاريخ إعلان النروج وإيرلندا وإسبانيا بتاريخ 2014/5/22 هو 147 دولة من أصل 193 دولة.

وهذا التغير الدولي لم يرق لقيادة الحرب الإسرائيلية، فجاء الرد بشكل مباشر وفي نفس اليوم بإمطار السلطة الفلسطينية مزيد من العقوبات. بنفس اليوم بتاريخ 22مايو/2024 أعلن وزير الدفاع الإسرائيلي عن إلغاء قانون فك الارتباط، مما يعني إعادة البناء الاستيطاني في الضفة الغربية في منطقة جنين والمستوطنات التي سيعاد تفعيلها والبناء فيها مستوطنة "غانيم" وتقع شرق

مدينة جنين، ومستوطنة "كاديم" وتقع أيضاً شرق مدينة جنين، ومستوطنة "حومش" وتقع جنوب مدينة جنين وكذلك مستوطنة "صانور" وتقع أيضاً جنوب مدينة جنين.

وبنفس اليوم أيضاً بتاريخ 22/مايو/2024 أعلن وزير المالية سموترتش عدم تحويل أموال الضرائب إلى السلطة الوطنية الفلسطينية إلى إشعار آخر.

وآخر ما صرح به الوزير الإسرائيلي المتطرف" بتسلئيل سموترتش" في تشرين الثاني 2024، عبر حسابه على منصة اكس هو خطة عام 2025 لضم الضفة الغربية تحت السيادة الإسرائيلية، وذكرت هيئة البث الإسرائيلية أن رئيس الحكومة" بنيامين نتنياهو" قال في مغلقة أن مسالة ضم الضفة الغربية إلى إسرائيل يجب أن تعود إلى جدول الأعمال مع تسلم الرئيس الأمريكي المنتخب دونالد ترامب منصبه مطلع العام 2025، حيث ينهي بذلك المشروع الوطني الفلسطيني.

ثانياً: التوصيات

تعتبر الحروب الإسرائيلية على غزة منذ عام 2008 حتى 2024 من الأحداث المحورية التي أثرت بشكل كبير على المشروع الوطني الفلسطيني. في هذا السياق، من الضروري **تعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية، وإنهاء الانقسام الفلسطيني**، ويجب على الفصائل المختلفة العمل معًا لتشكيل حكومة وحدة وطنية. هذه الخطوة ستساعد في توحيد الجهود لمواجهة التحديات الناتجة عن الحروب، وتعزيز موقف الفلسطينيين في المحافل الدولية.

علاوة على ذلك، **ينبغي على القيادة الفلسطينية تطوير استراتيجيات مقاومة فعالة تتناسب مع الظروف الحالية.** حيث يتطلب ذلك استخدام وسائل سلمية مثل المقاطعة والضغط الدولي، ورصد وتوثيق جرائم الاحتلال وتقديم مجرمي الحرب الإسرائيليين للمحاكم الدولية، والعمل بشكل

دائم على الساحات الدولية لتعرية إسرائيل من الغطاء الأمريكي والأوروبي والذرائع التي تستخدمها لإبادة الشعب الفلسطيني، سواء في غزة أو في الضفة الغربية إن هذه الاستراتيجيات ستعزز من قدرة الفلسطينيين على مواجهة الاعتداءات الإسرائيلية بشكل أكثر فعالية.

في هذا الإطار، **يجب تكثيف الجهود للحصول على دعم دولي أكبر للقضية الفلسطينية.** يتعين على القيادة الفلسطينية العمل على بناء تحالفات مع الدول والمنظمات الدولية التي تدعم حقوق الفلسطينيين، مما يسهم في الضغط على إسرائيل لوقف اعتداءاتها. إن الدعم الدولي يعد عنصرًا حاسمًا في تعزيز موقف الفلسطينيين على الساحة الدولية.

من جهة أخرى، **يجب تقديم الدعم الإنساني العاجل لقطاع غزة، بما في ذلك المساعدات الغذائية والطبية.** هذا الدعم سيساعد في تخفيف معاناة السكان ويعزز من قدرة المجتمع الفلسطيني على الصمود في وجه التحديات. إن توفير الاحتياجات الأساسية يعد أمرًا حيويًا للحفاظ على الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي.

كما ينبغي **التركيز على تطوير التعليم والتوعية حول حقوق الفلسطينيين وتاريخهم. يجب أن تشمل المناهج الدراسية تعزيز الهوية الوطنية الفلسطينية،** مما يسهم في بناء جيل واعٍ وقادر على مواجهة التحديات. التعليم هو أداة قوية في تعزيز الوعي الوطني وتحفيز العمل الجماعي.

إضافة إلى ذلك، يمكن **استخدام التكنولوجيا لتعزيز التواصل بين الفلسطينيين في الداخل والخارج. يجب تطوير منصات رقمية تتيح للفلسطينيين التعبير عن آرائهم ومشاركة تجاربهم،** مما يعزز من التضامن الوطني ويقوي الروابط بين الأجيال.

وأخيرًا، **يجب إجراء تقييم شامل للسياسات السابقة المتبعة في التعامل مع الحروب الإسرائيلية. هذا التقييم سيساعد في تحديد نقاط القوة والضعف، مما يمكن القيادة الفلسطينية من اتخاذ قرارات مستنيرة في المستقبل.** وزيادة الدراسة في هذا الحقل السياسي الذي يمس الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية للقضية الفلسطينية والمجتمع الفلسطيني

المراجع

المراجع العربية

أحمد، إبراهيم. (1969). إسرائيل فتنة الأجيال- العصور القديمة، فلسطين، دار العهد الجديد للطباعة، ص19.

أبو ارشيد، أسامة. (2014). العدوان الإسرائيلي على غزة: امتحان خارجي جديد تفشل فيه إدارة أوباما، مجلة سياسات عربية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية، ع10، 16-23.

أبو ارشيد، أسامة. بشارة، عزمي. محارب، محمود. شلش، بلال. عاشور، عمر، وآخرون. (2020). حرب حزيران/ يونيو 1967: مسارات الحرب وتداعياتها، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، https://2u.pw/XYXHd

الأسطل، محمد. (2023). الصورة الذهنية للمنظمات الحقوقية المهتمة بشؤون الأسرى لدى الجمهور الفلسطيني، *AURJ* م 8, عدد 00, ص 177-212.

الآغا، وفيق. وأبو جامع، نسيم . (2010). استراتيجية التنمية في فلسطين، مجلة جامعة الأزهر، مج 12، العدد ،1. 467-510.

بارسونز، نايجل. وسالتر، مارك. (2014). السياسات الحيوية الإسرائيلية: الإغلاق والتأربض: والتحكم في الأراضي الفلسطينية المحتلة، مجلة عُمران للعلوم الاجتماعية والإنسانية، (2)7، ص 21.

بربيجر، بيدرو. (2012). الصراع العربي- الإسرائيلي (مئة سؤال وجواب)، ترجمة: إبراهيم صالح، ط1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت- لبنان، ص22.

البرصان، أحمد. (2024). القضية الفلسطينية بين عاميين: حصاد عام مضى واستشراف عام آت، مجلة آراء حول الخليج، (193)، 84-89.

البرغوثي، نداء. (2013)، "أسرى الحرب في القانون الدولي: دراسة للقواعد العامة وتطبيقاتها على المعتقلين الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية،"، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة.

بشارات، سعيد. (2021). دور تيارات الصهيونية الدينية في الحياة السياسية في إسرائيل 2000–2019، الطبعة الأولى، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت– لبنان.

البطش، جهاد. (2007). المعتقلون الفلسطينيون في السجون الإسرائيلية، غزة: مكتبة اليازجي، غزة– فلسطين. ص46.

أبو بكر، قدري. (1989)، من القمع إلى السلطة الثورية، الطبعة الأولى، دار الجليل، عمان– الأردن. ص 84–85.

أبو بكر، قدري. (2015). التجربة الإدارية والتنظيمية في سجون الاحتلال الصهيوني، ندوة "الحركة الفلسطينية الأسيرة: البدايات والمآلات، جامعة بيرزيت، مارس 2015.

أبو بكر، قدري. (2016). عائلات الأسرى الفلسطينيين ومواجهة السياسات الحيوية الإسرائيلية، رسالة ماجستير، كلية الآداب –كلية الدراسات العليا، جامعة بيرزيت.

بيرك، جيسون. (2024). منذ الهجوم على غزة– إسرائيل تُسرع من خطط التوسع الاستيطاني في القدس الشرقية، القدس العربي، متاح على: https://manar.com/page-48771

تقرير مجلس حقوق الإنسان (من الدورة الثامنة: الدورة العاشرة). (2009). الأمم المتحدة.

جابر، فراس. (2018). فلسطين تحت الاحتلال: هل ما زالت أهداف التنمية المستدامة ممكنة؟، مرصد السياسات الاجتماعية والاقتصادية، أيار/ مايو2018.

الجدبة، فوزي. (2011). الاستيطان الإسرائيلي في شرقي القدس 1967 – 2009 دراسة في الجغرافيا السياسية، مجلة جامعة الأقصى – سلسلة العلوم الإنسانية، مج 15, ع 2، 97 – 125.

جرار، مروان. (2017). القدس تحت وطأة الجمعيات الاستيطانية الصهيونية، مجلة جامعة فلسطين للأبحاث والدراسات، مج7, ع1، 215 – 248.

أبو جعفر، أحمد. (2016). المستوطنات الإسرائيلية ومدي انتهاكها لقواعد القانون الدولي الإنساني وحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، مجلد 1 عدد 2، مجلة جامعة الاستقلال للأبحاث.

جقمان، جورج. (2007). مصير المشروع الوطني الفلسطيني في ظل الانقسام الثنائي المستفحل. مجلة الدراسات الفلسطينية، (ع 71)، 23–33. مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

الجندي، أماني فوزى. (2024). تداعيات الحرب في غزة على إمدادات النفط في آسيا، مجلة آفاق أسيوية، المجلد 8، العدد 14، ص 45–55.

الحاج أحمد، صلاح. (2023). المشكلات التي يعاني منها الأسرى الفلسطينيين المحررين من السجون الإسرائيلية والاستراتيجية الوطنية لتدويل قضية الأسرى من وجه نظر الأسرى المحررين، AURJ, م 8, عدد 00, ص 109–132.

الحراحشة، عبد الله. (2017). قانون تسوية أوضاع المستوطنات في الأراضي المحتلة. مجلة دراسات الشرق الأوسط، (MESJ)، 21(79)، 97.

حسن، علي. وناصر، خالد. (2012). سياسة الاعتقال الإسرائيلية وانعكاساتها الاجتماعية والاقتصادية على أسر المعتقلين الفلسطينيين دراسة عينة من أسر المعتقلين في قطاع غزة، رسالة ماجيستر، جامعة الأزهر، 60–65.

أبو حلبية، حسن. (2021). دور أحدوت هاعفوداه "وحدة العمل" في الهجرة والاستيطان الصهيوني في فلسطين من 1919–1948 م.، مجلة الدراسات المستدامة، الجمعية العلمية للدراسات التربوية المستدامة، مج3, ع2، 1 – 51،

حمودة، ربيع. (2022). أثر الاستيطان الإسرائيلي على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في فلسطين، مجلة الكلية الإسلامية الجامعة، الجامعة الإسلامية، ع69، 109 – 156.

حميدان، زياد. (2011). دليل حول انتهاكات حقوق الإنسان، غزة: مؤسسة الحق، ص64.

خليلية، سهيل. (2024). الاستيطان في شرقي القدس إبّان الحرب تعددت أشكاله وأهدافه، الجزيرة نت تم استرجاعه: 24 أغسطس 2024 متاح على: https://www.ajnet.me/politics

دقة، وليد. (2006). سجناء أمنيون أم سجناء سياسيون، مجلة عدالة الإلكترونية، العدد الرابع والعشرين، ص109.

دوعر، غسان. (2012). المستوطنون الصهاينة في الضفة الغربية- الاعتداء على الأرض والإنسان، الطبعة الأولى، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت- لبنان، 85-86.

دويكات، خلدون. (2019). الانتهاكات الإسرائيليّة للملكيّة الخاصّة في الأراضي الفلسطينيّة المحتلة المصنّفة "ج" دراسة حالة، وقضايا خاصة " قانون تسوية المستوطنات"، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

رزوق، أسعد. (1970). إسرائيل الكبرى- دراسة في الفكر التوسعي الصهيوني، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، سلسلة 21، بيروت- لبنان.

أبو رمان، سامر. (2013). الصراع العربي - الإسرائيلي في استطلاعات الرأي الأميركية، الطبعة الأولى، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر.

سده، عبد اللطيف. (2022). الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية من منظور القانون الدولي، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت- لبنان.

سعودي، محمد عبد الغني. (2010). الجغرافية السياسية المعاصرة "دراسة الجغرافية والعلاقات السياسية الدولية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ص4.

أبو سيف، عاطف. ومصطفى، مهند. (2014). ما بعد الحرب على غزة" قراءة في التصورات الإسرائيلية، مدار- المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، رام الله- فلسطين.

الشرع، صالح. (1996). فلسطين الحقيقة والتاريخ، مكتبة مجدلاوي، عمان– الأردن.

الشريف، دعاء. (2023). إجراءات الضم والفصل العنصري للقدس والضفة في ضوء وثيقة الائتلاف الحكومي، جامعة القدس– مركز دراسات القدس، ع20، 181– 215.

الشريف، ماهر. (2021). المشروع الوطني الفلسطيني: تطوره ومأزقه ومصائره. مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت– لبنان.

شعث، عزام. (2023). عودة نتنياهو (2022): قراءة مستقبلية في سياسات الحكومة الإسرائيلية تجاه القضية الفلسطينية، آفاق عربية وإقليمية للدراسات، ع(22)، 151– 164.

الشنار، حاتم. (2010)، خمسة نجوم تحت الصفر: خلاصات في مقاومة الأسر: عسقلان 1969– 1985، رام الله: وزارة الثقافة الفلسطينية، الإدارة العامة للآداب والنشر، 70–81.

أبو شنب، حمزة. (2017). الخطاب الدعائي الإسرائيلية خلال العدوان على غزة عام 2014م عبر مواقع التواصل الاجتماعي فيسبوك: دراسة تحليلية، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة.

صالح، محسن. (2013). أزمة المشروع الوطني الفلسطيني والآفاق المحتملة، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت.

صالح، محسن. الدنان، ربيع. القاسم، باسم. ووهبة، وائل. (2024). يوميات معركة طوفان الأقصى والعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، الجزء الأول، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات– بيروت.

صالح، محسن. الدنان، ربيع. وهبة، وائل. (2024). اليوميات الفلسطينية لسنة 2023، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت.

صالح، محسن. وربيع، الدنان. ووهبة، وائل. (2020). اليوميات الفلسطينية لسنة 2019، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت.

صالح، وصال. وحمودة، ربيع. (2022). أثر الاستيطان الإسرائيلي على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في فلسطين، مجلة الكلية الإسلامية الجامعة، الجامعة الإسلامية، ع69، 109 – 156.

صوافطة، تحرير. (2015). سياسات إسرائيل الاستيطانية وأثرها على اقتصاد الأغوار الشمالية، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة بيرزيت.

أبو عامر، عدنان. (2007). دحر المقاومة للاحتلال عن قطاع غزة: بداية هزيمة المشروع الصهيوني، باحث للدراسات، بيروت، ص318.

عايش، محمد. (2023). أهداف الحرب الإسرائيلية على غزة، متاح على الموقع: https://2u.pw/jKTH2، تم الاسترجاع بتاريخ 10 سبتمبر 2024.

عبد الفتاح، كمال. (د.ت). الاستيطان الصهيوني في فلسطين 1870–1988م، في كتاب القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي، ج2، ق2، د. عبد العزيز الدوري (محرر)، الأمانة العامة لاتحاد الجامعات العربية.

عزم، أحمد جميل. خضر، بشارة. ميكائيل، بارا. فلاح، غازي. فرسخ، ليلى، وآخرون. (2016). قضية فلسطين ومستقبل المشروع الوطني الفلسطيني، الجزء الثاني، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

أبو عطوان، منقد. (2007). مأسسة الحياة الاعتقالية للأسري الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية (1967–2005)، رسالة ماجستير، جامعة بيرزيت، ص2–28.

علقم، فرحان موسى. (2016). النزاع على السيادة في فلسطين في ظلّ اتفاقيات أوسلو: المخزون المائي في الضفة الغربية نموذجاً، الطبعة الأولى، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.

علي، أسعد. (2023). ابتلاع غزة لغرض إنجاز قناة بن غوريون، شبكة النبأ المعلوماتية، تاريخ الاسترجاع: 14 سبتمبر 2024، متاح على https://annabaa.org/ .

علي، صفاء. (2017). مراجعة السياسات الإسرائيلية تجاه القضية الفلسطينية، جامعة الدول العربية– الأمانة العامة، ع172، 232 – 239.

علي، ماجد. (1993). قانون العلاقات الدولية في السلم والحرب، القاهرة، ص255.

عـواودة، وديـع. (2014). الجـرف الصـامد بعيـون إسـرائيلية، مـدار : المركـز الفلسـطيني للدراسات الإسرائيلية، 14(55)، 42-32.

عيـاش، عـدنان. (2014). الاسـتيطان الصـهيوني وانعكاسـاته الديموغرافيـة علـى الفلسـطينيين، دوريـة كـان التاريخيـة، مؤسسـة كـان للدراسـات والترجمـة والنشـر، س7, ع26، 142 – 157.

العيلـة، ريـاض. وشـاهين، أيمـن. (د.ت). الأثـر السياسـي والأمنـي للاسـتيطان فـي القـدس، مجلة العلوم السياسية، جامعة الأزهر، غزة.

غفـري، هبـه أنـيس. (2020). دور سياسـات الاحـتلال الإسـرائيلي وممارسـاته فـي الحـدّ مـن قـدرة السـلطة الفلسـطينية علـى متابعـة وتنفيـذ أهـداف التنميـة المسـتدامة فـي فلسـطين، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية.

فنكلسـتين، وأخـرون (غـزة: الحـرب اليهوديـة الاخيـر؟)، مجلـة الآداب س 57، 2009، مسترجع من http//:search.mandumah.com/Record1 .

قاسـم، عبـد السـتار. (1986). التجربـة الاعتقاليـة فـي المعـتقلات الصـهيونية، بيـروت: دار الأمة للنشر.

أبـو قـاعود، عبـد الناصـر. (2008). تجربـة التعـذيب لـدى الأسـرى الفلسـطينيين وعلاقتهـا بالتفكير الأخلاقي، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة. ص31.

قراقـع، عيسـى. (2003). التعـذيب فـي سـجون الاحـتلال الإسـرائيلي: قـانون المـوت، بيـت لحم: نادي الأسير الفلسطيني. ص74.

قراقـع، عيسـى. (2014)، مربـع أزرق، وزارة شـؤون الأسـرى والمحـررين، القـدس– فلسـطين، 21–39.

قعيـق، ياسـمين. (2013). "عـامود السـحاب" الحـرب الصـهيونية الثانيـة علـى قطـاع غـزة، مركز باحث للدراسات، 11(41)،36-7.

القواسمي، فراس. (2021). المشاريع الاستيطانية الصهيونية في محافظة القدس، جامعة القدس – مركز دراسات القدس، ع11، 63 – 111.

قيطة، محمد. (2002). المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة: دراسة جيوبولوتيكية، مكتبة ومطبعة دار المنار.

كلمة وزيرة الخارجية الأميركية هيلاري رودام كلينتون في المؤتمر الدولي للمانحين حول دعم الاقتصاد الفلسطيني من أجل إعادة إعمار غزة (02 آذار 2009)

الكيالي، عبد الحميد. (2009). دراسات في العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، عملية الرصاص المصبوب/ معركة الفرقان، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت لبنان، ص33–34.

الليثي، محمد. (2022). "قوات الاحتلال تطلق عملية «الفجر الصادق» في قطاع غزة". أخبار مصر. مؤرشف من الأصل في 2022–10–05. اطلع عليه بتاريخ 2024–09–15.

مبارك، أحمد. (2024). بضربة مزدوجة فخ الحدود وقناة بن غوريون، أسرار مخطط اسرائيل لتدمير قناة السويس وطريق الحرير الصيني، تاريخ الاسترجاع 14 سبتمبر 2024 متاح على الموقع https://ar.shafaqna.com/AR/393462

المجذوب، محمد. (2004). القانون الدولي العام، ط5، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت–لبنان، ص723.

محارب، محمود. (2014). الحرب الإسرائيلية على غزة، مجلة سياسات عربية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية، ع10، 6–15.

محمد، كريمان. (2012). المستوطنات الإسرائيلية في القدس وادعاء الحقوق التاريخية، مجلة المؤرخ العربي، اتحاد المؤرخين العرب بالقاهرة، ع20، 557 – 580.

محي الديني، خيرة. (2024). تريزوميا الوطن العربي من الحرب الإسرائيلية على غزة، مجلة المعيار، (28)3، 67 –82.

مركز دراسات الشرق الأوسط الأردن. (2023). المشروع الوطني الفلسطيني، عمان، ص1-8.

مركز عبد الله الحوراني للدراسات والتوثيق، التقرير السنوي حول الانتهاكات الإسرائيلية بحق الشعب الفلسطيني خلال العام 2014، رام الله ، فلسطين.

المصري، هاني. (2007). المشروع الوطني الفلسطيني في خطر. مجلة الدراسات الفلسطينية، (ع 70)، 53-57. مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس). (2023). الأبعاد الاقتصادية للحرب على قطاع غزة وفقاً للقانون الدولي والإنساني: جعل غزة غير آهلة، ع(1).

معهد الأبحاث التطبيقية – القدس (أريج), معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس). (2023). الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية المحتلة: من "بؤر" الى تكتلات حضرية.

منير، شيماء. (2021). الحرب على غزة ومستقبل الانتخابات الفلسطينية، آفاق عربية للدراسات، المجلد (5)، ع(8)، 174- 192.

مهلهل، مازن قاسم. (2019). وعد بلفور الأسباب والنتائج، مجلة التراث العلمي العربي، ع(40)، 493- 521.

مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان. (2016). إحصائيات الأسري الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية، متاح على :http://www.addameer.org/ar/statistics

مونتجمري، الفيد مارشال. (1971). الحرب عبر التاريخ، تعريب وتعليق فتحي النمر، المكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ص14.

ناصر، درويش. (1990). الفاشية الإسرائيلية، دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، عمان- الأردن.

أبو النجا، إبراهيم. (2002). الحركة الفلسطينية الأسيرة، مؤسسة صابرون: رام الله. ص37.

نعيـرات، رائـد. الشـوبكي، بـلال. وبشـارات، سـليمان. (2009). دراسـة "الحـرب علـى غـزة: قـراءة الواقـع ودلالات المسـتقبل"، المركـز الفلسـطيني للدمقراطيـة والدارسـات، نـابلس– فلسطين.

هـارون، علـي أحمـد. (1998). أسـس الجغرافيـة السياسـية، دار الفكـر العربـي، ط1، القـاهرة، مصر، ص28–30.

أبـو هـلال، فـراس. (2009). معانـاة الأسـير الفلسـطيني فـي سـجون الاحـتلال الإسـرائيلي (سلسـلة أولسـت إنسـانا # 4)، الطبعـة الأولـى، مركـز الزيتونـة للدراسـات والاستشـارات، بيروت– لبنان، ص 17–26.

هنـداوي، حسـام. (1991). حـق الشـعب الفلسـطيني فـي تقريـر المصـير فـي ضـوء قواعـد النظـام العـالمي الجديـد، المجلـة المصـرية للقـانون الـدولي، مـج (47)، الجمعيـة المصرية للقانون الدولي، مصر.

ثانياً: المراجع الأجنبية

Abudayya, A., Bruaset, G. T. F., Nyhus, H. B., Aburukba, R., & Tofthagen, R. (2023). Consequences of war-related traumatic stress among Palestinian young people in the Gaza Strip: A scoping review. Mental Health & Prevention, 32, 200305.

Ali, A. (2001). A conceptual framework for environmental justice based on shared but differentiated responsibilities (No. 01-02). CSERGE working paper EDM. No. 01-02, University of East Anglia, The Centre for Social and Economic Research on the Global Environment (CSERGE), Norwich.

Al-mughrabi, N., Saul, J., & Ayyub, R. (2021). Israel and Hamas both claim victory as ceasefire holds. Reuters, May, 21, 2021.

Al-Waheidi, M. (2016). Gaza's youths leave homes in search of a better life. Channel New Asia, 16 March 2016. Retrieved January 22, 2018, from http://bit.ly/2hCrcEH

Amara, M., & Mustafa, M. (2013). The impact of the occupation of the West Bank and Gaza Strip on the political discourse of the Palestinians in Israel. The impacts of lasting occupation: Lessons from Israeli society, 273-295.

Amnesty International Publications, (2009). The Conflict in Gaza: A Briefing on Applicable Law, Investigations and Accountability (2009), 13–14, https://www.amnesty.org/en/wp-content/uploads/2021/07/mde150072009en.pdf , (accessed March 22, 2017).

Aran, A. (2020). Israeli foreign policy since the end of the Cold War (Vol. 61). Cambridge University Press, https://doi.org/10.1017/9781107280618

Bar-Siman-Tov, Y., Lavie, E., Michael, K., & Bar-Tal, D. (2005). The Israeli-Palestinian Violent Confrontation 2000-2004: From Conflict Resolution to Conflict Management. Jerusalem: Jerusalem Institute for Israel Studies.

Boserup, E. (1985). Economic and Demographic Interrelationships in Sub-Sahara Africa. Population and Development Review, 11(3), 383-397.

Coghaln, A. (2014). The reasons why Gaza's population is so young. New Scientist, August 2014. Retrieved January 22, 2018, from http://bit.ly/2h2zHYO

Cohen, A. (2011). Legal operational advice in the Israeli Defense Forces: The International Law Department and the changing nature of international humanitarian law. Conn. J. Int'l L., 26, 367.

Courbage, Y., Abu Hamad, B., & Zagha, A. (2016). Palestine 2030 Demographic Change: Opportunities for Development (report). UNFPA.

Dugard, C. J. (1967). The Organization of African Unity and colonialism: An inquiry into the plea of self-defence as a justification for the use of force in the eradication of colonialism. International & Comparative Law Quarterly, 16(1), 157-190.

ESCWA, War on Gaza 2023: an unprecedented and devastating impact, October 2023.

Filiu, J. P. (2012). The Origins of Hamas: Militant Legacy or Israeli Tool?. Journal of Palestine Studies, 41(3), 54-70. pp. 63-65.

Hilal, J. (2015). Rethinking Palestine: settler-colonialism, neo-liberalism and individualism in the West Bank and Gaza Strip. Contemporary Arab Affairs, 8(3), 351-362.

International Labour Organization (ILO). (2023). Impact of the war in Gaza on the labour market and livelihoods in the Occupied Palestinian Territory: Bulletin No. 4.

International Labour Organization (ILO). (2024). Impact of the war in Gaza on private sector workers and businesses in the West Bank, Palestine.

Iriqat, D. (2023). Legal Framework, Institutionalization, Tools, and Motives of Palestine's Paradiplomacy. In: Gürbey, G., Hofmann, S., Ibrahim Seyder, F. (eds) Between Diplomacy and Non-Diplomacy. Palgrave Macmillan, Cham.

Iriqat, D. (2024). Gaza Forward (Hamas at the Table), the Day After: A New Political Paradigm, This Week in Palestine, https://thisweekinpalestine.com/gaza-forward-hamas-at-the-table/

Iriqat, D. (2024). Legacy of the British Mandate: Eliminating The Palestinian Right to Self-Determination, The Middle East Policy Council. https://doi.org/10.1111/mepo.12759

Iriqat, D. (2024). Palestine: Anatomy of a Genocide, LOM Ediciones, Chile ISBN 978956001820. Editors: Farida Zeran: Rodrigo Karmy : Paulo Slachevsky

Khalidi, R. (2008). Journal of Palestine Studies: A quarterly on Palestinian Affairs, Israeli –and the Arab Conflict, Issue 5, Vol. 15.

Laurens, H. (2007). La question de Palestine: l'accomplissement des prophéties. 1947-1967. (Paris: Fayard, 2007), p. 333.

Manduca, P., Chalmers, I., Summerfield, D., Gilbert, M., & Ang, S. (2014). An open letter for the people in Gaza. The Lancet, 384(9941), 397-398.

Manor, I., & Crilley, R. (2018). Visually framing the Gaza War of 2014: The Israel ministry of foreign affairs on Twitter. Media, War & Conflict, 11(4), 369-391.

Palestinian Central Bureau of Statistics (PCBS). (2022). Press Release on the Results of the Labour Force Survey, Second Quarter (April – June, 2022) Round.

Punamäki, R.-L., Salo, J., Komproe, I., Qouta, S., El-Masri, M., & De Jong, J. T. V. M. (2008). Dispositional and situational coping and mental health among Palestinian political ex-prisoners. Anxiety, Stress, & Coping: An International Journal, 21(4), 337-358. https://doi.org/10.1080/10615800801920263 .

Putting Diplomacy First in the Middle East: Creating Incentives for De-Escalation | Middle East Institute. (2023, May 10). Retrieved from https://mei.edu/publications/putting-diplomacy-first-middle-east-creating-incentives-de-escalation .

Qarmout, T., & B-land, D. (2012). The politics of international aid to the Gaza Strip. Journal of Palestine Studies, 41(4), 32-47.

Responses to the humanitarian situation in Gaza and Israel | Humanitarian Practice Network. (2024, August 08). Retrieved from https://odihpn.org/publication/responses-to-the-humanitarian-situation-in-gaza-and-israel/ .

Sandler, S. (2012). Israel`s Dilemma in Gaza, BESA Center Perspectives Paper No. 191, December 6, 14.

Shaw, M. (2002). Risk-transfer militarism, small massacres and the historic legitimacy of war. International Relations, 16(3), 343-359.

Sherwood, H. (2012). Population of Jewish settlements in West Bank up 15,000 in a year. The Guardian, 20.. London. 2013-07-10.

Tabar, L. (2016). Disrupting Development, Reclaiming Solidarity: The Anti-Politics of Humanitarianism Tabar, Journal of Palestine Studies, Journal of Palestine Studies (2016) 45 (4): 16–31.

Thabet, A. A., Abu Tawahina, A., El Sarraj, E., & Vostanis, P. (2008). Siege and quality of life of Palestinians in the Gaza Strip. Arabpsynet eJournal, 20, 157-164.

Thabet, A. A., Abu Tawahina, A., El Sarraj, E., & Vostanis, P. (2008). The relationship between siege of Gaza Strip, anger, and psychological symptoms. Arabpsynet E Journal, 20, 174-184.

Thabet, A. Bseiso, R. Juma, A. (2015) Relationship between stressors due to siege of Gaza Strip on anxiety, depression and coping strategies among university students. Arab Journal of Psychiatry 25: 39-48.

Thabet, A. M., Tawahina, A. A., El Sarraj, E., Henely, D., Pelleick, H., & Vostanis, P. (2013). Comorbidity of post traumatic stress disorder, attention deficit with hyperactivity, conduct, and oppositional defiant disorder in Palestinian children affected by war on Gaza. Health 5: 994–1002.

The World Bank, The European Union, The United Nations (2024). Gaza Strip Interim Damage Assessment. Summary Note. 29 March 2024.

Yousef, N., & Thabet, N. (2021). Regarding the case of Sheikh Jarrah–the occupied Jerusalem. https://2u.pw/ANjAl

The Israeli Wars on Gaza and their Implications on the Palestinian National Project Between 2008-2024

Fadi Abdallatif Muhammad Mar'i

Supervision Committee Members

Dr. Dalal Iriqat

Dr. Fadi Jumaa

Prof. Dr. Ayman Youssef

Abstract

This study addresses multiple objectives related to understanding the Israeli wars on the Gaza Strip and their various impacts. It aims to comprehend the true causes and motivations behind these wars, examine their effect on settlement expansion in the West Bank, and highlight their significance concerning the issue of Palestinian prisoners. Additionally, it analyzes regional and international stances towards these conflicts.

The study employs a composite methodology that combines a historical approach to review the sequence of events, a descriptive-analytical approach to describe phenomena, and a comparative approach to compare the Israeli wars with other conflicts. The temporal boundaries cover the period from 2008 to 2024, while the spatial boundaries focus on the Gaza Strip and Palestinian territories.

Among the key findings of the study are the identification of the causes and motivations behind the wars, their impact on settlement expansion, and their implications for the prisoners' issue, contributing to a deeper understanding of the ongoing conflict. The study recommends the necessity of enhancing scientific research on the impact of wars on social and economic aspects, developing effective negotiation strategies, increasing international awareness of the effects of wars on civilians, supporting Palestinian prisoners and their families, and promoting regional cooperation among Arab countries to address the challenges arising from the wars.

Keywords: Israeli wars on Gaza – Palestinian national project.